

Distr.: General
2 September 2005
Arabic
Original: English

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بمقتضى المادة ١٨ من اتفاقية القضاء على
جميع أشكال التمييز ضد المرأة

التقرير الدوري الثاني والثالث المشترك

ناميبيا*

* هذا التقرير يصدر دون تحرير رسمي.

وللاطلاع على التقرير الأولي المقدم من حكومة ناميبيا، انظر الوثيقة CEDAW/C/NAM/1، التي نظرت فيها
اللجنة في دورتها السابعة عشرة.



مجموع عدد السكان موزعاً حسب الجنس والمنطقة، تعداد السكان في ناميبيا، ٢٠٠١

النسبة المئوية	التعداد			المنطقة
	ذكر	أنثى	المجموع	
٤,٤	٣٩ ٠٧٧	٤٠ ٧٤٩	٧٩ ٨٢٦	كابريفي
٥,٩	٥٧ ٦١٦	٥٠ ٠٤٠	١٠٧ ٦٦٣	إرونغو
٣,٧	٣٤ ٥٧٩	٣٣ ٦٦٥	٦٨ ٢٤٩	هارداب
٣,٨	٣٦ ٩٧٦	٣٢ ٣٤٦	٦٩ ٣٢٩	كاراس
١١,١	٩٦ ٥١٥	١٠٦ ١٧٦	٢٠٢ ٦٩٤	كافانغو
١٣,٧	١٢٦ ٦٤٨	١٢٣ ٦١٣	٢٥٠ ٢٦٢	خوماس
٣,٨	٣٤ ٤٨٧	٣٤ ٢٣٧	٦٨ ٧٣٥	كونين
١٢,٥	١٠٣ ٥٥٦	١٢٤ ٨٢٨	٢٢٨ ٣٨٤	أوهانجويينا
٣,٧	٣٥ ٥٥٤	٣٢ ٤٨٤	٦٨ ٠٣٩	أوماهيك
١٢,٥	١٠٢ ٤٧٣	١٢٦ ٣٦٨	٢٢٨ ٨٤٢	أوموساتي
٨,٨	٧٣ ٩٥٧	٨٧ ٩٥٨	١٦١ ٩١٦	أوشانا
٨,٨	٧٦ ٣٨٧	٨٤ ٦٢٠	١٦١ ٠٠٧	أوشيكتو
٧,٤	٦٩ ٨٩٦	٦٥ ٤٨٨	١٣٥ ٣٨٤	أوتجوزندجوبا
١٠٠,٠	٨٨٧ ٧٢١	٩٤٢ ٥٧٢	١ ٣٨٠ ٣٣٠	المجموع

شكر وتقدير من وزارة شؤون المرأة ورعاية الطفولة (MWACW)

تود وزيرة شؤون المرأة ورعاية الطفولة وإدارات الوزارة، بالنيابة عن جمهورية ناميبيا أن تتقدم بوافر الشكر إلى جميع المساهمين الذين بذلوا الجهد في إعداد مشروع هذا التقرير. ويعود الفضل في إعداد التقرير النهائي عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلى الشراكة النشطة بين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخاصة. ونعرب عن شكر خاص لمؤسسة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لرعايتها طباعة هذا التقرير.

المحتويات

الصفحة

شكر وتقدير	٣
جدول المحتويات	٤
قائمة المختصرات	١٠
ملخص	١١
الجزء ١: القسم التمهيدي	١١
الجزء ٢: تطبيق ناميبيا للاتفاقية	١١
المادة ١: تعريف التمييز	١١
المادة ٢: تدابير السياسة العامة للقضاء على التمييز بين الجنسين	١١
المادة ٣: الحماية العامة للمساواة في حقوق الإنسان والحريات الأساسية	١٢
المادة ٤: العمل الإيجابي	١٢
المادة ٥: الأفكار النمطية عن دور كل من الجنسين	١٣
المادة ٦: البغاء والاتجار بالمرأة	١٣
المادة ٧: المرأة في الحياة السياسية والحياة العامة	١٤
المادة ٨: التمثيل في البعثات الخارجية	١٤
المادة ٩: الجنسية	١٤
المادة ١٠: التعليم والتدريب	١٤
المادة ١١: تنمية العمالة	١٥
المادة ١٢: الرعاية الصحية	١٥
المادة ١٣: الحياة الاقتصادية والاجتماعية	١٥
المادة ١٤: المرأة الريفية	١٦
المادة ١٥: الأهلية القانونية والأحوال الشخصية	١٦

الصفحة

الجزء ١: الأقسام التمهيدية.....	١٧
٠-١ الهياكل العامة الاجتماعية والاقتصادية والقانونية.....	١٧
١-١ نبذة عامة	١٧
٢-١ الهياكل الاجتماعية.....	١٨
٣-١ الهياكل الاقتصادية.....	١٩
٤-١ الهياكل السياسية.....	٢١
٥-١ الهياكل القانونية.....	٢٢
٠-٢ تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	٢٢
الجزء ٢: تطبيق ناميبيا للاتفاقية	٢٦
المادة ١: الأحكام الدستورية المتعلقة بالمرأة	٢٦
١-١ الفصل العنصري والعمل الإيجابي.....	٢٦
٢-١ الأسرة	٢٧
٣-١ أنماط التمييز.....	٢٨
المادة ٢: تدابير السياسة العامة للقضاء على التمييز بين الجنسين	٢٩
١-٢ مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة وحظر التمييز على أساس الجنس.....	٢٩
٢-٢ حماية المرأة من أعمال التمييز	٣٠
١-٢-٢ السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين	٣٠
٢-٢-٢ آليات الرصد في السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين.....	٣٢
٣-٢-٢ خطة العمل الوطنية للمساواة بين الجنسين	٣٢
٤-٢-٢ تطبيق السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين	٣٣
٣-٢ التمييز من قبل السلطات والمؤسسات العامة	٣٥
٤-٢ خطوات للقضاء على التمييز ضد المرأة من قبل أي شخص أو منظمة أو مؤسسة	٣٥

الصفحة

٣٦	إلغاء الأحكام الجزائية الوطنية التي تشكل تمييزاً ضد المرأة	٥-٢
٣٦	١-٥-٢ قتل الأطفال	
٣٦	٢-٥-٢ الإجهاض	
٣٧	٣-٥-٢ السجينات	
٣٧	المادة ٣: الحماية العامة للمساواة في حقوق الإنسان والحريات الأساسية	
٣٧	١-٣ الاغتصاب	
٤١	٢-٣ العنف المتزلي	
٤٣	٣-٣ إساءة معاملة الأطفال	
٤٤	٤-٣ العنف ضد المرأة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	
٤٥	المادة ٤: العمل الإيجابي	
٤٥	١-٤ السند الدستوري للعمل الإيجابي	
٤٥	٢-٤ قانون العمل الإيجابي (في التوظيف)	
٤٦	٣-٤ السياسة الوطنية لإعادة التوطين	
٤٧	٤-٤ قوانين أخرى من قوانين العمل الإيجابي	
٤٨	٥-٤ تطبيق العمل الإيجابي في العمل	
٤٩	المادة ٥: الأفكار النمطية عن دور كل من الجنسين	
٥١	المادة ٦: البغاء والاتجار بالنساء	
٥١	١-٦ البغاء	
٥٣	٢-٦ الاتجار بالنساء	
٥٣	٣-٦ التبني في بلد آخر	
٥٤	المادة ٧: المرأة في الحياة السياسية والعامة	

الصفحة

المساواة في الحقوق في التصويت وفي شغل الوظائف العامة، والمشاركة في المنظمات والجمعيات غير الحكومية.....	١-٧	٥٤
المرأة في البرلمان.....	٢-٧	٥٤
المرأة في البرلمان وفي المجلس الإقليمي والمحلي.....	٣-٧	٥٥
المرأة في الخدمة العامة.....	٤-٧	٥٥
المرأة في إنفاذ القانون وإقامة العدل.....	٥-٧	٥٦
المرأة في السلطات التقليدية.....	٦-٧	٥٧
المرأة في السلطات المحلية.....	٧-٧	٥٧
المرأة ووسائل الإعلام.....	٨-٧	٥٧
التمثيل الدولي.....	المادة ٨:	٥٨
التمثيل الجنساني في البعثات الخارجية.....	١-٨	٥٨
الجنسية.....	المادة ٩:	٦٢
اكتساب الجنسية الناميبية وإسقاطها.....	١-٩	٦٢
المرأة الباحثة عن حق اللجوء السياسي.....	٢-٩	٦٢
التعليم.....	المادة ١٠:	٦٣
الأحكام الدستورية عن التعليم.....	١-١٠	٦٣
تسجيل الطلبة في المدارس.....	٢-١٠	٦٣
البرنامج الوطني نحو الأمية.....	٣-١٠	٦٥
حمل المراهقات ضمن الطالبات.....	٤-١٠	٦٦
التعليم عن السكان والحياة الأسرية.....	٥-١٠	٦٧
تعليم المعلم قبل أن يمارس التدريس.....	٦-١٠	٧٠
التدريب أثناء الخدمة للمعلمين العاملين.....	٧-١٠	٧٠

الصفحة

٧١	 تنمية العمالة	المادة ١١ :
٧١	 حجم العمالة	١-١١
٧١	 معدل البطالة لكل إقليم ومنطقة وجنس	٢-١١
٧٣	 الرعاية الصحية	المادة ١٢ :
٧٣	 السياسة والنظم الصحية	١-١٢
٧٣	 وجود وتوزيع الخدمات	٢-١٢
٧٥	 مياه الشرب الآمنة	٣-١٢
٧٥	 وسائل الصرف الصحي	٤-١٢
٧٥	 الخصوبة	٥-١٢
٧٧	 تخطيط الأسرة	٦-١٢
٧٨	 صحة الأمومة	٧-١٢
٧٩	 فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	٨-١٢
٨٢	 الحياة الاقتصادية والاجتماعية	المادة ١٣ :
٨٢	 الاستحقاقات الأسرية	٠-١٣
٨٢	 مدفوعات المعاشات لكبار السن	١-١٣
٨٣	 منح الإعالة	٢-١٣
٨٣	 النفقة من الآباء	٣-١٣
٨٤	 الائتمان المالي	٤-١٣
٨٥	 الرياضة	٥-١٣
٨٥	 المرأة الريفية	المادة ١٤ :
٨٥	 حالة المرأة الريفية	١-١٤
٨٦	 سياسة الحكومة في مجال الزراعة والتنمية الريفية	٢-١٤

الصفحة

٨٦	برامج للنهوض بحالة المرأة الريفية	٣-١٤
٨٦	قوانين تتصل تحديداً بالمرأة الريفية	٤-١٤
٨٧	الأهلية القانونية ومحل الإقامة	المادة ١٥:
٨٧	الزواج المدني	١-١٥
٨٨	الزواج العرفي	٢-١٥
٨٨	الخلاصة	
٩٠	المراجع	

قائمة المختصرات

المكتب المركزي للإحصاء	- CBS
الوكالة الكندية للتنمية الدولية	- CIDA
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	- CEDAW
مؤتمر الديمقراطيين	- COD
حلف ترنهال الديمقراطي	- DTA
منتدى النساء الأفريقيات العاملات في حقل التربية والتعليم في ناميبيا	- FAWENA
الناتج المحلي الإجمالي	- GDP
إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت	- GFCF
مركز المساعدة القانونية	- LAC
لجنة إصلاح القانون والتنمية	- LRDC
وزارة الزراعة والمياه والتنمية الريفية	- MAWRD
وزارة التعليم الأساسي والرياضة والثقافة	- MBESC
وزارة التعليم العالي والتدريب وتهيئة فرص العمل	- MHETEC
وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية	- MOHSS
الحملة متعددة الوسائط على العنف ضد المرأة والطفل	- MMC
مؤسسة تنظيم الأسرة في ناميبيا	- NAPPA
الاستقصاء الديمغرافي والصحي في ناميبيا	- NDHS
خطة التنمية القومية	- NDP
المنظمات غير الحكومية	- NGO's
السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين	- NGP
خطة العمل الوطنية للمساواة بين الجنسين	- NGPA
استقصاء القوى العاملة في ناميبيا	- NLFS
وزارة شؤون المرأة ورعاية الطفولة	- MWACW
هيئة التخطيط القومي	- NPC
مؤسسة تقييم الآثار الاجتماعية وتحليل السياسات	- SIAPAC
الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي	- STI
المنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية	- SWAPO
الجبهة الديمقراطية المتحدة	- UDF
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا	- UNECA
منظمة الأمم المتحدة	- UNO
مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين	- UNHCR
جامعة ناميبيا	- UNAM
وحدة حماية المرأة والطفل	- WCPU

ملخص

الجزء ١: القسم التمهيدي

ألف - تعطى الأقسام التمهيدي في هذا التقرير معلومات خلفية عن الهياكل العامة والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية في ناميبيا، وخاصة للقراء الذين قد لا يكونون على دراية كافية بناميبيا.

باء - ويتناول الجزء الثاني تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في ناميبيا منذ تقديم التقرير الأول.

الجزء ٢: تطبيق ناميبيا للاتفاقية

المادة ١: تعريف التمييز

١-١ يتناول هذا القسم من التقرير النصوص الدستورية ذات الصلة الوثيقة بتطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة: المادة ١٠ (المساواة والتحرر من التمييز) والمادة ١٤ (الأسرة) والمادة ٢٣ (قانون الفصل العنصري والعمل الإيجابي) وأيضاً بعض أجزاء المادة ٩٥ (تعزيز الرفاه للشعب).

٢-١ يمنع دستور ناميبيا بشكل قاطع التمييز على أساس الجنس (المادة ١٠). وفي قضية مايبورج ضد البنك التجاري لناميبيا، فسرت المحكمة العليا المادة ١٠ من الدستور بأنها تمنع التمييز على أساس الجنس. وفي هذه القضية اعترفت السيدة مايبورج باقتراضها مبلغاً من البنك، ولكنها حاججت، معتمدة على أن القانون العرفي يقضى بأن السيدة المتزوجة في أسرة تملك عقارات لا يمكن مقاضاتها، بأنه يجب على البنك أن يقاضي زوجها بصفته القائم بإدارة أملاكهما وبصفته الراعي المسئول عنها. وتطبيقاً للمادة ١٠ من الدستور حكمت المحكمة بأن القانون العرفي يتعارض مع الدستور وأن من حق البنك أن يقاضي السيدة مايبورج، وبالتالي تم رفض استئنافها.

المادة ٢: تدابير السياسة العامة للقضاء على التمييز بين الجنسين

١-٢ إن مبدأ المساواة بين الجنسين منصوص عليه في دستور ناميبيا بصورة محددة (المادة ١٠). وفيما يتعلق بالتشريعات الأخرى فقد قضى قانون العمل (القانون رقم ٦ لعام ١٩٩٢) بأن التمييز على أساس الجنس غير مشروع في معظم أوجه التوظيف. وقد ألغى قانون الضرائب على الدخل (قانون ٤ لعام ١٩٨١) التمييز بين الجنسين نهائياً عن طريق سلسلة من التعديلات على القانون، وتطبق حكومة ناميبيا قانون المساواة بين الأفراد المتزوجين (القانون رقم ١ لعام ١٩٩٦).

٢-٢ وتم اعتماد سياسة وطنية للمساواة بين الجنسين في عام ١٩٩٧ تحدد أسس التطبيق والتنسيق والرصد للبرامج المعنية بالجنسين.

المادة ٣: الحماية العامة للمساواة في حقوق الإنسان والحريات الأساسية

٣-١ ويركز هذا الجزء من التقرير على العنف ضد المرأة والأطفال ويشمل مواضيع مثل الاغتصاب والعنف المتري والإساءة إلى الطفل ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) والعنف. ويعتبر مدى تكرار حوادث العنف ضد المرأة مؤشراً على الدرجة التي تفتقد فيها المرأة المساواة الفعلية بين الجنسين.

٣-٢ يتم كل عام الإبلاغ عن حوالي ستمائة (٦٠٠) حالة اغتصاب ومائة وخمسين (١٥٠) حالة شروع في الاغتصاب إلى الشرطة. وفيما بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٩ كان عدد الحالات التي تم الإبلاغ عنها ثابتاً إلى حد ما بين ٥٤٣ و ٦٠١ حالة كل عام. وفي عام ٢٠٠٠ ارتفع العدد إلى ٧٠٥. وفي مواجهة العدد المتزايد لحالات الاغتصاب قامت حكومة ناميبيا بسن قانون مكافحة الاغتصاب في عام ٢٠٠٠ (القانون رقم ٨ لعام ٢٠٠٠).

٣-٣ وفي عام ٢٠٠٠ تم تشخيص إجمالي ٧٠.٠٠٠ فرد على أنهم مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية (HIV)، وأثناء نفس العام، تم الإبلاغ عن ٨٦٨ ٢ حالة وفاة بسبب أمراض متعلقة بالإيدز. وقد تم اختبار عينة مكونة من ٨٩٠ ٣ امرأة ووجد أن حوالي ٢٢,٣ في المائة جاءت نتائجهن إيجابية للفيروس. وبما أن المرأة هي غالباً ضحية العنف المتري، وبخاصة الاغتصاب، فإنها أكثر عرضة للعدوى بهذا المرض.

المادة ٤: العمل الإيجابي

٤-١ صدر قانون العمل الإيجابي (التوظيف) (القانون رقم ٢٩ لعام ١٩٩٨)، في عام ١٩٩٨.

ويطلب القانون من جميع أصحاب العمل إعداد خطة للعمل الإيجابي يستفيد منها السود والمرأة والأفراد المعاقون.

٤-٢ وأنشأت وزارة العمل وكالة مستقلة تعرف بلجنة إنصاف العمال، من أجل إدارة تشريع العمل الإيجابي. وتمثل اللجنة مصالح العاملين وأصحاب العمل وأعضاء الفئات المستهدفة، وهي مسؤولة عن الإشراف على الالتزام بالقانون والبحث في شكاوى التمييز في الممارسات الوظيفية.

وقد تم تطبيق بعض تشريعات العمل الإيجابي أيضاً في بعض الهياكل والمؤسسات ذات الطابع القانوني - تتراوح ما بين هيئة الضمان الاجتماعي واللجنة القومية للرياضة.

ويتطلب قانون الضمان الاجتماعي (القانون رقم ٣٤ لعام ١٩٩٤) وجود تمثيل نسائي من الحكومة والنقابات ومنظمات أرباب العمل في هيئة الضمان الاجتماعي. ويشترط قانون الرياضة في ناميبيا (القانون رقم ١٩) وجود ثلاث عضوات على الأقل من الأربعة عشر عضواً في هيئة الرياضة في ناميبيا من النساء. وقد تم حديثاً تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي المجتمعي (القانون رقم ٨ لعام ٢٠٠٢) الذي ينص على وجود أربع سيدات في المجالس المحلية للأراضي من الأحد عشر عضواً المتوقعين في مختلف المجالس المحلية للأراضي.

وطبقاً للتقرير السنوي للجنة إنصاف العمال لعام ٢٠٠٢، فإنه من ضمن ١٧٤ ١٨٨ من العاملين، كان تمثيل المرأة ضعيفاً جداً في القطاعات التي يسودها الرجال تقليدياً مثل التشييد (٧ في المائة) والتعدين (١٢,٢ في المائة) والنقل (١٤ في المائة)، الخ.

المادة ٥: الأفكار النمطية عن دور كل من الجنسين

هناك بيانات إحصائية قليلة جداً عن الأفكار النمطية عن دور الجنسين في ناميبيا. ونحتاج إلى إجراء أبحاث لكي نستطيع تقديم معلومات عن الأدوار المتغيرة للمرأة في جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية في حياتهن. ومن المعروف بصورة شائعة أن الرجال مازالوا يسيطرون على النساء، ويزكي ذلك المعتقدات الدينية والممارسات الثقافية وما تبقى من عدم الإنصاف في القوانين العامة والتقليدية.

المادة ٦: البغاء والاتجار بالمرأة

٦-١ مازال البغاء في ناميبيا يحكمه قانون محاربة الممارسات المنافية للآداب (القانون رقم ٢١ لعام ١٩٨٠). ويحظر القانون إقامة بيوت الدعارة أو استخدام الباغيات أو الإغواء بواسطة الباغيات أو العيش على مكاسب الباغيات أو استعباد المرأة لأغراض جنسية.

وطبقاً لدراسة قام بها مركز المساعدات القانونية في ٢٠٠٢، فإن غالبية العاملات بالجنس ليس لهن أي مصادر أخرى للدخل. والسبب الرئيسي المعطى للتعامل في أعمال الدعارة هو الدخل من أجل إعاشة أطفالهن أو أعضاء آخرين من الأسرة أو مجرد إعالة أنفسهن.

وغالبية العاملين في الجنس يؤيدون عدم تجريم الدعارة في ناميبيا، في حين أن غالبية المواطنين العاديين يؤيدون تجريمها. وبالرغم من عدم وجود دلائل على شيوع ظاهرة نقل المومسات عبر الحدود في ناميبيا، إلا أنه سجلت حالة واحدة على الأقل في عام ٢٠٠٠ لنقل فتيات صغيرات ناميبيات إلى جنوب أفريقيا لأغراض الاستغلال الجنسي.

المادة ٧: المرأة في الحياة السياسية والحياة العامة

- ١-٧ جميع المواطنين في ناميبيا الذين بلغوا سن الثامنة عشرة، بغض النظر عن الجنس، لهم حق التصويت. والذين بلغوا سن ٢١ مؤهلون لانتخابهم في المراكز العامة.
- ٢-٧ وفي الجمعية الوطنية يوجد ٢٢ في المائة من النساء من بين ٧٢ عضواً منتخباً و٦ أعضاء معينين. وتوجد سيدتان فقط من بين ٢٦ عضواً في المجلس القومي.
- ٣-٧ وفي الانتخابات المحلية في عام ١٩٩٨ تم انتخاب ١٣٦ امرأة من مجموع ٣٢٩ مرشحا فائزا.
- ٤-٧ وبالرغم من أن توظيف المرأة في المواقع الإدارية العليا قد تحسن منذ التقرير الأخير، إلا أن المرأة مازالت أقل تمثيلاً في المراكز العليا. فمثلاً لا تمثل المرأة سوى ٢٤,١ في المائة من مجموع ٤٤٩ موظفاً في مستوى الإدارة العليا في الخدمات العامة.

المادة ٨: التمثيل في البعثات الخارجية

- بالرغم من أن خمساً فقط من مجموع ٢١ بعثة ناميبية في الخارج ترأسها امرأة، فإن المرأة تمثل ٤٩ في المائة من مجموع موظفي البعثات في الخارج، مما يمثل تحسناً قدره ١٤ في المائة عن التقرير السابق.

المادة ٩: الجنسية

القوانين الخاصة بالحصول على الجنسية أو إسقاطها في ناميبيا لا تميز بين الجنسين.

المادة ١٠: التعليم والتدريب

- ١-١٠ يضمن الدستور الناميبي حق التعليم لجميع الأفراد ويجعله إجبارياً حتى سن ١٦ عاماً أو حتى الانتهاء من التعليم الابتدائي.
- ٢-١٠ لا توجد فوارق جذرية على النطاق القومي في القيد في المدارس الابتدائية والإعدادية. فمن مجموع التلاميذ المقيدون في المدارس في عام ٢٠٠١، البالغ عددهم ٩٥٨ ٥٢٨ كان عدد الفتيات أكثر من ٥٠ في المائة (٤٧٩ ٢٦٨). إلا أن منع الفتيات عن المدارس الثانوية ومؤسسات المرحلة الثالثة من التعليم يظل مشكلة. فبالنسبة للقيد في الكليات في ناميبيا، كان عدد الإناث المقيدات ٩٧٢ طالبة في عام ١٩٩٩ من مجموع ٢ ١١١ طالباً وطالبة، أي بنسبة ٤٠ في المائة.

المادة ١١ : تنمية العمالة

كشف استقصاء العمالة لعام ٢٠٠٠ عن أن عدد السكان العاملين وصل إلى ٢٠٣ ٤٠١، بأغلبية للرجال قدرها ٥٥ في المائة وللريف قدرها ٥٦ في المائة. وأن معدل البطالة طبقاً للاستقصاء يقدر بحوالي ٣٤,٥ في المائة.

المادة ١٢ : الرعاية الصحية

١-١٢ الهدف الرئيسي للحكومة في توصيل الخدمات الصحية هو تحسين صحة الشعب النامي من خلال توفير الخدمات الوقائية والعلاجية وخدمات إعادة التأهيل بحيث تكون تكلفتها في متناول جميع أفراد الشعب النامي.

٢-١٢ جاء في الاستقصاء الديمغرافي والصحي في ناميبيا (NDHS) لعام ٢٠٠٠ أنه كان هناك ٢٦٤ مستوصفاً و٣٧ مركزاً صحياً و٣٥ مستشفى و٦٧٥٦ سريراً في المستشفيات، وأن الخدمات الأكثر وفرة هي: التحصين والتوعية حول متلازمة نقص المناعة المكتسب/فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)، بما في ذلك استخدام الرفالات والصحة الإنجابية. وأن الخدمات التي تؤثر في المرأة تحديداً هي الأقل وفرة، مثل خدمات الكشف عن سرطان الثدي والكشف عن سرطان عنق الرحم.

وحوالي ٧٧ في المائة من سكان ناميبيا تصلهم مياه الشرب الآمنة و٤١ في المائة تصلهم وسائل صرف صحي للتخلص من إفرازات الجسم. وأكثر من ٩٠ في المائة من الأمهات اللاتي وضعن أطفالاً أثناء السنوات من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٠ تلقين رعاية سابقة للولادة من طبيب أو ممرضة. وتمثل المرأة ٥٣ في المائة من جميع حالات فيروس نقص المناعة البشرية التي تم الإبلاغ عنها. وفي عام ٢٠٠٢ كان انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين النساء الحوامل بنسبة ٢٢ في المائة.

المادة ١٣ : الحياة الاقتصادية والاجتماعية

١-١٣ تعد منح معاشات كبار السن مصدراً هاماً للدخل للبيوت الفقيرة. وتجد النساء أن الوسائل التقليدية للنفقة تحت القوانين المعتادة غير كافية. وتضطر كثير من النساء، سواء في الريف أو في الحضر، إلى اللجوء إلى المحاكم للحصول على نفقتهن.

وتقدم الحكومة، بالتعاون مع أصحاب المصالح، مساعدات فنية ومالية للأفراد والجماعات التي تقدم التدريب وأشكال المساعدة الأخرى إلى الأعمال المملوكة للنساء.

المادة ١٤ : المرأة الريفية

١٤-١ بالرغم من أن المرأة الريفية تمثل أكبر مجموعة ديموغرافية في البلد، إلا أنها تلاقى صعوبات كبيرة فيما يتعلق بالوصول إلى ملكية الأراضي والحصول على العمل والعمالة والخدمات الزراعية والمصادر الطبيعية والتوظيف.

١٤-٢ وقد بدأت وزارة الزراعة والمياه والتنمية الريفية، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة، في اتخاذ إجراءات تهدف إلى تعزيز الطاقة الزراعية و تقديم خدمات الإرشاد الزراعي إلى الفلاحين المحليين.

وقد أقر البرلمان قانون الإصلاح الزراعي المجتمعي (القانون رقم 5 لعام ٢٠٠٢). ويساوي القانون بين الرجل والمرأة في حقوق الملكية للأراضي المحلية.

المادة ١٥ : الأهلية القانونية والأحوال الشخصية

١٥-١ ألغي قانون المساواة بين الأفراد المتزوجين (القانون رقم ١ لعام ١٩٩٦) السلطة الزوجية للزوج بصفته رئيساً للمتل.

١٥-٢ لا يوجد في القانون النامي وسائل لتسجيل الزيجات العرفية وبالتالي لا يعترف بهذا الاتحاد كزواج قانوني في الأغراض القانونية مثل الملكية المشتركة للأصول.

الجزء ١: الأقسام التمهيدية

١-٠ الهياكل العامة الاجتماعية والاقتصادية والقانونية

١-١ نبذة عامة

تقع ناميبيا في الركن الجنوبي الغربي لأفريقيا، ويحدها من الغرب المحيط الأطلسي ومن الشرق بوتسوانا وزامبيا وزيمبابوي ومن الجنوب جنوب أفريقيا ومن الشمال أنغولا. وتغطي ناميبيا مساحة حوالي ٢٩٥ ٨٤٢ كم^٢ أو ٨٢٧ ٣١٧ ميلاً مربعاً، وهو ما يعادل حوالي أربعة أضعاف حجم المملكة المتحدة أو أكثر بقليل من ضعف حجم كاليفورنيا.

وتنقسم الدولة إلى ثلاث مناطق طوبوغرافية: صحراء ناميبيا والهضبة الوسطى وصحراء كالاهاري. وتمتد صحراء ناميبيا على الساحل الأطلسي الجنوبي بطول الدولة كلها من الحدود الأنغولية إلى حدود جنوب أفريقيا. وترتفع الهضبة الوسطى من ٣٠٠٠ إلى ٩٠٠٠ قدم فوق مستوى سطح البحر. وصحراء كالاهاري في الشرق والشمال تتسم بطبقات سميكة من الأراضي الصخرية والرملية والجيرية وبندرة الأمطار. ووقعت ناميبيا (كانت تسمى جنوب غرب أفريقيا حتى عام ١٩٩٠) تحت الاحتلال الألماني في عام ١٨٨٤. وقد استمر الاحتلال الألماني للمنطقة حتى ١٩١٥ عندما هزم اتحاد جنوب أفريقيا الألمان أثناء الحرب العالمية الأولى. وفي عام ١٩٢٠ وضعت عصبة الأمم ناميبيا تحت وصاية جنوب أفريقيا باعتبارها وصاية من الدرجة ج. وطبقاً لشروط الوصاية، كان من المفترض من اتحاد جنوب أفريقيا أن "... ينهض بالتطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي لسكان الأراضي الواقعة تحت الوصاية، وبالتطور التدريجي من أجل الوصول إلى الحكم الذاتي والاستقلال..."^(١).

وفي ١٩٤٥ تحولت عصبة الأمم إلى منظمة الأمم المتحدة، وطلبت الأمم المتحدة من جنوب أفريقيا وضع ناميبيا تحت وصاية المنظمة. وبدلاً من ذلك رفض اتحاد جنوب أفريقيا وضع جنوب غرب أفريقيا تحت وصاية الأمم المتحدة وأيضاً فشل في النهوض "بالرعاية المادية والمعنوية لشعب الإقليم". بل إنه فرض سياسة الفصل العنصري على الإقليم.

وكانت دعائم هذه السياسة هي الاستمرار في الاستيلاء على الأراضي الأفريقية من أجل إقامة مستعمرات للبيض عن طريق الانتزاع الجبري، وعزل الشعب الأفريقي، عن طريق الترحيل الإجباري، في محميات صغيرة جرداء تشكلت في صورة "مواطن" قبلية، وإنكار

^(١) Alfred T. Moleah, Namibia: The Struggle for Liberation, Wilmington, Delaware, 1983.

الحقوق السياسية للشعب الأفريقي، وقصر وظائف الإدارة وفرص العمل المهني والفني على الأفراد المنحدرين من أصل أوروبي.^(٢)

وفي أواخر الخمسينات وأوائل الستينات ظهرت حركات تحرير قومية أخذت علي عاتقها إنقاذ الشعب المضطهد من محنته. وقد ركزت هذه الحركات جهودها في البداية علي إرسال التماسات إلى الأمم المتحدة وعلي التعبئة السياسية للشعب داخل البلاد. ولكن في ١٩٦٦ أضافت المنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية (سوايو) بعداً جديداً للصراع عن طريق البدء في صراع مسلح داخل البلد.

ونتيجة لتكثيف الصراع بدأت الدول الأعضاء الخمس في مجلس الأمن في الأمم المتحدة مفاوضات بين سوايو وجنوب أفريقيا تهدف إلى الوصول إلى تسوية سلمية للتراع الناميبي. وفي ٢٩ سبتمبر ١٩٧٨ اتخذ مجلس الأمن للأمم المتحدة القرار رقم ٤٣٥.

إلا أنه بسبب التنافس بين القوى العظمى في ذلك الوقت، لم يتم تطبيق القرار ٤٣٥ حتى عام ١٩٨٩. وفي ٢١ آذار/مارس ١٩٩١، وبعد نجاح تطبيق القرار ٤٣٥، أصبحت ناميبيا دولة مستقلة رسمياً.

وناميبيا هي دولة ذات ثقافة وتقاليد غنية. ومثل العديد من البلدان الأفريقية، فإن فيها مجموعات عرقية متنوعة، منها الأفريكان والباستر والكابريفيان والملونون والدامارا والإنجليز والألمان والهيريرو والكافانجو والناما وأوامبو وسان وتسوانا. واللغة الرسمية هي الإنجليزية. وتسعون في المائة من الشعب الناميبي يدينون بالمسيحية. ومذاهبهم هي اللوثرية (٤٨ في المائة) والكاثوليكية (٣٢ في المائة) والإصلاحيون الهولنديون (١٠ في المائة) والأنجليكان (٨ في المائة) والميثودية (١,٦ في المائة) وأفراد مسلمون بنسبة ٠,١ في المائة.^(٣)

٢-١ الهياكل الاجتماعية

كشفت النتائج الأولية لتعداد السكان والمساكن لعام ٢٠٠١ عن أن مجموع عدد سكان ناميبيا كان ١٨٢٦٨٥٤ نسمة في عام ٢٠٠١، منهم ١٣٦ ٨٩٠ من الذكور و٩٢٦ ٧١٨ من الإناث، وأن متوسط معدل النمو السنوي كان ٢,٦ في المائة، أي أقل من المتوسط السابق (٣,١ في المائة) في تعداد ١٩٩١. وفي ناميبيا في عام ١٩٩٦ كانت التقديرات أن حوالي ٣٥ في المائة من السكان الذين كان عددهم ١,٦٨ مليون نسمة يعيشون في مناطق حضرية. ومدينة وندهوك هي أكثر المراكز تحضراً في عام ١٩٩١. وكان

(٢) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التقرير القطري الأول، إدارة شؤون المرأة.

(٣) الوكالة الكندية للتنمية الدولية، التقرير القطري، ناميبيا، ١٩٩٠، ص ٢.

حوالي ٣١ في المائة من مجموع السكان يعيشون في وندهورك. وتزايد عدد السكان في وندهورك بمعدل سنوي قدرة ٥,٤ في المائة فيما بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٥، وهو أكبر معدل نمو سنوي في التاريخ. وفي عام ١٩٩٧ قدر عدد سكان وندهورك بحوالي ٢٠٠ ٠٠٠ نسمة، أي ما يمثل حوالي نصف سكان الحضر في الدولة. وتشير التقديرات إلى أن تعداد سكان وندهورك سوف يتضاعف بحلول عام ٢٠١٠ نتيجة للهجرة الناتجة عن النمو الملحوظ الذي يأخذ شكل مستوطنات غير رسمية.^(٤)

وطبقاً للاستقصاء الديموغرافي والصحي في ناميبيا لعام ٢٠٠٠ فإن متوسط معدل الخصوبة كان ٤,٢ أطفال، وهذا يمثل انخفاضاً قدره ٢٢ في المائة عن المعدل السابق وهو ٥,٤ أطفال في ١٩٩٢. ويفترض أن هذا الانخفاض قد نتج عن زيادة التعليم، وخاصة تعليم المرأة، وعن الانخفاض في الخصوبة الناتج عن متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز الوبائي.^(٥)

وكان العمر المتوقع عند الميلاد في عام ١٩٩١ يقدر بحوالي ٥٨ عاماً للذكور و٦٢ عاماً للإناث. وفي غياب الإحصاءات لعام ٢٠٠١ فإن التقديرات تتوقع أن يكون العمر المتوقع للرجل هو حوالي ٥٠,٦ عاماً وللمرأة ٥٤,١ عاماً. وقد انخفضت الوفيات في الرضع من ٥٧ رضيعاً لكل ١ ٠٠٠ رضيع حي بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٢ إلى ٣٨,١ رضيعاً لكل ١ ٠٠٠ رضيع حي بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٠. وفي عام ٢٠٠٠ أشار الاستقصاء الديموغرافي الصحي في ناميبيا إلى أن معدل الوفيات تحت سن الخمس سنوات للفترة فيما بين ١٩٩٦ حتى ٢٠٠٠ كان ٦٢ لكل ١ ٠٠٠، مما يعد تحسناً قدره ثلث المعدل الذي كان ٩١,٦ لكل ١ ٠٠٠ في الفترة من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٢.

٣-١ الهياكل الاقتصادية

عند استقلال ناميبيا في عام ١٩٩٠ كان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو ٦ ٠٨١ مليون دولار ناميبي والدخل القومي الحقيقي للفرد بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٠ هو ٥٢٠ ٤ دولارا ناميبي. والآن وبعد إثني عشر عاماً من الاستقلال، وعلى مدى العقد التالي للاستقلال، ١٩٩٠-١٩٩٩، زاد الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٣٩ في المائة، من ٦ ٠٨١ إلى

(٤) المرجع نفسه.

(٥) وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية، ٢٠٠١.

٤٥٣ ٨ مليون دولار نامبيي، في حين زاد الدخل القومي الحقيقي للفرد بحوالي ٤,٨ في المائة، من ٤ ٥٢٠ إلى ٤ ٧٣٥ دولارا ناميبيا.^(٦)

الصناعات الأولية هي السائدة في الاقتصاد النامي - ويلعب قطاع التعدين دوراً رئيسياً في هذا الاقتصاد، وهو دور لا يستند فقط إلى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ودخل التصدير والاستثمار وإنما أيضاً إلى مساهمته في الدخل الحكومي. إلا أن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت من ٢١ في المائة (١٩٨٣-١٩٨٩) إلى ١٤,٦ في المائة (١٩٩٠-٢٠٠٠). وفي عام ٢٠٠٢ استمر اتجاه القطاع في الانخفاض في كل من إنتاج الماس والمناجم والمحاجر. فقد انخفض إنتاج الماس بنسبة ٥,١ في المائة، إلا أن الاستثمار كجزء من تكوين رأس المال الإجمالي الثابت ظل ثابتاً عند ١٥,٣ في المائة ١٤,٩ في المائة أثناء الفترتين علي التوالي، ولكن مساهمته في دخل التصدير انخفضت من ٧٠ في المائة إلى ٥٤ في المائة على التوالي.

ويعتمد أداء القطاع بدرجة كبيرة على عوامل خارجية مثل حالة الاقتصاد العالمي والحصة القطرية المفروضة من قبل منظمة المبيعات المركزية علي إنتاج ماس ناميبيا. فالكساد الذي يصاحبه انخفاض في أسعار المعادن ينتج عنه انكماش في القطاع، في حين أن الازدهار يؤدي إلى زيادة في الطلب وأسعار أعلى وبالتالي يفيد قطاع التعدين في ناميبيا.^(٧)

والزراعة هي القطاع الرئيسي في اقتصاد ناميبيا. وعصب قطاع الزراعة هو الماشية والخراف، في حين يزرع الذرة والقمح والدخن في المناطق التي تكثر فيها الأمطار. وفي عام ١٩٩٨ ساهم القطاع بحوالي ٨ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وفي السلع المصدرة، وهو يمثل ٢٥ في المائة من مجموع القوى العاملة.^(٨) وقد سجل قطاع الزراعة انخفاضاً قدره ١١,٤ في المائة في عام ٢٠٠١، بينما حدثت زيادة قدرها ٤,٣ في المائة في إجمالي ناتج الصناعة في عام ٢٠٠٠. ويعود معدل النمو السلي إلى العدد الثابت للماشية في عام ٢٠٠١ إذا ما قورن بعام ٢٠٠٠ الذي حدثت فيه زيادة جوهرية.

ويعتمد أداء القطاع أساساً علي الظروف المناخية، فيؤثر الجفاف بدرجة كبيرة على ناتج القطاع ويؤدي إلى معدلات نمو سلبية. وإذا ما أمكن التحول إلى منتجات أكثر مقاومة للجفاف مثل التبغ والقطن، وإذا ما تحسنت الظروف المناخية خاصة في موسم الأمطار، فذلك من شأنه أن يمكن القطاع من التواءم بشكل أفضل مع الظروف المناخية. وفي

(٦) المكتب المركزي للإحصاء، ٢٠٠٠.

(٧) هيئة التخطيط القومي، ٢٠٠٢.

(٨) الدليل التجاري لناميبيا، ٢٠٠١.

السنوات الأخيرة قام بعض الفلاحين بالمحاذفة بعمل مزارع تبغ وقطن بدلاً من الذرة في المناطق الممطرة. فمثلاً زاد تسويق القطن من ١٦٠ طناً في ١٩٩٧/١٩٩٨ إلى ٨٠٠ طناً في ١٩٩٨/١٩٩٩. وقد تم إدخال محاصيل القطن والتبغ والأرز في بعض المناطق المحلية على شكل مشاريع رائدة.^(٩)

وبدأت ناميبيا أيضاً في استغلال ميزتها التنافسية في إنتاج العنب على ضفاف نهر الأورانج. فقد زادت الأراضي المزروعة بالعنب زيادة هائلة من مساحة لم تتجاوز ٣٢ هكتاراً عند استقلال ناميبيا إلى ١٠٢٨ هكتاراً في ١٩٩٩، مما أتاح أكثر من ١٤٠٠ فرصة عمل دائمة بالإضافة إلى ٢١٠٠ فرصة عمل موسمية.^(١٠)

ومنذ الاستقلال توسع قطاع صيد الأسماك بصورة ملحوظة ليساهم بحوالي ١٠ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و٢٩ في المائة في السلع المصدرة في ١٩٩٨^(١١) وسجل القطاع انخفاضاً قدره ٧,٧ في المائة في عام ٢٠٠١ إذا ما قورن بزيادة قدرها ٢,٩ في المائة في العام السابق. وكان ذلك بسبب انخفاض في صيد السمك.^(١٢) وأنواع السمك المستغلة هي البلشار والراهب والنازلي والماكاريل والكركنند. ويجرى صيد سمك موسى والسنوك والتونة على الجرف القاري بطول الساحل.

١-٤ الهياكل السياسية

يضمن الدستور الناميبي ديمقراطية تقوم على تعدد الأحزاب وعلى الحقوق الأساسية والحريات. ويكرس الدستور مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. والفرع التنفيذي هو مجلس الوزراء، الذي يرأسه رئيس الجمهورية. ويتم انتخاب الرئيس بالاقتراع المباشر بأغلبية الأصوات، ويمكن أن يقضي في الحكم مدتين متتاليتين كل منهما ٥ سنوات. ويتكون المجلسان التشريعيان من الجمعية الوطنية وبها ٧٢ عضواً منتخباً وستة أعضاء بالتعيين من قبل الرئيس لمدة خمس سنوات، والمجلس الوطني ويتكون من اثنين من الممثلين من كل من الأقاليم الجغرافية الثلاثة عشر في ناميبيا^(١٣)، ويتم انتخابهم لمدة ست سنوات من أعضاء المجالس الإقليمية.

(٩) هيئة التخطيط القومي، ٢٠٠٢.

(١٠) Kalili، ٢٠٠٠.

(١١) الدليل التجاري لناميبيا، ٢٠٠١.

(١٢) المكتب المركزي للإحصاء، ٢٠٠١.

(١٣) المناطق الجغرافية في ناميبيا هي: كابريفي، وإرونغو، وهارداب، وكاراس، وكافانغو، وخماس، وكونين، وأوهانغونا، وأوماهيك، وأوموساتي، وأوشانا، وأوشيكوتو، وأوتجوزندجوبا.

وتقترح الجمعية الوطنية التشريع ولها سلطة إقرار القوانين بالرغم من اعتراضات المجلس الوطني إذا ما حصلت علي موافقة أغلبية ثلثي المجلس. ويراجع المجلس الوطني مشاريع القرارات التي تصدرها الجمعية الوطنية.

وقد شاركت الأحزاب السياسية الآتية في الانتخابات القومية الأخيرة التي انعقدت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، حسب ترتيب عدد المقاعد التي حصل عليها كل حزب - حزب سوابو، ٥٥؛ وتحالف ترنهال الديمقراطي (DTA)، ٧؛ وحزب الديمقراطيين (COD)، ٧؛ والجبهة الديمقراطية المتحدة (UDF)، ٢؛ ومجموعة الرقابة والعمل (MAG)، ١.

١-٥ الهياكل القانونية.

يتكون النظام القانوني في ناميبيا من المحكمة الدستورية العليا والمحكمة العليا والمحاكم الأدنى، وهيئة قضايا الدولة. وتستمر المحاكم التقليدية في إدارة القانون العرفي، ولكن سوف يتغير ذلك مع إدخال قانون محاكم المجتمع. وتقوم المحكمة الدستورية العليا "بالنظر في الأحكام الصادرة عن المحكمة العليا والاستئنافات المرفوعة ضد أحكام تلك المحكمة" ...^(١٤) وطبقاً للدستور تختص المحكمة العليا "بالنظر في جميع القضايا المدنية والجنائية والحكم فيها، بما في ذلك القضايا التي تتعلق بتفسير وتطبيق أحكام الدستور"....^(١٥)

ويضمن الدستور حرية القضاة، ويتم تعيينهم لمدة الحياة ولا يتم فصلهم إلا على أساس عدم القدرة العقلية أو بسبب إساءة تصرف جسيمة. وواجبات أمين المظالم هي بحث شكاوى انتهاك الحقوق الأساسية والحريات وأن يقوم بالرقابة على تصرفات الهيئات والمسؤولين في الحكومة. والمدعي العام والحامي العام هما السلطة الحكومية المسؤولة عن تنفيذ القوانين.

٢-٥ تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

طبقاً لأحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فإنه على الدول الأعضاء تقديم تقرير وطني إلى اللجنة كل أربع سنوات على الأقل، يبين التدابير التي تم اتخاذها من أجل تنفيذ أحكام الاتفاقية.^(١٦) وقد قدمت ناميبيا أول تقرير لها إلى الأمم المتحدة في تموز/يوليه ١٩٩٧.

^(١٤) المادة ٧٩(٢) من دستور ناميبيا

^(١٥) المادة ٨٠(٢) من دستور ناميبيا

^(١٦) الأمم المتحدة، لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، ١٩٩٠، ص ٣.

وبعد أن تم فحص التقرير بدقة من قبل اللجنة التي تنظر في التقارير المقدمة من الدول الأعضاء، وضعت اللجنة تعليقاتها على التقرير. وقد أثنت اللجنة على ناميبيا لصراحتها وللتفاصيل وللإعداد الجيد للتقرير. وهنأت اللجنة أيضا ناميبيا على تصديقها على الاتفاقية دون تحفظ وإشراك المنظمات غير الحكومية في إعداد التقرير.^(١٧)

وقد رحبت اللجنة أيضا بتأسيس لجنة إصلاح القانون والتنمية وبإصدار قانون المساواة بين الأفراد المتزوجين، وأعربت عن الأمل في أن يتم قريباً إصدار التشريع الجديد للطفل.^(١٨)

إلا أن اللجنة لاحظت المشاكل الثلاث التالية على أنها عراقيل في برنامج ناميبيا للمساواة بين الجنسين: التمييز الناتج عن القانون العرفي، والغياب العام للمعرفة العامة بحقوق الإنسان وبالقانون، والفقر الذي يمنع غالبية النساء في ناميبيا من تحقيق تطلعاتهن.

وعرضت مقترحات أخرى بشأن التطبيق الفعال للعمل الإيجابي، وتأثير القوانين العرفية على المرأة، والعنف ضد المرأة، وقوانين الإجهاض، والرعاية الصحية "للاغويات"، وحمل المراهقات، وغير ذلك.

واستجابة لهذه المقترحات قام مجلس الوزراء بدعوة جميع المكاتب الحكومية والوزارات والوكالات لدراسة توصيات اللجنة والوصول إلى أفكار لتطبيق هذه المقترحات وتوجيهها إلى إدارة شؤون المرأة. وبناء على ملاحظات لجنة الأمم المتحدة حول دور المنظمات غير الحكومية، تم دعوة المنظمات غير الحكومية أيضا للمشاركة في عملية استمرار تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وبالرغم من أن هذا التقرير لا يدعي تغطية جميع تحفظات اللجنة على التقرير الأول، فإنه يكفي القول بأنه تم إنجاز الكثير بشأن المسائل الجنسانية منذ عام ١٩٩٧ استجابة لهذه التحفظات. وكان أول وأهم تطور هو ترقية إدارة شؤون المرأة في مكتب الرئيس إلى وزارة كاملة خاصة بشؤون المرأة ورعاية الطفولة. وبالرغم من بعض العراقيل (بشرية ومادية)، فإن مجرد وجودها يعد إنجازاً لأنها تخدم كمنصة ذات كفاءة عالية من أجل تطوير الأنشطة الجنسانية.

^(١٧) مركز المساعدة القانونية أسسته إدارة شؤون المرأة التي كانت قائمة حينذاك لإعداد أول تقرير قطري.

^(١٨) Dianne Hubbard, Namibia and CEDAW, 1997.

ثانياً، كان اعتماد السياسة الوطنية في مجال المساواة بين الجنسين معلماً مهماً. وهذه السياسة تحدد الإطار وتضع الأسس من أجل تطبيق وتنسيق السياسة الجنسانية والإشراف علي تنفيذها. وترد مزيد من التفاصيل حول الموضوع في مناقشة المادة ٢ في هذا التقرير.

وفيما يتعلق بالتمييز بين الجنسين في القوانين العرفية، فإن مشروع قانون المحاكم المحلية المعروض حالياً أمام البرلمان سوف ينظم اختصاصات وسلطات المحاكم التقليدية لكي تتواءم مع أحكام الدستور. وترد في المادة ٢ مزيد من التفاصيل عن التدابير التي ستتخذ من أجل القضاء على التمييز الجنسي.

وحول موضوع غياب المعرفة العامة بالحقوق الإنسانية وبالقوانين، فإن السياسة الوطنية في مجال المساواة بين الجنسين تتضمن التزاماً خاصاً بتشجيع المرأة على الالتحاق بالوظائف القانونية. ويشهد على ذلك الزيادة الملحوظة مؤخراً في عدد الطالبات في كلية الحقوق بجامعة ناميبيا. وعلى المستوى العملي فقد أخذ مركز المساعدات القانونية، وهو منظمة غير حكومية محلية، زمام المبادرة لجعل القانون في متناول القواعد الشعبية عن طريق ترجمة وتبسيط بعض القوانين، كما أن وزارة شؤون المرأة ورعاية الطفولة تعكف حالياً على إعداد وتنظيم ورش عمل لحو الأمية القانونية في الأقاليم المختلفة.

ويعد قانون مكافحة الاغتصاب (القانون رقم ٨ لعام ٢٠٠٠)، وأيضاً قانون العنف المتري (القانون رقم ١٣ لعام ٢٠٠٣) من بعض الإجراءات التي اتخذت من أجل مكافحة العنف ضد المرأة. وكما أوصت اللجنة بأن يغطي قانون الاغتصاب حالات الاغتصاب داخل الزواج فإن قانون مكافحة الاغتصاب يغطي الاغتصاب داخل الزواج. وتتناول المادة ٣ من هذا التقرير مسألة العنف ضد المرأة بشيء من التفصيل.

ويهدف قانون العمل الإيجابي (التوظيف) (القانون رقم ٢٩ لعام ١٩٩٨) إلى تحسين مشاركة السود والمرأة والأفراد المعاقين في القوى العاملة الرسمية، وذلك عن طريق الطلب من المديرين الذين يديرون أكثر من ٥٠ موظفاً القيام بإعداد خطط للعمل الإيجابي ذات جدول زمني واضح. وتتكون لجنة إنصاف العمال التي تشرف على برامج العمل الإيجابي، جزئياً، من أفراد من كل الفئات المعنية. واللجنة مكونة من خمسة عشر عضواً على النحو التالي:

- الرئيس (المشار إليه في القانون باسم المفوض)؛
- ٤ أعضاء يمثلون الدولة؛
- عضوان يمثلان منظمات أرباب العمل، واثنان يمثلان نقابات العمال؛

- عضوان عن كل فئة من الفئات المعنية، أي ذوي الحاجات الخاصة، والمرأة والمعاقين.

وينص القانون أيضا على تعيين أعضاء بدائل ليحلوا محل الأعضاء الدائمين إذا ما لزم الأمر.

هذه هي بعض الإجراءات التي اتخذت من قبل الحكومة من أجل تنفيذ أحكام الاتفاقية. وترد مزيد من المعلومات لدى التطرق إلى المواد المحددة في هذا التقرير عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

الجزء ٢: تطبيق ناميبيا للاتفاقية

المادة ١: الأحكام الدستورية المتعلقة بالمرأة

يحظر الدستور الناميي بشكل صريح أي تمييز على أساس الجنس. وتنص المادة ١٠ حول المساواة وعدم التمييز على ما يلي:

” (١) جميع الأفراد سواء أمام القانون.

(٢) لا يجوز التمييز ضد أي فرد على أساس النوع أو الجنس أو اللون أو العرق أو الأصل أو الديانة أو المعتقد أو الحالة الاجتماعية أو الاقتصادية.“

وتكمل المادة ٢٣ من الدستور عن العمل الإيجابي، التي تركز بشكل خاص على المرأة، موضوع هذه المادة، ونصها كما يلي:

١-١ الفصل العنصري والعمل الإيجابي

(١) تحظر ممارسة التمييز العنصري وأيديولوجية الفصل العنصري التي عانى منها غالبية الشعب الناميي كثيراً، ويقرر البرلمان العقوبة الجنائية لهذه الممارسات وللترويج لها. وتطبق المحاكم الجنائية أي عقوبة يراها البرلمان ضرورية لأغراض التعبير عن استياء الشعب الناميي ورفضه لهذه الممارسات.

(٢) ليس في محتوى المادة ١٠ أعلاه ما يمنع البرلمان من سن ما يلزم من تشريعات من شأنها رفع الظلم عن الأشخاص الذين أضرروا بصوره مباشرة أو غير مباشرة في داخل ناميبيا من مظالم اجتماعية أو اقتصادية أو تعليمية بسبب قوانين أو ممارسات عنصرية فيما مضى، أو من تطبيق سياسات وبرامج تهدف إلى ضبط الخلل الاجتماعي أو الاقتصادي أو التعليمي في المجتمع الناميي الناتج عن قوانين وممارسات التمييز الماضية، أو من الوصول إلى هيكل موزون للخدمات العامة ولقوة الشرطة ولقوة الدفاع والخدمات السجون.

ويجوز، في تنفيذ التشريعات وتطبيق أي سياسات أو ممارسات في سياق البند ٢ أعلاه، أن يؤخذ في الاعتبار أن المرأة في ناميبيا قد عانت تقليدياً من تمييز خاص وأنها تحتاج إلى التشجيع وإلى تمكينها من أن تلعب دوراً كاملاً ومتساوياً وفعالاً في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الدولة.

ويضاف إلى هذه الأحكام العامة حكم المادة ١٤ التي تشير بالتحديد إلى المساواة بين المرأة والرجل، وكذلك الأمور المتعلقة بالزواج والأسرة في المادة ١٤ من الدستور الناميبي.

٢-١ الأسرة

- (١) لكل من الرجل والمرأة عند بلوغ السن القانونية، دون أي قيود من ناحية الجنس أو اللون أو العرق الأصلي أو الجنسية أو الديانة أو المعتقد أو الحالة الاجتماعية أو الاقتصادية، الحق في الزواج وفي تأسيس أسرة. ولكل منهما حقوق متساوية في إطار الزواج سواء أثناء استمرار الحياة الزوجية أو بعد فسخها.
- (٢) يتم الزواج بالموافقة الحرة والكاملة للزوجين المعنيين.

والأحكام الأخرى في الدستور الناميبي المعنية بالمساواة للمرأة موجودة في فصل غير إلزامي حول أسس سياسة الدولة. وبالرغم من أن هذه الأسس غير ملزمة في حد ذاتها في أي محكمة، إلا أن الغرض منها هو توجيه الحكومة إلى اتخاذ وتطبيق قوانين من شأنها أن توجه المحاكم في تفسير القوانين المبنية عليها.^(١٩) والأسس المختارة في المادة ٩٥ عن "تعزيز الرفاه للشعب" تلزم الدولة باتخاذ سياسات تهدف، ضمن ما تهدف إليه، إلى ما يلي:

"(أ) سن التشريعات التي تكفل المساواة في الفرص للمرأة وتمكينها من المشاركة الكاملة في جميع مجالات المجتمع في ناميبيا. وتضمن الحكومة تحديداً تطبيق أسس عدم التمييز في الأجناس بين الرجل والمرأة. وتقوم الحكومة بالإضافة إلى ذلك بالسعي، من خلال التشريعات المناسبة، بتوفير مزايا الولادة والميزات الأخرى المتعلقة بالأمومة.

(ب) سن التشريعات التي تكفل صحة وقوة العمال من الرجال والنساء، وعدم استغلال الأطفال صغار السن، وعدم إجبار المواطنين واستغلال حاجتهم الاقتصادية على الدخول في مجالات غير مناسبة لأعمارهم أو لقوتهم.

(ج) سن التشريعات التي تكفل للعاطلين والمعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة والمظلومين مميزات اجتماعية ومساعدات يحددها البرلمان بحيث تكون عادلة وفي المتناول، مع مراعاة موارد الدولة..."

(١٩) انظر الفقرة ٢ أعلاه.

٣-١ أنماط التمييز

يتبين من المادة ١ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أن الاتفاقية تستهدف كلا من التمييز المقصود وغير المقصود.

في قضية مايبورج ضد البنك التجاري في ناميبيا في عام ١٩٩٩ فسرت المحكمة العليا لناميبيا المادتين ١٠ و ١٦ من الدستور الناميبي. فالمادة ١٠ من الدستور، كما سبق ذكره، تنص على المساواة والحرية وتحظر التمييز.

وفي هذه القضية استأنفت السيدة مايبورج إلى المحكمة العليا قرار المحكمة الابتدائية بأن تقوم هي بدفع مبلغ ٩٢٧,٩٢ ١١٥ دولاراً ناميبياً للبنك التجاري في ناميبيا. وقد اعترفت السيدة مايبورج بأنها قد اقترضت المبلغ من البنك التجاري لكنها قالت إن البنك التجاري كان يجب أن يقاضي زوجها بدلاً منها. واعتمدت السيدة مايبورج على قانون عرفي في دفاعها.

ويقضي القانون العرفي في هذا الصدد بأنه لا يجوز مقاضاة المرأة المتزوجة في أسرة تمتلك عقارات، وإنما يمكن مقاضاة زوجها بدلاً منها لأنه هو الذي يدير العقار وهو المسئول عنها. والاستثناء من هذا القانون هو أن تكون المرأة هي التاجر أو صاحبة التجارة وبالتالي يمكن مقاضاتها على أنشطتها.

وقد أنكرت السيدة مايبورج كونها تاجرة أو صاحبة تجارة.

واستناداً إلى قضية مولر ضد الرئيس وغيرها (ستناقش فيما يلي) وجدت المحكمة أن حكم القانون العرفي ينطوي على تمييز ضد الزوجات على أساس الجنس، مما يتعارض مع المادة ١٠ (٢) من الدستور. ذلك لأن القانون العرفي يتعامل مع الأزواج والزوجات بشكل مختلف. وهذا الاختلاف في التعامل يؤدي إلى التمييز على أساس الجنس.

وقد وجدت المحكمة أيضاً أن الحكم يتعارض مع المادة ١٦ (١) من الدستور لأن الأزواج والزوجات من حقهم المساواة أثناء الزواج. وقد وجدت المحكمة أيضاً أن الحكم ينتهك حق الكرامة، المادة ٨ (١) من الدستور، من منطلق أن حق المساواة مبني على فكرة أن لكل فرد كرامة إنسانية متساوية.

وقد نظرت المحكمة فيما إذا كان الحكم قد أصبح غير دستوري وغير قانوني عندما صدر الدستور في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٠، أم أنه لم يطل إلا عندما تم تطبيق قانون المساواة بين الأفراد المتزوجين (القانون رقم ١ لعام ١٩٩٦) في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٦. ذلك لأن

السيدة مايورج قد وقّعت على عقد القرض قبل ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٦^(٢٠)، إلا أن البنك التجاري قام بمقاضاتها بعد هذا التاريخ.

وتسمح المادة ٦٦ (١) من الدستور بأن يستمر القانون العرفي نافذاً، إلا عندما يتعارض مع الدستور. وقد حكمت المحكمة أنه بما أن حكم القانون العرفي قد تعارض مع الدستور، فإنه يصبح غير دستوري بعد صدور الدستور عند الاستقلال. وحكمت المحكمة بأن البنك التجاري يمكنه أن يقاضي السيدة مايورج وبالتالي تم رفض استئنافها.

المادة ٢: تدابير السياسة العامة للقضاء على التمييز بين الجنسين

٢-١ مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة وحظر التمييز على أساس الجنس

مبدأ المساواة بين الجنسين راسخ بما لا يدع مجالاً للشك في الدستور الناميبي. ففي نص المادة ١٠ من الدستور "يتساوى جميع الأفراد أمام القانون ولا يسمح بأي تمييز ضد أي فرد على أساس جنسه أو سلالة أو لونه أو عرقه أو أصله... أو حالته الاجتماعية والاقتصادية".^(٢١)

وقد جرم قانون العمل التمييز على أساس الجنس في معظم نواحي التوظيف، وألغى قانون الضرائب على الدخل التمييز بين الجنسين في الضرائب، وذلك عن طريق سلسلة من التعديلات على القانون. وقد طبقت حكومة جمهورية ناميبيا قانون المساواة بين الأفراد المتزوجين في ١٩٩٦. وساهم قانون المساواة بين الأفراد المتزوجين بدرجة كبيرة في تكريس المساواة بين الجنسين بين المتزوجين في الزيجات المدنية. وسيتم مناقشة هذا القانون بالتفصيل في الفصل ١٥ من هذا التقرير.

وتعطي الحكومة حالياً أيضاً اهتماماً للتمييز بين الجنسين في ظل القانون العرفي. وهناك مشروع قانون لمحاكم المجتمع أمام البرلمان من شأنه أن ينظم اختصاصات وسلطات المحاكم التقليدية وأن يعزز تطبيق الدستور عن طريق تحديد "القانون العرفي" الذي يمكن أن تطبقه المحاكم التقليدية بحيث يتماشى مع الدستور الناميبي.

^(٢٠) يشار إليه فيما يلي بقانون المساواة بين الأشخاص المتزوجين.

^(٢١) الدستور الناميبي، المادة ١٠.

٢-٢ حماية المرأة من أعمال التمييز

في جهوداتها لمواجهة المسائل والاهتمامات المتعلقة بالجنسين، ومن أجل حماية المرأة من أعمال التمييز بالتحديد، اعتمدت حكومة ناميبيا، ضمن إجراءاتها الأخرى، السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين، في نوفمبر ١٩٩٧.

وفي تقديمه للسياسة الوطنية قال رئيس جمهورية ناميبيا، الدكتور سام نوجوما ما يلي:

”إن ضرورة التكامل الجنساني في جميع سياسات الحكومة وإجراءاتها وبرامجها مهمة جداً لأن حقوق المرأة يجب ضمانها وحمايتها...”

...أن الانتقال من مفهوم أن ”المرأة وحدها هي التي تناضل“ إلى ”الاعتراف بالمساواة بين الجنسين“ من شأنه أن يعيد إدخال احتياجات المرأة في النطاق الأوسع للمساواة والتنمية، وهو ما يصب في تأكيد تساوي الفرص لكل من المرأة والرجل.“^(٢٢)

وقالت المديرية العامة لشؤون المرأة في ذلك الوقت، وهي الآن وزيرة شؤون المرأة ورعاية الطفولة، السيدة نيتو ميبو ناندي ندادوا:

”بالرغم من أن الدستور الناميي يكرس مبدأ المساواة بين الجنسين، إلا أن الفقر يتزايد بدرجة أكبر بالنسبة للأنثى. وسلوك المجتمع من خلال تصرفات تقليدية وثقافية ما زال ينتج عنه الاعتقاد بأن المرأة لا بد أن تلعب دوراً ثانوياً.

وقد بذلت جهود كثيرة في محاولات تعزيز المساواة بين المرأة والرجل. إلا أن مقاومة التغيير ما زالت واضحة بالرغم من تكثيف البرامج الجنسانية ومن تنفيذ بعض التشريعات التي تهدف إلى الوصول إلى المساواة بين الجنسين. ويجب استخدام التعليم والتدريب من أجل تعزيز التحول الاجتماعي إلى المساواة بين الجنسين في جميع أوجه الحياة مثل الصحة والتعليم والتنمية الاقتصادية وغيرها.“

١-٢-٢ السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين

بالرغم من الاعتراف بأهمية إدماج المواضيع الجنسانية في مجمل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في ناميبيا منذ الاستقلال، وأن الدستور الناميي مبني على أسس المساواة بين الرجل والمرأة، إلا أن التمييز ضد المرأة استمر في غالبية قطاعات المجتمع الناميي. وقد تم

^(٢٢) السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين، ١٩٩٧.

وضع السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين على أساس هذه الخلفية ومحاربة التمييز المبني على الجنس.

”وتحدد السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين الإطار الذي يمكن عن طريقه تعزيز ودعم المبادئ الدستورية والحفاظ عليها. وبدقة أكثر، فإن **السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين** تحدد الإطار وتضع الأساس لتطبيق وتنسيق ورصد الأمور الحساسة ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين، بما يعزز إدارة وتخطيط عملية التنمية في القطاعات المختلفة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية لدولة ناميبيا.“^(٢٣)

ومع الإقرار باستمرار وجود التحيز الجنسي (للذكر) في المجتمع الناميبي، فإن السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين سوف تدعم الجهود التي تهدف إلى تحسين الإدراك لدى صناع السياسة والمخططين والقائمين على التطبيق ووكالات التنمية وعامة الشعب، بأحكام الدستور فيما يتعلق بحالة المساواة بين المرأة والرجل ودور المرأة والرجل كشركاء متساوين في عملية التنمية.

وعلاوة على ذلك، فإن السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين تلزم الحكومة أن تستمر في الاعتراف بأن تمكين المرأة والمساواة بين المرأة والرجل هما شرطان رئيسيان لتحقيق الأمن والاستقرار في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية لجميع الشعب الناميبي.

وبهذا الصدد فإن علي الحكومة أن:

- تستمر، بالتوازي مع العمل الإيجابي، في دعم تكامل قضايا المرأة والمساواة بين الجنسين في الإطار الرئيسي لمبادرات التنمية الوطنية والقطاعية والمحلية.
- تدعم المشاركة المتزايدة للمرأة في اتخاذ القرار في جميع مجالات المجتمع الناميبي.
- تهتم بالمجالات التالية وفقاً للتوجيهات الواردة في الدستور، وخطة التنمية الوطنية الأولى ومنهاج عمل بيجين ومنهاج العمل الأفريقي وبرنامج العمل الجنساني للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وأهداف وزارة شؤون المرأة ورعاية الطفولة:
 - القضايا الجنسانية، والقضاء على الفقر، والتنمية الريفية.
 - التوازن الجنساني في التعليم والتدريب.
 - القضايا الجنسانية والصحة الإنجابية.

^(٢٣) السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين، ١٩٩٧.

- العنف ضد المرأة والطفل.
- القضايا الجنسانية والتطور الاقتصادي.
- التوازن الجنساني في السلطة وفي اتخاذ القرار.
- المعلومات والتعليم والاتصال.
- القضايا الجنسانية وإدارة البيئة.
- الطفلة الأنثى.
- القضايا الجنسانية والشؤون القانونية.
- آليات الرصد.

وفيما عدا آليات الرصد، تجري مناقشة المجالات العشرة المحددة للاهتمام في فصول أخرى من هذا التقرير.

٢-٢-٢ آليات الرصد في السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين

من أجل ضمان التطبيق الكفء للسياسة، تم إنشاء ما يلي:

مراكز تنسيق للقضايا الجنسانية - للإشراف على إدماج النظرة الجنسانية في جميع السياسات والبرامج التي تضعها الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى ومختلف الهيئات على كل من المستوى الوطني والقطاعي والمحلي.

لجنة التنسيق للشبكة الجنسانية - للتأكد من تنفيذ جميع السياسات والبرامج التي تم تطويرها.

المنتدى الوطني لتبادل المعلومات - يعقد كل سنتين من أجل تقييم مدى التقدم في تطبيق السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين وغير ذلك من القوانين الوطنية المتعلقة بها.

اللجنة الوطنية للمساواة بين الجنسين - سوف تكون الهيئة القانونية المكلفة بتطبيق السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين. إلا أن هذه الهيئة غير موجودة لآن بسبب عدم صدور القانون التنفيذي.

٣-٢-٢ خطة العمل الوطنية للمساواة بين الجنسين

تم البدء في خطة العمل الوطنية للمساواة بين الجنسين (١٩٩٨-٢٠٠٣) في عام ١٩٩٨ من قبل ما كان يسمى بإدارة شئون المرأة في مكتب الرئيس. ويتم استخدام خطة العمل الوطنية للمساواة بين الجنسين مع السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين لأنها تحدد الأهداف القومية والنتائج المتوقعة والفعاليات اللازمة للتطبيق.

وهدف خطة العمل الوطنية هو تعزيز المساواة عن طريق تمكين المرأة من خلال نشر المعلومات والتنسيق والوصل الشبكي مع سائر الفعاليات وإشاعة الوعي بالقضايا الجنسانية والدعوة إلى إصلاح القوانين والسياسات ورصد التقدم من أجل ضمان أن يكون للمرأة والرجل والطفل وذوي الإعاقات مشاركة متساوية وكاملة في التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

٢-٢-٤ تطبيق السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين

كانت السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين وخطة العمل الوطنية للمساواة بين الجنسين أدوات رئيسية في توجيه التخطيط لعدة أنشطة تركز على المساواة بين الجنسين في وزارات مختلفة ومنظمات غير حكومية أخرى في ناميبيا وقد شارك موظفون حكوميون في بعض المجالات في التدريب الذي يهدف إلى تعزيز التخطيط للعمل الإيجابي في المجال الجنساني.

إلا أن الدولة لم تتقدم بعد بالقدر الكافي على طريق الإدماج الكامل والمنظم للمنظور الجنساني في سياساتها وبرامجها ومشاريعها الإنمائية للوفاء بالتزاماتها وأهدافها الخاصة بالمساواة والتكافؤ بين الجنسين.

وقد تم القيام بتحليل SWOT (القوة والضعف والفرص والأخطار)^(٢٤) كجزء من تصميم نظام الإدارة الجنسانية (GMS) وذلك من أجل تسهيل تطبيق السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين، وذلك عملاً على تحديد طبيعة ومستوى القدرة الموجودة اللازمة لإدماج المنظور الجنساني في صلب اهتمامات الدولة في ناميبيا.^(٢٥) وأمكن عن طريق هذا التحليل تحديد بعض العوائق التي لا تزال تمثل تحدياً لعملية الإدماج الجنساني المطلوبة، وهذه العوائق هي:

على المستوى السياسي تم ملاحظة ما يلي:

- بالرغم من دعم القيادة السياسي العليا، لا تزال توجد مواقف سلبية ضد المساواة بين الجنسين ومع تهميش مواضيع المساواة بين الجنسين في البرامج الرئيسية.

^(٢٤) قامت بإجراء التحليل بعثة من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا برياسة هيلدا تادريا، المستشار الخاص المعني بالمساواة الجنسانية في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

^(٢٥) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تقرير عن بعثة إلى ناميبيا، برنامج إدماج المنظور الجنساني، تموز/يوليه ٢٠٠٢، ص ٢٧.

- لا تفي الموارد المالية والبشرية التي تم تخصيصها لهذا الغرض بالآمال المعقودة في التقدم على طريق المساواة بين الجنسين.

وفيما يتعلق بالسياسة الجنسانية، لوحظ عدم وجود استراتيجية واضحة للتنفيذ، فالسياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين، مثلاً، ليست وثيقة قانونية وبالتالي فإن عدم التنفيذ لا يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون. وخطة العمل فضفاضة وغير واضحة فيما يتعلق بآليات التنفيذ، فهي تركز على المرأة والتنمية ولا تتناول عدم المساواة في العلاقة بين الجنسين ولا المسائل المتعلقة بالتحول.

ولوحظ ما يلي على المستوى المؤسسي:

- لا يوجد برنامج فعال لإدماج السياسة الجنسانية، ولذلك يصعب تنسيق إدماج هذا المنظور على المستوى القومي.
- لا يوجد هيكل رسمي لإدماج المنظور الجنساني في الوزارات القطاعية ولا اختصاص واضح لمراكز تنسيق الشؤون الجنسانية.
- البيانات الموزعة حسب الجنس:

- لم يتم عمل أي بحث مكثف عن المواضيع الجنسانية الحرجة.
- يوجد كم محدود من البيانات الجنسانية الموزعة حسب الجنس، والوصول إليها محدود، وبالتالي فإن التحليل الجنساني لا يمكن أن يتم بكفاءة.
- تخصيص الموارد - البشرية/المادية

- نظراً لوجود قصور عام في إدراك قيمة العمل على إدماج المنظور الجنساني، فإن الموارد المخصصة لهذا العمل (المالية والبشرية) محدودة على مختلف المستويات.
- وعلى مستوى البرامج، لوحظ ما يلي:

- بالرغم من وجود بعض المساواة بين الجنسين وبرامج الإنصاف (كالعمل الإيجابي ومشاريع تمكين المرأة) في عدة قطاعات ومؤسسات فإن الالتزام بالمساواة بين الجنسين وخطط تنفيذها لا تترجم في الواقع إلى برامج عمل جنسانية إيجابية، وذلك لأن موقف المرأة تجاه التطور والمساواة لا يزال سلبياً إلى حد ما.

الرصد والتقييم

- هناك حاجة إلى تقوية الأدوات المؤسسية أو الآليات المؤسسية من أجل الرصد الفعال والمستمر والتقييم لتنفيذ السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين والالتزامات التي قطعتها الحكومة على نفسها فيما يتعلق بتقدم المرأة والمساواة والتكافؤ بين الجنسين.
- لا توجد سوى قدرات محدودة (من الموظفين والمهارات والأدوات) لرصد وتقييم إدماج المنظور الجنساني على المستوى القومي.
- ويتضح من نتائج التحليل SWOT أنه من أجل ضمان كفاءة إدماج المنظور الجنساني في البرامج والسياسات على جميع المستويات، فإن الحكومة تقوم بتنفيذ ما يلي:
- بناء القدرات بشكل مستمر ومنتظم من أجل تعزيز المنظور الجنساني على جميع المستويات في كل من المؤسسات العامة والخاصة.
- التحول المؤسسي وتعيين موارد مناسبة لتعزيز المنظور الجنساني.
- إجراء أبحاث منتظمة تركز على قضايا الجنسين من أجل زيادة التزام عملية التخطيط الإنمائي بتحقيق المساواة والإنصاف بين الجنسين.

٢-٣ التمييز من قبل السلطات والمؤسسات العامة

بالرغم من أن الدستور الناميي يضمن المساواة ويحظر التمييز المبني على الجنس، إلا أن المرأة ما زالت غير ممثلة أو ممثلة بنسبة ضئيلة في معظم الهيئات والمؤسسات العامة. وسوف يتم تناول هذا الموضوع بالتفصيل في المادة ٧ فيما يلي.

٢-٤ خطوات للقضاء على التمييز ضد المرأة من قبل أي شخص أو منظمة أو مؤسسة

بالرغم من وجود المادة ٥^(٢٦)، التي تنص بوضوح على أنه ”يجب احترام وتطبيق الحقوق والحريات الأساسية من قبل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وجميع الأجهزة الحكومية....“ والمادة ٩١ (د)^(٢٧) من الدستور الناميي، إلا أنه لم تسجل أي حالة طلبت فيها مساعدة حكومية أو عرضت أو قدمت من أجل التصدي لأحداث تمييز ضد المرأة من قبل الهيئات الخاصة.

^(٢٦) الدستور الناميي.

^(٢٧) المادة (٩) (د) تعطي السلطة لأمين المظالم بأن ”يبحث في الشكاوى المتعلقة بالممارسات والتصرفات التي يقوم بها أفراد أو شركات أو مؤسسات خاصة أخرى حيث تزعم الشكاوى حدوث انتهاك لحقوق الإنسان والحريات التي يكفلها الدستور“.

٥-٢ إلغاء الأحكام الجزائية الوطنية التي تشكل تمييزاً ضد المرأة

توجد أحكام جزائية قليلة في قانون الإجراءات الجنائية (القانون ٥١ لعام ١٩٧٧) في المادتين ٢٩ و ٣٧ تنص على عدم جواز التفتيش أو الفحص الذاتي للمرأة إلا بواسطة امرأة أخرى، وهي تفرق بوضوح بين الرجل والمرأة ولكنها ليست بالضرورة تمييزية. إلا أن هذه الأحكام يجب تغييرها بحيث تصبح حيادية جنسياً وتنص على عدم جواز تفتيش أو فحص أي شخص ذاتياً إلا بواسطة أفراد من نفس جنسه.

١-٥-٢ قتل الأطفال

قتل الأطفال جريمة تزداد شيوعاً، خاصة بين الأمهات الشابات. وهذا مجال يقتضي المزيد من الدراسة مع فهم أعمق للاتجاهات المتعلقة بمنع الحمل والإجهاض، فضلاً عن توافر خدمات دعم وافية للأمهات الشابات. إلا أن المشكلة غير مقتصرة على الأمهات الشابات، فقد أبلغت صحيفة أسبوعية بأن "الشرطة قامت قبل عدة أسابيع بإلقاء القبض على امرأة عمرها ٤٤ عاماً لاتهامها بقتل وليدها الصغير بعد الولادة".^(٢٨) وهذه مشكلة خطيرة يحتاج حلها إلى وقت طويل.

٢-٥-٢ الإجهاض

يقضي قانون الإجهاض والتعقيم في ناميبيا (القانون ٢ لعام ١٩٧٥) بأن المرأة ترتكب جريمة إذا أقدمت على إجهاض جنينها أو إنهاء حملها، إلا في حالات محدودة جداً.^(٢٩) وقد تم استخدام هذا القانون كأساس لمحاكمة بعض النسوة. وطبقاً للشرطة، أبلغ عن حالات الإجهاض التالية:

-
- (٢٨) ناميبيا اليوم، ١٨ - ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢
- (٢٩) (أ) عندما يكون في استمرار الحمل خطر على حياة المرأة؛
 (ب) عندما يشكل خطراً شديداً على صحتها البدنية؛
 (ج) عندما يشكل خطراً شديداً على سلامتها العقلية؛
 (د) عندما يكون هناك احتمال كبير بإصابة الطفل الذي سيولد بعاهة بدنية من نوع يسبب له إعاقة خطيرة وغير قابل للعلاج؛
 (هـ) عندما يكون هناك احتمال كبير بإصابة الطفل الذي سيولد بعاهة ذهنية من نوع يسبب له إعاقة خطيرة وغير قابل للعلاج؛
 (و) إذا ثبت أن الحمل كان نتيجة سفاح المحارم؛
 (ز) إذا ثبت أن الحمل كان نتيجة اغتصاب.

السنة	عدد الحالات التي تم الإبلاغ عنها
١٩٩٦	١٢
١٩٩٧	١٤
١٩٩٨	١٤
١٩٩٩	٧
٢٠٠٠	٦
٢٠٠١	٧
٢٠٠٢ حتى ٣١ آب/أغسطس	١٢

وقد اقترحت وزارة الصحة مشروع قانون حول الإجهاض في عام ١٩٩٦، ولكن تم سحبه في عام ١٩٩٩ لأن غالبية الشعب في ناميبيا لم يكونوا محبذين لهذا القانون، وهذا يعني أن الأمر يحتاج إلى مزيد من العمل من أجل توعية المجتمع حول أخطار الإجهاض غير القانوني.

٣-٥-٢ السجينات

عدد السجينات في ناميبيا لا يمثل سوى نسبة صغيرة جداً من نزلاء السجون. ففي ديسمبر ٢٠٠٢ لم تكن نسبة الإناث في السجون تزيد عن ٥ في المائة من مجموع النزلاء. وهذه النسبة تزيد عن نسبة ٤ في المائة التي وضعت في تقريرنا الأول.^(٣٠) فقد كان مجموع عدد الأفراد المسجونين في ناميبيا لأسباب مختلفة في عام ٢٠٠١ هو ٤٣٢ ٥ سجيناً منهم ٣٠٤ امرأة. وتراوحت الجرائم التي عوقبوا عليها بين القتل ومحاوله القتل والسرقة وسرقة الماشية والاتجار في المخدرات والتزوير واقتحام المنازل وسرقتها.

المادة ٣: الحماية العامة للمساواة في حقوق الإنسان والحريات الأساسية

١-٣ الاغتصاب

يثير موضوع الاغتصاب قلقاً بالغاً في ناميبيا. ويتم كل عام إبلاغ الشرطة عن حوالي ٦٠٠ حالة اغتصاب و ١٥٠ حالة محاولة اغتصاب.^(٣١) ويعتقد الخبراء أن حالات الاغتصاب المبلغ عنها لا تزيد عن حالة واحدة من كل ٢٠ حالة. وفيما بين عام ١٩٩٥ و ١٩٩٩،

^(٣٠) لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، ١٩٩٥، ص ٢٥.

^(٣١) تقييم الآثار الاجتماعية وتحليل السياسات (SIAPAC)، الرعاية الاجتماعية وعدم المساواة: توقعات ٢٠٠٢-٢٠٣٠، ص ٨٩.

كان عدد الحالات التي تم الإبلاغ عنها ثابتاً نسبياً وتتراوح ما بين ٥٤٣ و ٦٠١ حالة في العام. وفي عام ٢٠٠٠ زاد العدد إلى ٧٠٥ حالة بزيادة قدرها ١٧ في المائة. وهناك اتجاه عام نحو زيادة العنف ضد المرأة والطفل، مما يجعلها مشكلة مستديمة.

وفي حين أن هذه الأرقام تشمل الرجال والأولاد، إلا أن النساء والفتيات هي اللاتي يتعرضن للعنف الجنسي في المقام الأول. وتظهر سجلات المحاكم أنه حتى الأطفال الصغار في سن أقل من عام واحد والنساء الكبار في عمر ٨٥ عاماً قد تعرضوا للاغتصاب في ناميبيا. وقد تعرضت أيضاً بعض النساء في فترات حملهن الأخيرة للاغتصاب. وهذه الوقائع تشير إلى أن الاغتصاب ليس ناتجاً عن استفزاز من قبل الشخص المعتصب، ولكنها جريمة قوة تستخدم الجنس كسلاح. ويصف المعتصبون أنفسهم بأن دوافعهم هي الغضب أو الكره أو الهيمنة أو الإذلال أو الإهانة - وليست الإرضاء الجنسي.^(٣٢)

ومعظم حالات الاغتصاب في ناميبيا تشمل أفراداً يعرف بعضهم البعض، إما عضواً من الأسرة أو صديقاً شخصياً أو فرداً معروفاً للأسرة. وقد تصل نسبة الحالات غير المبلغ عنها إلى ٩٥ في المائة من الحالات لأنها تشمل معارف ولأنهم يفضلون حل الأمر "في نطاق الأسرة". وفي المناطق الريفية كثيراً ما لا يتم إبلاغ الشرطة عن حالات الاغتصاب خوفاً من الانتقام أو لأن أسرة الشاكي تفضل حل المشكلة مع أسرة الجاني. وأحياناً لا يتم الإبلاغ لأنه لا يوجد مستوصف أو نقطة شرطة قريبة.^(٣٣)

واستجابة للعدد المتزايد من حالات الاغتصاب ذات الطبيعة الفظة، قدمت منظمات من مجالات متنوعة اجتماعية وسياسية التماسات إلى وزارة العدل وإلى لجنة الإصلاح القانوني والتنمية من أجل سن قوانين جديدة بشأن الاغتصاب توقع عقوبات أكثر صرامة على الجناة الذين تثبت إدانتهم، ومن أجل إعادة النظر في تعريف الاغتصاب وإزالة استثناء الاغتصاب بين المتزوجين وما إلى ذلك.

فالقانون القديم يعرف الاغتصاب بأنه "اتصال جنسي غير شرعي مع امرأة بدون رضاها". ولهذا التعريف أوجه قصور أساسية منها ما يلي:

- أنه لم يدع إمكانية للرجال أو الأولاد لتوجيه تهمة الاغتصاب.
- أنه لم يدع إمكانية للزوجات لتوجيه تهمة الاغتصاب ضد أزواجهن، وذلك لأن الإيلاج الجنسي بين الأفراد المتزوجين لا يعد "غير مشروع".

(٣٢) ديان هبارد، ٢٠٠٤.

(٣٣) ديان هبارد، ٢٠٠١.

- أنه يركز على مسألة الموافقة بدلاً من الإجبار أو القهر الذي يستخدمه المعتصب. وهذا يعني أن المرأة التي اغتصبت سوف تسأل في المحكمة عن تاريخها الجنسي وسلوكها، أو عما كانت تريده أو ما كانت تفعله وقت الاغتصاب. وهذا يجعل المرأة الضحية تشعر وكأنها هي التي تحاكم.
- أنه، من وجهة نظر القانون، لا يحدث الاغتصاب إلا إذا حدث إيلاج في فرج الأنثى.

وقد صدر قانون مكافحة الاغتصاب (القانون رقم ٨ لعام ٢٠٠٠)^(٣٤) في ناميبيا في حزيران/يونيه ٢٠٠٠. ووصف بأنه أكثر الصيغ التشريعية تقدماً عن الاغتصاب في العالم. ويعرف قانون مكافحة الاغتصاب (القانون رقم ٨ لعام ٢٠٠٠)^(٣٥) الاغتصاب بأنه "تعمد القيام بتصريف جنسي تحت ظروف الإكراه". وتعريف التصريف الجنسي يغطي غالبية أنواع الاتصال الجنسي، أي:

- إيلاج العضو الذكري في فرج شخص آخر، حتى لأبسط درجة.
- إدخال العضو الذكري في الفم أو في القناة الشرجية لشخص آخر.
- إدخال أي جزء من الجسم في الفرج أو في القناة الشرجية.
- إدخال أي جزء من جسم حيوان في الفرج أو في القناة الشرجية.
- إدخال أي جسم غريب في الفرج أو القناة الشرجية.
- الإبطار أو أي شكل من أشكال الإثارة المهبيلة.
- وهذا القانون يعد من أكثر قوانين الاغتصاب تقدماً في العالم، حيث إن القانون السابق بشأن الاغتصاب لا يجرم الاغتصاب بين الزوجين "كأن يغتصب الرجل زوجته"، واغتصاب غير الأنثى، ذلك لأن هذه الجرائم لم يتم تعريفها قانونياً على أنها اغتصاب، ولكن على أنها اعتداء لا أخلاقي (لينج وليو ١٩٩٧ : ٨٠).
- ويشمل تعريف "ظروف الإكراه" استخدام القوة أو التهديد باستخدامها والحالات الأخرى التي تمكن الفرد من الاستغلال غير العادل للآخر.

(٣٤) يشار إليه فيما بعد بقانون مكافحة الاغتصاب.

(٣٥) مركز المساعدة القانونية، دليل قانون مكافحة الاغتصاب، ٢٠٠١.

وفي إطار التعريف القديم للاغتصاب، لا يمكن للزوجة اتهام زوجها بالاغتصاب، بغض النظر عن استخدام القوة. وينص قانون مكافحة الاغتصاب الجديد على أن أي زواج أو أي علاقة أخرى لا يمكن أن تكون دفاعاً عن تهمة الاغتصاب. وهذا ينطبق على الزواج المدني والزواج العرفي كما ينطبق على أي علاقات أخرى.

وقد رفع قانون مكافحة الاغتصاب سن الموافقة لكل من الأولاد والبنات. فحتى في غياب القوة أو القهر، فإن الاغتصاب يقع إذا كان الشاكي تحت سن ١٤ سنة والمشكو في حقه أكبر منه بثلاث سنوات. وينص القانون على أن أقل عقوبة لاغتصاب طفل هي ١٥ عاماً، وأقصاها السجن مدى الحياة.

ويعطي تعديل قانون مكافحة الممارسات المنافية للآداب حماية إضافية للأولاد والبنات تحت سن ١٦ سنة. وتثبت الجريمة بموجب هذا القانون إذا تم اتصال جنسي مع طفل تحت سن ١٦ عاماً من قبل فرد يكبره بأكثر من ٣ سنوات. إلا أنها جريمة أقل مرتبة من الاغتصاب وأوسع مجالاً وتشمل "أي تصرف غير محترم أو غير أخلاقي". والعقوبة بموجب قانون محاربة الممارسات المنافية للآداب (بعد تعديله) هي ٤ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار ناميبوي أو عشر سنوات سجن أو كلتا العقوبتين.

وينص قانون مكافحة الاغتصاب على عقوبة دنيا صارمة للجاني. وهناك ثلاث تصنيفات لأدنى عقوبة. للجريمة الأولى، تكون أدنى عقوبة هي ٥ أو ١٠ أو ١٥ عاماً، على حسب ظروف الاغتصاب. أما لمعتاد الإجرام فإن أدنى عقوبة هي ١٠ أو ٢٠ أو ٤٥ عاماً على حسب ظروف الاغتصاب. وأقصى عقوبة لجريمة الاغتصاب هي السجن مدى الحياة.

وبموجب قانون مكافحة الاغتصاب لا تكون المحاكمة علنية طوال نظر القضية إلا إذا طلب المدعي غير ذلك. وإذا كان المدعي حدثاً "تحت سن ٢١"، فإن الطلب بأن تكون المحاكمة علنية يجب أن يقدمه أحد أبوي المدعي أو ولي أمره. ويعاقب القانون أيضاً على نشر أي معلومات من شأنها أن تؤدي إلى الكشف عن هوية الشاكي. ويعاقب المعتصب الذي يعتمد أن يعرض الشاكي من الاغتصاب لفيروس نقص المناعة البشرية (HIV) بسبب الاغتصاب بأقصى أقل عقوبة. كما أن تعريض أي فرد عمداً إلى خطر العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية يعد أساساً للاتهام الجنائي بمحاولة القتل، بالإضافة إلى تهمة الاغتصاب.

بعض القضايا التي تم التعامل معها في ظل قانون مكافحة الاغتصاب:

- (١) رجل عمره ٥٧ عاماً اغتصب طفلة عمرها ١١ عاماً، حكم عليه بالسجن ١٥ سنة (١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠).

(٢) رجل عمره ٤٢ عاماً اغتصب طفلة عمرها ٨ سنوات، حكم عليه بالسجن ١٢ سنة (١٩ أيار/مايو ٢٠٠٠).

(٣) رجل عمره ٢٥ عاماً اغتصب طفلة عمرها ١٣ عاماً واعتدى بصورة لا أخلاقية على طفل عمره ٣ سنوات، حكم عليه بالسجن ١٦ سنة عن الاغتصاب وستين عن الاعتداء اللا أخلاقي (٢ أيار/مايو ٢٠٠٠)

(٤) رجل عمره ٢٥ عاماً اغتصب طفلة عمرها ١٠ سنوات، حكم عليه بالسجن ٢٧ سنة (٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٠).

٢-٣ العنف المتزلي

توجد جرائم الاغتصاب وأساليب العنف الأخرى ضد المرأة والطفل مثل العنف المتزلي والتحرش بالأطفال في جميع الطبقات لا فرق بين طبقة اجتماعية وأخرى ولا بين عنصر وآخر ولا بين جنس وآخر ولا تنحصر في سن معينة، وفي كل الحالات فإن المرأة هي التي تعاني في المقام الأول. فمثلاً، في أكثر من ٢٠٠٠ حالة عنف متزلي يتم الإبلاغ عنها للشرطة كل عام، نجد أن ٨٦ في المائة من الضحايا من الإناث، و ١٤ في المائة من الذكور. وفي ٩٣ في المائة من الحالات يكون الجناة من الرجال، و ٧ في المائة من النساء.^(٣٦)

وبالنسبة لعلاقات القوة فإن الفقر والبطالة والمخدرات هي أهم العوامل المساهمة في العنف المتزلي. ويحدث أكثر من خمس مجموع جرائم العنف في ناميبيا في إطار العلاقات المتزلية.

وكما هو الحال في جرائم الاغتصاب، فإن الغالبية العظمى لحالات العنف المتزلي لا يتم الإبلاغ عنها للشرطة. وأسباب عدم الإبلاغ، طبقاً لوحدة حماية المرأة والطفل (WCPU)، هي: أن ذلك يتعارض مع التقاليد، والجهل بالقوانين وبحقوقهم، وبعد المسافة إلى مكان الإبلاغ، والخوف من رد فعل غير متعاطف من قبل الشرطة، والخوف من الانتقام، والخوف من العواقب على أسرهم.^(٣٧)

وقد أدى الانتشار الواسع والنسبة العالية للعنف ضد المرأة والطفل إلى تحرك منظمات المجتمع المدني والمواطنين المهتمين وتقديم التماسات إلى الحكومة مطالبين بإصلاح القانون وتحسين الخدمات الاجتماعية. وبالتالي، فمنذ عام ١٩٩٦ بدأت لجنة إصلاح القانون والتنمية بالتعاون مع وزارة العدل في إعداد مشروع شامل عن العنف ضد المرأة والطفل.

^(٣٦) وزارة شؤون المرأة ورعاية الطفولة ٢٠٠٠.

^(٣٧) وحدة حماية المرأة والطفل ٢٠٠٠.

وأهداف المشروع هي: تعريف انتهاك حقوق الإنسان للمرأة والطفل، وتحديد أسباب ذلك؛ وتحديد الإجراءات اللازمة للوقاية والحماية، وتعزيز هذه الحقوق.

ولدعم هذه الإجراءات، قال الرئيس نوجوما، في الاحتفال بيوم الاستقلال في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠١ إن: "الدولة بأكملها قلقة بسبب زيادة العنف ضد المرأة والطفل في مجتمعا. ويجب أن يكون لأمهاتنا وأخواتنا وبناتنا احترامهن من قبل جميع أفراد مجتمعا. ويجب أن يكون لهن حرية الحركة في أي وقت من النهار أو الليل وهن في مأمن من الخوف من المتهكم عليهن وانتهاك حقوقهن وحرياتهن من قبل أي فرد أو أي مجموعة من الرجال في طول ناميبيا وعرضها".

اقترحت لجنة إصلاح القانون والتنمية مشروع قانون العنف المتزلي بعد عقد مؤتمرات قومية مطولة ولقاءات علمية وورش عمل وزيارات إلى القطاعات المتعددة في ناميبيا. وقد تمت الموافقة على هذا المشروع من قبل البرلمان.

وتتلخص أحكام قانون مكافحة العنف المتزلي (القانون رقم ٤ لعام ٢٠٠٣) فيما يلي:

يلي:

'١' طلب الحماية الشخصية- تنص المادة ٤ من القانون على أن من حق أي فرد تقديم طلب حماية شخصية في أي "علاقة متزلية". وبالتالي يصبح القانون حيادياً جنسياً. ذلك بالإضافة إلى أنه ينص على أن من حق أي فرد مهتم بمصلحة المدعي، مثل ضابط الشرطة أو الأخصائي الاجتماعي، الخ، أن يقدم الطلب نيابة عن الضحية. وبالطبع فإن هذا الطرف الثالث لا بد أن يتصرف بموافقة صاحب الطلب، فيما عدا الحالات التي تتعدى حدود تحكم صاحب الطلب.^(٣٨)

وقد تم تحرير المتطلبات المتعلقة بجهة الاختصاص بحيث يستطيع قاضي المحكمة أن يصدر أمر حماية في منطقة اختصاص أخرى يسكن فيها الشاكي أو المدعى عليه أو وقع فيها الانتهاك. ويعتبر أمر الحماية نافذاً في ناميبيا كلها. وأوامر الحماية موجودة على مدار ٢٤ ساعة، ويعطي هذا النص حق الحماية المؤقتة من قبل الشرطة بعد ساعات العمل إذا لزم الأمر، وحتى الوقت الذي تفتح فيه المحاكم.

^(٣٨) لجنة إصلاح القانون والتنمية، التقرير حول العنف المتزلي، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

٢' الأحكام الجنائية - لا ينشئ هذا القانون جرائم جديدة، ولكن عندما تحدث الجرائم المنصوص عليها داخل الإطار المتري، فإنها تصنف باعتبارها "جرائم عنف متري"، وتطبق عليها أحكام خاصة تتعلق ببرامج تأهيل وبخيارات أخرى خاصة بالأحكام.

وطبقاً للمادة ٢٤، يستطيع ضابط الشرطة الذي تتوفر لديه شكوك معقولة في ارتكاب جريمة عنف متري أن يقبض على الفرد دون إذن من النيابة.

٣' حكم عام - من أجل حماية الخصوصية، يحرم هذا القانون نشر أي معلومات قد تكشف عن هوية الأفراد الذين لهم صلة بأوامر الحماية أو عن الإجراءات الجنائية المتصلة بالعنف المتري.

وبالإضافة إلى ذلك، تم إطلاق الحملة متعددة الوسائط عن العنف ضد المرأة والطفل في حزيران/يونيه ١٩٩٦ واشترك فيها وكالات حكومية ومنظمات غير حكومية وأفراد مهتمون بمكافحة العنف، من أجل تقديم خدمات دعم أو خدمات قانونية بشأن المواضيع المتعلقة بالعنف ضد المرأة والطفل.

ومن أجل توفير ملجأ للنساء والأطفال المتضررين، ومن أجل تهيئة بيئة مناسبة وتأهيلية للضحايا، أسست الشرطة الناميبية وحدات حماية المرأة والطفل. وقد تم تأسيس أول وحدة في ١٩٩٣ وأصبحت عاملة في ١٩٩٤. ويوجد حالياً خمس عشرة وحدة من هذا النوع في ناميبيا.

وعلاوة على ذلك، تأسست عدة منظمات غير حكومية على مدى السنوات الخمس الماضية من أجل التعامل مع مواضيع العنف ضد المرأة والطفل. ومن هذه المنظمات: "الرجال ضد العنف ضد المرأة" و"رجال ناميبيا من أجل التغيير". وبالرغم من اشتراك المرأة بصورة أو بأخرى، فإن الرجال هم أكثر الناس تحركاً في هاتين المنظميتين.

٣-٣ إساءة معاملة الأطفال

تظهر إساءة معاملة الأطفال في ناميبيا من خلال الانتهاك الجنسي والبدني والعاطفي والمادي ومن خلال الإهمال العام. وبينما يرتكب الرجل والمرأة معاً الإساءة إلى الطفل، فإن الرجل يرتكب غالبية الحالات. وبالرغم من أن إساءة المعاملة تشمل الأولاد والبنات، إلا أن غالبية الضحايا من البنات.^(٣٩)

(٣٩) مؤسسة تقييم الآثار الاجتماعية وتحليل السياسات، ٢٠٠٢.

وقد أقرت الحكومة الناميبية بالتعاون مع الأطراف المعنية تشريعين يهدفان إلى تقليل العنف الموجه للنساء والأطفال، وهما: قانون مكافحة الاغتصاب، الذي ينص على عقوبة دنيا لجريمة الاغتصاب، ويؤمل، مع نفاذ هذا القانون، أن تنخفض حالات الممارسات المنافية للآداب.

أما القانون الثاني فهو قانون مكافحة العنف المتري (القانون رقم ٤ لعام ٢٠٠٣). والسبب في سن هذا التشريع هو انتشار وزيادة نسبة العنف المتري ضد المرأة والطفل في ناميبيا. ويساعد القانون على الاعتراف بحقوق المرأة والطفل، باعتبارهما أضعف أعضاء المجتمع.

٣-٤ العنف ضد المرأة وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز

في عام ٢٠٠٢، قدر أن حوالي ٢٢ في المائة من مجموع البالغين في ناميبيا تشخيصهم إيجابياً لفيرس نقص المناعة البشرية، أي نحو ربع مليون ناميبي، وأن هذه النسبة قد تستمر في الزيادة حتى تصل إلى حوالي ٢٥ في المائة.^(٤٠) وطبقاً لنظام المعلومات الصحية، توفي في عام ١٩٩٩ نحو ٢ ٨٢٣ شخصاً من أمراض متعلقة بالإيدز، وهو ما يمثل ٢٦ في المائة من جميع الوفيات التي تم الإبلاغ عنها و٤٧ في المائة من جميع الوفيات ما بين عمر ١٥ و٤٩ سنة. إلا أن معظم الوفيات المتعلقة بالإيدز لم يتم تسجيلها في نظام المعلومات الصحية. وبالفعل تشير بعض نماذج الإسقاط إلى أن نحو ٥٠ ٠٠٠ ناميبي توفوا من أمراض متعلقة بالإيدز، وأنه بحلول عام ٢٠٢١ سوف يصل العدد الإجمالي التراكمي للوفيات إلى ما يزيد عن مليون ونصف المليون نسمة، وأن العدد الإجمالي للسكان سيبلغ بحلول عام ٢٠٢١ نحو ٢,٧ مليون نسمة، بالمقارنة بحوالي ٣,٦ مليون نسمة لو لم يوجد مرض الإيدز. والواقع أن المرأة هي أغلب ضحايا العنف المتري، خاصة الاغتصاب، بالإضافة إلى أن فقدان السيطرة على جسمها وعلى حياتها الجنسية يجعلها أكثر عرضة لاكتساب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ويؤثر وباء نقص المناعة البشرية/الإيدز في ناميبيا تأثيراً سيئاً على الأطفال النامبيين. ويتبين من دراسة قامت بها مؤسسة تقييم الآثار الاجتماعية وتحليل السياسات (SIAPAC) في عام ٢٠٠٢^(٤١) أنه في عام ٢٠٠١ كان من المقدر أن نصف مجموع الأيتام في ناميبيا تقريباً هم أيتام بسبب الإيدز. وسوف يزداد هذا العدد إلى حوالي ٧٥ في المائة في عام ٢٠٠٥

^(٤٠) "تحليل عن وضع الأطفال الأيتام في ناميبيا"، نيسان/إبريل ٢٠٠٢، دراسة قامت بها SIAPAC.

^(٤١) المرجع نفسه.

وسيزل أعلى من ٧٥ في المائة حتى عام ٢٠٢١. و"أكثر المناطق إصابة" في ناميبيا من ناحية أيتام الإيدز هي حالياً أربعة أقاليم في المناطق الوسطى والشمالية، وهي: أوهانغونيا وأوشيكوتو وأوشانا وأوموساتي، وكذلك منطقتا كابريفي وكافانغو في الشمال الشرقي، وويندهوك في إقليم خماس في وسط ناميبيا.

وبمثل الأيتام في ناميبيا في عام ٢٠٠١ نحو ٢٠ في المائة من مجموع الأطفال تحت سن ١٧ سنة، وسوف تزيد هذه النسبة إلى ٤٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢١.^(٤٢)

المادة ٤: العمل الإيجابي

٤-١ السند الدستوري للعمل الإيجابي

بعد استقلال ناميبيا وما تبعه من إلغاء نظام الفصل العنصري في الدولة، حظر الدستور الناميبي في المادة (١٠) التمييز المبني على الجنس أو السلالة أو العرق أو الأصل أو المعتقد أو الحالة الاجتماعية والاقتصادية. وبالإضافة إلى حظر الممارسات التمييزية، يسمح الدستور الناميبي بوضوح باتخاذ تدابير لمصلحة الأشخاص الذين أضرروا من الممارسات التمييزية السابقة. وفي هذا السياق وافق البرلمان على إصدار قانون العمل الإيجابي (في التوظيف) (القانون رقم ٢٩ لعام ١٩٩٨).^(٤٣)

٤-٢ قانون العمل الإيجابي (في التوظيف)

تم إعلان قانون العمل الإيجابي (في التوظيف) في عام ١٩٩٨ بعد تعميم وثيقة استشارية للتعليق على اتحادات العمال وأصحاب الأعمال والمنظمات غير الحكومية. ويتطلب قانون العمل الإيجابي (في الوظائف) من جميع المديرين أن يعدوا خططاً للعمل الإيجابي تستهدف السود والنساء والمعاقين لاتخاذ عمل إيجابي بشأنهم. وخطط العمل الإيجابي هذه يجب أن تشمل العناصر التالية:

- تحليل لقوة العمل: وضع قائمة بجميع الوظائف داخل كل إدارة أو وحدة تنظيمية تبين مجموع عدد الموظفين وعدد أفراد المجموعة المستهدفة لكل مسمى وظيفي.
- تحليل استخدام: تحديد ما إذا كان عدد أفراد المجموعة المستهدفة في قوة عمل صاحب العمل معقولاً من حيث توفرها في قوة العمل ذات الصلة.

^(٤٢) المرجع نفسه.

^(٤٣) يشار إليه فيما بعد بقانون العمل الإيجابي.

- تحليل لسياسات العمالة وممارساتها للوقوف على أي اثر تفاضلي على المجموعات المحرومة.
- تنفيذ تدابير للعمل الإيجابي تشمل (1) إزالة العوائق أمام التوظيف (مثل التحيز في التوظيف وإجراءات المقابلة والاختبار)؛ (٢) تدابير إيجابية (مثل برامج تدريب خاصة)؛ (٣) تدابير معقولة لشغل الوظائف (مثل اتخاذ خطوات لتمكين المعاقين من شغل الوظائف والترقي في العمل).
- أهداف عديدة وجداول زمنية يمكن استخدامها لمعرفة مدى التقدم نحو تحقيق الأهداف الموضوعة في الخطة.
- إجراءات للرصد والتقييم.

وفي حين أن قانون العمل الإيجابي يهدف إلى تهيئة فرص متساوية للجميع، فإنه من المقبول أن العمل الإيجابي لن يتم تطبيقه على حساب الكفاءة، ولكن تعطي معاملة تفضيلية للأفراد ذوي الكفاءة المناسبة من المجموعة المستهدفة. وذلك لأن أي أسلوب آخر سيؤدي إلى تعيينات رمزية غير مجدية من الناحية الاقتصادية وذات تأثير سلبي على إحساس الشخص المعني بكرامته.

وقد أسست وزارة العمل وكالة مستقلة تعرف بلجنة إنصاف العمالة لإدارة قانون العمل الإيجابي.

وتمثل لجنة إنصاف العمالة مصالح أصحاب العمل والعاملين وأعضاء الفئات المستهدفة. وهي ترصد مدى الالتزام بالقانون وتنتظر في شكاوى التمييز في ممارسات العمل. وفي قانون العمل الإيجابي حكم يعاقب أي فرد ينتهك أحكام هذا القانون.

٣-٤ السياسة الوطنية لإعادة التوطين

من سياسة الحكومة أن تساعد الناميبيين على الوصول لحق ملكية الأرض. إلا أن الحكومة تعترف بأنه فيما يتعلق بإعادة التوطين، ولأسباب عملية، وللظروف القاهرة المتعلقة بالإمكانيات المحدودة، فإن هذه المساعدة لا يمكن تقديمها إلا على أساس الأولويات وبما يتناسب مع احتياجات المستفيدين المحتملين. وقد وضعت الحكومة، من خلال وزارة الأراضي والتوطين، ترتيباً للأولويات للمستفيدين من برامجها لإعادة التوطين. وفي هذا البرنامج فإن المجموعات المستهدفة الرئيسية هم أعضاء مجتمع سان، والمخندون السابقون والعائدون والأفراد المشردون والمعاقون وأعضاء المجتمعات الشديدة الزحام.

وتقاس إنسانية أي دولة بالأسلوب الذي تقدم به هذه الدولة مساعدتها إلى أكثر المجموعات ضعفاً في مجتمعها، بما في ذلك النساء والأطفال وكبار السن والمعاقون. وقد أدت حالة الحرب التي كانت سائدة في ناميبيا إلى زيادة كبيرة في عدد المعاقين في البلاد. وتنظر الحكومة أيضاً في تخفيف الوطأة عن الأفراد المعاقين كجزء من مسؤوليتها عن مساعدتهم في الحصول على وضع اقتصادي واجتماعي مقبول في المجتمع عن طريق إعادة التوطين وإقامة مؤسسات توفر لهم إمكانية الحصول على مساعدات اجتماعية والتدريب على مهارات مختلفة لتمكينهم من الاعتماد على أنفسهم واحترام حقوقهم الإنسانية والمدنية من قبل المجتمع.^(٤٤)

٤-٤ قوانين أخرى من قوانين العمل الإيجابي

من المجالات التي شهدت تطبيق العمل الإيجابي لصالح المرأة التي تعمل خارج القوة العاملة الرسمية إصدار قانون التعاونيات (القانون رقم ٢٣ لعام ١٩٩٦). وتنص المادة ٢٩ (٢) (ب) على أن أي تعاونية تضم عدداً معيناً من النساء، يجب أن يكون في مجلس إدارتها امرأة واحدة على الأقل، وذلك من أجل زيادة عدد النساء في المراكز الإدارية.^(٤٥)

وينطبق هذا الحكم على أي تعاونية بها أكثر من خمس نساء ضمن أعضائها، أو تشكل نسبة النساء فيها أكثر من ثلث أعضاء الأعضاء (أيهما أقل).

وقد تم تطبيق أحكام العمل الإيجابي أيضاً في عدد من الهياكل والمجالس القانونية- منها هيئة الضمان الاجتماعي واللجنة القومية للرياضة. ويتطلب قانون الضمان الاجتماعي (القانون رقم ٣٤ لعام ١٩٩٤) وجود تمثيل نسائي من الحكومة والنقابات ومنظمات أرباب العمل في هيئة الضمان الاجتماعي^(٤٦). ويشترط قانون الرياضة في ناميبيا (القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥) وجود ثلاث عضوات على الأقل من الأربعة عشر عضواً في اللجنة القومية للرياضة في ناميبيا^(٤٧). وينص هذا القانون أيضاً على أن صندوق النهوض بالرياضة في ناميبيا الذي أنشئ من أجل النهوض بالرياضة في البلد "يجب أن يستخدم للنهوض بالرياضة لدى الأشخاص الناميبيين الذين أضرروا في حياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية أو التعليمية من جراء القوانين والممارسات التمييزية في السابق" وهو نص يمكن استخدامه كأساس للعمل الإيجابي لصالح المرأة في هذا المجال. ويتطلب قانون التدريب المهني (القانون رقم ١٤ لعام ١٩٩٤)

^(٤٤) السياسة الوطنية لإعادة التوطين.

^(٤٥) قانون التعاونيات، القانون رقم ٢٣ لعام ١٩٩٦.

^(٤٦) قانون الضمان الاجتماعي، القانون رقم ٣٤ لعام ١٩٩٤.

^(٤٧) قانون الرياضة في ناميبيا، القانون رقم ٧ لعام ١٩٩٥.

تمثيلاً نسائياً على جميع المستويات في مجالس إدارة التدريب المهني. ويتطلب قانون المعهد العالي للتكنولوجيا في ناميبيا (القانون رقم ٣٣ لعام ١٩٩٤) أنه يجب أن يضم مجلس الإدارة شخصاً تقوم بتعيينه الوزارة لكي يمثل اهتمامات المرأة. ويتطلب قانون لجنة الأفلام لناميبيا رقم ٦ لعام ٢٠٠٠ أن يكون ثلث الأعضاء الثمانية في المجلس من النساء.

٤-٥ تطبيق العمل الإيجابي في العمل

كما ذكرنا من قبل، فإن تطبيق العمل الإيجابي يهدف إلى تحسين عدم الاتزان الموجود حالياً في سوق العمالة الناميبي. وبما أن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لا تتناول سوى جانب القضاء على التمييز ضد المرأة، فسنتقصر في هذا التقرير على ما يخص وضع المرأة في سوق العمل. ويوضح الجدول (١) فيما يلي توزيع العاملين حسب الصناعة ونوع الجنس.

الجدول ١: توزيع العاملين حسب الصناعة ونوع الجنس

العاملون						قطاع الصناعة
المجموع	أنثى	ذكر	المجموع	أنثى	ذكر	
النسبة المئوية			العدد			
١٠٠	١٥,٣٣	٨٤,٦٧	٥ ٠٧٥	٧٧٨	٤ ٢٧٩	الحكومة المحلية والمياه والخدمات المتعلقة بذلك
١٠٠	٥٧,٣٦	٤٢,٦٤	٤٤ ٩٥٣	٢٥ ٧٨٥	١٩ ١٦٨	الخدمات العامة
١٠٠	٢٦,٤١٦	٧٣,٥٨٤	٥ ٧٩٢	١ ٥٣٠	٤ ٢٦٢	الصناعة التحويلية
١٠٠	٦٢,٢٨٥	٣٧,٧١٥	١ ٣٣٩	٨٣٤	٥٠٥	الصحة والرعاية (خاص)
١٠٠	٨,٩٥١١	٩١,٠٤٩	٢ ٩٢٧	٢٦٢	٢ ٦٦٥	الأمن الخاص والقانوني تجارة الجملة والتجزئة
١٠٠	٥٣,٧١	٤٦,٢٩	٨٤٩	٤٥٦	٣٩٣	خدمات السجن
١٠٠	٤٤,١٩٩	٥٥,٨٠١	٩ ٥٠٧	٤ ٢٠٢	٥ ٣٠٥	التعليم والتدريب والتنمية
١٠٠	٤٤,٦٥٩	٥٥,٣٤١	٢ ٥٩٣	١ ١٥٨	١ ٤٣٥	خدمات خاصة
١٠٠	١١٢,٣٣٣	٨٧,٦٦٧	٣ ٨٨٤	٤٧٩	٣ ٤٠٥	السياحة والضيافة والنقل
١٠٠	٢٣,٢٠٣	٧٦,٧٩٧	٣ ٢٩٧	٧٦٥	٢ ٥٣٢	نظم المعلومات الإلكترونية والاتصالات
١٠٠	٥٨,٩٦٣	٤١,٠٣٧	٦ ١٣١	٣ ٦١٥	٢ ٥١٥	الخدمات
١٠٠	٦,٨٠٤٨	٩٣,١٩٥	٢ ٥٥٧	١٧٤	٢ ٣٨٣	التشييد
١٠٠	٣٤,٢١٧	٦٥,٧٨٣	٤ ٣٠٢	١ ٤٧٢	٢ ٨٣٠	الزراعة
١٠٠	٣١,٨٨٧	٦٨,١١٣	٨ ٢٠٧	٢ ٦١٧	٥ ٥٩٠	الصناعة السمكية
١٠٠	٥٦,٩٨٨	٤٣,٠١٢	٦ ٥٦٨	٣ ٧٤٣	٢ ٨٢٥	السمسة المالية
١٠٠	١١,٥٤٦	٨٨,٤٥٤	٥ ٨٢٩	٦٧٣	٥ ١٥٦	التعدين
١٠٠	٤٢,٦٥٣	٥٧,٣٤٧	١١٣ ٨١٠	٤٨ ٥٤٣	٦٥ ٢٧٦	مجموع الصناعات/القطاعات

المصدر: تقرير لجنة إنصاف العمال، ٢٠٠٣.

ويتبين من التقرير أنه من بين نسبة ٨٣,٥ في المائة من الأشخاص في الفئات المستهدفة،^(٤٨) تمثل المرأة ٢٦,٦ في المائة في المجالس الحكومية، وأن ١٢ في المائة من كبار المديرين من النساء، وعلى مستوى الإدارة المتوسط تمثل المرأة ١٨ في المائة. وفي القطاع العام، تمثل المرأة ٢٤ في المائة من كبار المديرين و ٤١ في المائة من المديرين من مستوى الإدارة المتوسط.

وكان مجموع عدد الموظفين في التقرير على مستوى الدولة هو ٨١٠ ١١٣. وكانت المرأة ممثلة تمثيلاً ضعيفاً بصفة خاصة في القطاعات التي يسودها الرجال تقليدياً مثل التشييد (٧ في المائة) والتعدين (١٢ في المائة) وخدمات الأمن الخاص والخدمات القانونية والإصلاحية (٩ في المائة) والنقل (١٢ في المائة). في حين أن الرجال ممثلون تمثيلاً جيداً في أغلب القطاعات والصناعات، ويمثلون أكثر من ٥٠ في المائة من مجموع الموظفين فيما عدا الخدمات العامة (٥٧ في المائة) والوساطة المالية (٥٧ في المائة) وقطاع الصحة والرعاية (الخاص) (٦٢ في المائة).

المادة ٥: الأفكار النمطية عن دور كل من الجنسين

لا توجد سوى بيانات إحصائية قليلة جداً عن النظرة النمطية للدور الجنساني في ناميبيا. وهناك حاجة شديدة للبحث من أجل الحصول على معلومات أكثر عن الأدوار المتغيرة للمرأة في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، خاصة منذ الاستقلال.

ومن أمثلة هذا التفكير النمطي للمجتمع النامي قرار المحكمة العليا في ناميبيا في قضية مولر ضد رئيس جمهورية ناميبيا وشخص آخر في عام ٢٠٠٠ BCLR (NMS) (٦). فقد تزوج السيد مولر من السيدة إنجلهارد في عام ١٩٩٦. ورغب السيد مولر في استخدام لقب عائلة زوجته بدلاً من اسم عائلته، أي أنهما يصبحان السيد والسيدة إنجلهارد. ولقيام بذلك عليه أن يلتزم بالإجراءات المنصوص عليها في المادة ٩ من قانون الأجانب. والمرأة المتزوجة غير مجبرة على الالتزام بأي إجراءات، ولها أن تختار أن تستخدم لقب زوجها على أنه لقبها (الفقرة ٩ (١) (أ)).

وتقدم السيد مولر إلى المحكمة العليا يطلب أن تحكم بعدم دستورية المادة ٩ (١) (أ). وكان دفاعه الرئيسي هو أن المادة تنتهك حقوقه التي يكفلها الدستور، أي حق المساواة أمام القانون وعدم التمييز على أساس الجنس (المادة ١٠ من الدستور). وطلب أيضاً أن

(٤٨) الفئات المستهدفة هي الفئات المحرومة بسبب عرقي والنساء والأفراد المعاقون.

يسمح له باستخدام لقب زوجته. ورفضت المحكمة طلب السيد موللر، فاستأنف أمام المحكمة الدستورية العليا.

ورأت المحكمة الدستورية العليا أن القضية تنطوي على عدة نقاط مهمة. فبموجب المادة ١٠ (١) يجوز أن يعامل القانون الأفراد بصورة مختلفة إذا وجدت أسباب معقولة أو مقبولة لهذا الاختلاف في المعاملة وكان سن التشريع لسبب مشروع، والسبب المشروع في هذه الحالة هو منع الأفراد من تغيير ألقابهم لغرض التهرب من ملاحقة الشرطة.

وأضافت المحكمة أن نص المادة ١٠ (٢) يعد أكثر صرامة، حيث إنه إذا عامل المشرع الأفراد بصورة مختلفة على أي أساس من الأسس المشار إليها في المادة ١٠ (٢) (مثل الجنس أو العرق) وكان هذا الاختلاف في المعاملة تمييزاً، فإن التشريع هنا يتعارض مع حكم المادة ١٠ (٢). والاستثناء الوحيد هو أن يكون مشمولاً بحكم المادة ٢٣، أي أن يكون مشمولاً بقانون "العمل الإيجابي". ولكي يعتبر اختلاف المعاملة تمييزاً، فلا بد أن يحتوي على عنصر معاملة غير عادلة أو غير منصفة. وسوف تنظر المحكمة في تأثير التمييز على الفرد. ومن العوامل التي تؤخذ في الاعتبار وضع الفرد في المجتمع، وما إذا كان قد أضر بسبب التمييز العنصري في الماضي، وما إذا كان التمييز مبنياً على أساس محدد أم لا، وما إذا كان التمييز قد أثر على كرامة الفرد أم لا.

وفي تطبيق القانون على وقائع الدعوى، ارتأت المحكمة أن الاختلاف في المعاملة هنا لم يؤثر على كرامة السيد موللر، وأنه لم يكن عضواً في إحدى الفئات التي وقع عليها تمييز في السابق، لأنه رجل أبيض. وذكرت المحكمة أن التشريع ضروري من أجل تأسيس هوية الفرد لأغراض عديدة، ولاحظت أن الاختلاف في المعاملة إنما هو انعكاس لتقليد شائع وهو أن الزوجة هي التي تستخدم لقب زوجها في الزواج، وبالتالي فإن السيد موللر لم يكن ضحية للتمييز. وحكمت المحكمة العليا ضد السيد موللر. إلا أن اللجنة المسؤولة عن رصد تنفيذ اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية بدلت حكم المحكمة العليا وحكمت لصالح السيد موللر.^(٤٩)

وكانت البنات يقمن بالتسجيل، بحكم العادة، في مواد الاقتصاد المتري وشغل الإبرة وإدارة الفنادق والتغذية، وما إلى ذلك. ولتصحيح هذا الاتجاه، قام منتدى النساء الأفريقيات العاملات في حقل التربية والتعليم في ناميبيا، بالمشاركة مع وزارة التعليم الأساسي والرياضة والثقافة، بالتنسيق مع مديري المدارس من أجل تحديد البنات اللاتي يواجهن تحديات في مواد الرياضة والعلوم وذلك من أجل إعطائهن دروساً خصوصية بعد المدرسة في هذه المواد.

(٤٩) ديان هبارد، مركز المساعدة القانونية، آب/أغسطس ٢٠٠٢.

وتنظم هذه الفصول الإضافية لعدة أسابيع قبل جلوسهن للامتحان النهائي، بعد أحازات المدرسة في الفترة من أيار/مايو إلى آب/أغسطس.

وتأخذ البنات هذه الفصول بجدية، حيث سجل فيها معظم البنات وهن يشاركن فيها بنشاط.

المادة ٦: البغاء والاتجار بالنساء

٦-١ البغاء

يحظر البغاء في ناميبيا بموجب قانون محاربة الممارسات المنافية للآداب (القانون رقم ٢١ لعام ١٩٨٠)،^(٥٠) وتنص المادة ٧ من القانون على أن أي شخص

(أ) ”يخض أو يغوي أو يستميل أي شخص آخر أو يتقدم باقتراح إليه لأغراض منافية للآداب في شارع أو مكان عام؛

(ب) يعرض نفسه قصداً وعلناً في ثياب أو بطريقة فاضحة أمام أي باب أو نافذة أو أمام الأنظار في أي شارع أو مكان عام أو في أي مكان يصل إليه الجمهور.

يكون مذنباً بارتكاب جريمة وعرضه للحكم عليه بغرامة لا تتجاوز ألفي راند أو السجن لمدة لا تتجاوز عامين أو بكلتا العقوبتين.

ويجزم قانون الطفل (القانون رقم ٣٣ لعام ١٩٦٠) أن يقوم أب أو أم أو ولي أمر الطفل ”بالتسبب في“ إقامة طفل في أي من بيوت الدعارة أو بأن ”يؤدي به“ إليها، أو بأن يسمح للطفل بأن يقيم فيها. وهذا الحكم من القانون يمكن استخدامه كأداة لمكافحة الطلب على بغاء الأطفال.^(٥١) كذلك تجرم المادة ٢ من قانون مكافحة الاغتصاب إتيان أي شخص لفعل جنسي مع شخص يقل سنه عن ١٤ سنة إذا كان الفاعل أكبر من الآخر بأكثر من ثلاث سنوات، حتى إذا تم الفعل الجنسي برغبتيهما.

وبالرغم من أنه من المعروف أن البغاء موجود في ناميبيا، إلا أنه لم توجد أي دراسات رسمية قبل عام ١٩٩٦. وقد قامت ما كانت تعرف بوزارة الشباب والرياضة مع برنامج البحث الجنساني والتدريب بأول دراسة من هذا النوع في ١٩٩٦-١٩٩٧. وكانت

^(٥٠) القانون رقم ٢١ لعام ١٩٨٠.

^(٥١) لجنة المساعدة القانونية، ٢٠٠٢، ص ٦٧.

هذه الدراسات على نطاق صغير بدرجة كبيرة- عن عينة من ١٠ من المشتغلين في الدعارة في خليج والفيس و١٥ في وندهورك.

وقد أجرى مركز المساعدات القانونية دراسة مفصلة عن أعمال الاتجار بالجنس لدى الكبار في ناميبيا في ٢٠٠٢. وشملت الدراسة ١٤٨ من العاملين في البغاء، منهم ٩٤ في المائة من النساء. وأجريت الدراسة في خمس مدن رئيسية في ناميبيا. وطبقاً لنتائج الدراسة، فإن غالبية العاملين في البغاء لم يكن لديهم أي مصدر دخل آخر.^(٥٢) أما الذين لديهم مصادر أخرى للدخل فقد حصلوا عليها من أعمال ذات راتب ضئيل أو غير مستقر ليستكملوا دخلهم من العمل في البغاء.

والسبب الرئيسي المعطى للعمل في أعمال البغاء هو المال من أجل دعم أطفال وأعضاء الأسرة الآخرين، أو ببساطة من أجل إعالة أنفسهم بسبب عدم وجود مجالات عمل أخرى.

”ذكر غالبية العاملين في البغاء أنهم تعرضوا لسوء المعاملة، بدنية أو جنسية، أثناء طفولتهم. والعديد منهم أيضاً يعاني من فقر شديد. وتراوح عمرهم عند أول تجربة جنسية ما بين أربع سنوات فما أعلى، وحوالي ربع العينة قالت إن أول تجربة جنسية لهم لم تكن بإرادتهم الحرة.“^(٥٣)

والمشاكل الرئيسية التي تواجههم هي مشاكل صحية مثل فيروس نقص المناعة البشرية HIV/الإيدز والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي وسوء المعاملة من مصادر متعددة مثل الشركاء والعملاء وعامة الشعب وضباط الشرطة. وطبقاً لدراسة مركز المساعدات القانونية، فإن حوالي ٩,٢ في المائة من سوء المعاملة التي يعاني منها العاملون في البغاء كانت على أيدي الشرطة وأعضاء القوة الميدانية الخاصة.

وطبقاً للدراسة، فإن غالبية العاملين في البغاء يؤيدون إلغاء تجريم البغاء في ناميبيا. وهذا ما يتعارض مباشرة مع اتجاه الشعب عامة حيث أن رأى الغالبية هو تأييد جعل البغاء غير قانوني لكل من العميل والعاملين في البغاء.

وأثناء تدشين مشروع إلوا (Eluwa)، مبادرة نامدب لمجابهة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، قال وزير الصحة والخدمات الاجتماعية، السيد/ليبرتائين أماثيلا، ”إن

(٥٢) المقصود بالغالبية هنا غالبية الردود.

(٥٣) لجنة المساعدة القانونية، ٢٠٠٢ ص ١٦.

العاملين في البغاء يحتاجون للتسجيل من أجل حمايتهم من المضايقة من قبل عملائهم وحراسهم.^(٥٤)

وقد دعم هذا الموقف نائبة رئيس المجلس القومي، السيدة مارجريت منساه، التي قالت ”إن رفع الحظر على أعمال البغاء لن يزيد من عمليات العاملين في البغاء ولكنه سيؤدي انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لأن العاملين في البغاء التجاري سيتلقون العلاج والتوعية والمشورة، والتعليم ومعلومات عن الأمراض المتناقلة جنسياً، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.“^(٥٥)

إلا أنه بالرغم من هذا التعاطف من بعض الزعماء، فإن بعض القادة الروحانيين ذوي النفوذ في الكنائس وبعض الزعماء التقليديين والسياسيين ما زالوا يعارضون بشدة عدم تجريم البغاء.

٦-٢ الاتجار بالنساء

بالرغم من عدم وجود أي دليل على أن الاتجار بالمرأة ظاهرة منتشرة في ناميبيا، فقد سجلت حالة واحدة على الأقل تنطوي على نقل شابات ناميبيات إلى جنوب أفريقيا لغرض الاستغلال الجنسي.

وقد كتبت جريدة محلية يومية في ناميبيا أنه ”...طبقاً لمعلومات من أقربائهن، فمن الواضح أنه قد تم اختطاف الفتاتين من سواكوبماند وهن في طريقهن إلى وندوهوك لعطلة المدارس في أيلول/سبتمبر. وقد تم الإمساك بالبنتين لغرض الاستغلال الجنسي في أكواخ منفصلة في جرينفيلدز بالقرب من ثوكوزا، على بعد ٢٥ كيلومتراً شرق جوهانسبرج.“^(٥٦)

٦-٣ التبني في بلد آخر

لدى ناميبيا ضوابط قوية لمنع استغلال حالات التبني في بلد آخر. ولم يتغير قانون التبني منذ التقرير السابق. إلا أنه يوجد الآن طلب أمام المحكمة العليا مقدم من زوجين ليسا من ناميبيا يرغبان في تبني طفل ناميبي. ويسعى أصحاب الطلب إلى الحصول على قرار من المحكمة بأن المادة ٧١ - (٢) - (ف) من قانون الطفل، وهو القانون رقم ٣٣ لعام ١٩٦٠، تتنافى مع أحكام دستور جمهورية ناميبيا.

^(٥٤) جريدة الناميبي، ٩ نيسان/إبريل ٢٠٠١.

^(٥٥) الناميبي، ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٢.

^(٥٦) الناميبي، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

المادة ٧: المرأة في الحياة السياسية والعامة

٧-١ المساواة في الحقوق في التصويت وفي شغل الوظائف العامة، والمشاركة في المنظمات والجمعيات غير الحكومية.

يكفل دستور ناميبيا لجميع المواطنين الذين بلغوا الثامنة عشرة من عمرهم الحق في التصويت، كما يكفل لجميع المواطنين الذين بلغوا الحادية والعشرين من عمرهم الحق في الانتخاب لمنصب عام.^(٥٧) وتنص المادة ٢٣ (٣) من الدستور الناميبي على أنه "يسمح بالنظر فيما كانت تعانيه المرأة قديماً في ناميبيا من تمييز خاص وأنها تحتاج إلى التشجيع لكي تلعب دوراً كاملاً متساوياً ومتكافئاً في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للدولة".^(٥٨)

هذا بالإضافة إلى أن ناميبيا قد ألزمت نفسها بالوصول إلى نسبة ٣٠ في المائة من مشاركة المرأة بحلول ٢٠٠٥.^(٥٩) وقد ساهمت السلوكيات السلبية لبعض أعضاء المجتمع تجاه المواضيع الجنسانية وبعض عدم الفهم إلى وضع الاهتمامات الجنسانية في المرتبة الثانية بالنسبة للمواضيع القومية الأخرى.

وبالرغم من وجود الأدوات القانونية التمكينية، مثل قانون العمل الإيجابي والسياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين فإن المرأة ما زالت ممثلة تمثيلاً ضئيلاً.

٧-٢ المرأة في البرلمان

السنة	المجموع	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر
١٩٩٦	١٠٤	١٣	٩١	١٢,٥	٨٧,٥
١٩٩٧	١٠٤	١٦	٨٨	١٥,٤	٨٤,٦
١٩٩٨	١٠٤	١٦	٨٨	١٥,٤	٨٤,٦
١٩٩٩	١٠٤	١٦	٨٨	١٥,٤	٨٤,٦
٢٠٠٠	١٠٤	٢٠	٨٤	١٩,٢	٨٠,٨
٢٠٠١	١٠٤	٢٣	٨١	٢٢,١	٧٧,٩
٢٠٠٢	١٠٤	٢٣	٨١	٢٢,١	٧٧,٩
٢٠٠٣	١٠٤	٢٣	٨١	٢٢,١	٧٧,٩

المصدر: محاضر وإجراءات المجلس القومي في ناميبيا.

^(٥٧) الدستور الناميبي، المادة ١٧ (٢). هذه الحقوق "لا يجوز للبرلمان إلغاء هذه الحقوق أو وقفها مؤقتاً أو سحبها إلا فيما يتعلق بفئات معينة من الناس لأسباب معينة منها الخيانة أو مقتضيات المصلحة العامة أو الأخلاقيات العامة أو مقتضيات المجتمع الديمقراطي"

^(٥٨) الدستور الناميبي، المادة ٢٣ (٣).

^(٥٩) الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، الرصد الجنساني، آذار/مارس ٢٠٠١، ص ١.

وتواصل ناميبيا إحراز تقدم مستمر في مشاركة المرأة في السياسة. وكما يوضح الجدول، فإن نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة كانت منخفضة إلى درجة ١٢,٥ في المائة في عام ١٩٩٦ ثم ارتفعت إلى ٢٢ في المائة في ٢٠٠٣.

٣-٧ المرأة في البرلمان وفي المجلس الإقليمي والمحلي

الجهة الحكومية	نساء	رجال	المجموع
أعضاء البرلمان (وزراء)	٥ (١٨,٥٪)	٢٢ (٨١,٥٪)	٢٧
محافظون إقليميون	١ (٧,٧٪)	١٢ (٩٢,٣٪)	١٣
استشاريون إقليميون	٧ (٦,٩٪)	٩٥ (٩٣,١٪)	١٠٢
استشاريون محليون	١٣٥ (٤٤٪)	١٦٩ (٥٦٪)	٣٠٤

المصدر: وزارة شؤون المرأة ورعاية الطفولة، ٢٠٠٣.

يتبين من الجدول أعلاه أن المرأة لها حصة أكبر فقط في المجالس المحلية. ويمكن إرجاع ذلك إلى العمل الإيجابي الذي تم تقديمه في أول انتخابات، مما أدى إلى الوضع الحالي للمرأة في الحكومة المحلية. في حين أنه في المجلس الإقليمي حيث لم يتم تطبيق العمل الإيجابي، كان عدد النساء قليلاً.

٤-٧ المرأة في الخدمة العامة

بينما تحسنت مشاركة المرأة في مناصب الإدارة العليا بدرجة أكبر من التقرير السابق، لا تزال المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً في المناصب العليا. وعلى سبيل المثال، تشغل المرأة ١٠٨ وظائف (٢٤,١ في المائة) من مجموع ٤٤٩ وظيفة في مستوى الإدارة العليا في الخدمة العامة.^(٦٠) ويستثنى من ذلك مكتب رئيس الوزارة، حيث تشغل المرأة ١٢ موقعاً من ٣٠ عند مستوى الإدارة العليا.

وعلى مستوى الإدارة الوسطى، فإن الصورة مختلفة إذ تشغل المرأة ١١٥٦ ١ موقعاً من مجموع ٢٨١٤ ٢ موقعاً، بنسبة ٤١,١ في المائة.

^(٦٠) لجنة إنصاف العمال، التقرير السنوي ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، ص ٢١.

٧-٥ المرأة في إنفاذ القانون وإقامة العدل

بالمقارنة بالسنوات الخمس الماضية، هناك دلائل ملموسة (بالرغم من أن الإحصاءات ليست في المتناول) على أن نسبة المرأة في الشرطة قد زادت بصورة ملحوظة. ويصدق القول نفسه على المرأة كقاضية أو مدعية عامة أو محامية.

ويوضح الجدول ٢ وضع الرجال والنساء في المناصب العليا في وزارة العدل. ومن الواضح من الجدول ٢ أن عدد مناصب المرأة قد تحسن بدرجة ملحوظة في ١٩٩٨، إذا ما قورن بالوضع في ١٩٩٥.

الجدول ٢: المناصب العليا في وزارة العدل

الوظيفة	تموز/يوليه ١٩٩٥		آذار/مارس ١٩٩٨	
	نسبة الرجال	نسبة النساء	نسبة الرجال	نسبة النساء
قضاة	٨٠	٢٠	٧٠,٢١	٢٩,٧٩
مدعي دولة	٦٠	٤٠	٥٥,٤١	٤٤,٥٩
مستشار قانوني	٦٠	٤٠	٤٠,٠٠	٦٠,٠٠
مقدم تشريعات	٧٩	٢١	٧٢,٧٣	٢٧,٢٧
محامي دولة	٦٠	٤٠	٥٠,٠٠	٥٠,٠٠
إداريون	٤٣	٥٧	٤٢,٢	٥٧,٨٠

المصدر: وزارة العدل (٢٠٠١-٢٠٠٢).

وبالإضافة إلى التحقيقات في الشكاوى، فقد تم تعيين المرأة أيضاً كمحام عام. وفي العام الدراسي ٢٠٠٠، أبلغت جامعة ناميبيا عن تسجيل ٧٩ طالبة بالمقارنة بواحد وسبعين طالباً، أي ما مجموعه ١٥٠ طالباً وطالبة في كلية الحقوق.^(٦١) وفي ١٩٩٩، كان مسجلاً في نفس الكلية ٥٠ طالبة من مجموع الطلاب البالغ ١١٣ طالباً.^(٦٢)

^(٦١) جامعة ناميبيا، التقرير السنوي ٢٠٠١.

^(٦٢) جامعة ناميبيا، التقرير السنوي ١٩٩٩.

٦-٧ المرأة في السلطات التقليدية

تتأثر مواقف السلطات التقليدية من القضايا المتعلقة بالأسرة والنشاط الاقتصادي للمرأة بواقع أن المرأة لا وجود لها تقريباً في مناصب الزعامة التقليدية.^(٦٣) ويوجد مجتمعان محليان على الأقل في ناميبيا تشغل المرأة فيهما منصب الرئيس (مجتمع سامبيو ومجتمع بوتديلسوارتز). وبالإضافة إلى ذلك، توجد قلة من "الرئيسات" في بعض المجتمعات المحلية في كافانغو وأوامبو وهيريرو. غير أنه باستثناء هذه الحالات النادرة، يهيمن الرجل على السلطات التقليدية والحاكم التقليدية.

٧-٧ المرأة في السلطات المحلية

يوجد الآن ١١ مجلس سلطة محلي تشغل فيها المرأة أغلبية المقاعد، مقابل أربعة مجالس فقط بعد الانتخابات الأولى. ولا يوجد مجلس سلطة محلي حال من أي امرأة ضمن أعضائه. ويوجد مجلسان في كل منهما امرأة واحدة فقط ضمن ٧ أعضاء، ومجلسان في كل منهما امرأتان من ٧ أعضاء. ويبدو أن أداء المرأة لا يتبع أي نمط معين على أساس إقليمي ولا على أساس حجم السلطة المحلية. وللحزب الحاكم، سوابو SWAPO، سياسة تتيح وجود المرأة في كل مجلس محلي.

ومازال عدد النساء في مجالس السلطة المحلية أكبر بكثير من مشاركة المرأة في الوظائف الحكومية الأخرى. فنسبة المرأة في المجالس الإقليمية لم تتعد 3 سيدات من ٩٥ مقعداً في المجالس الإقليمية.

٨-٧ المرأة ووسائل الإعلام

تفيد إحصاءات نشرتها الأمم المتحدة أن ناميبيا تستخدم نسبة كبيرة من النساء في وسائل الإعلام.^(٦٤) وحتى في غياب إحصاءات حديثة، فإن هناك أسباباً كثيرة للاعتقاد بوجود تمثيل جيد للمرأة في وسائل الإعلام، بالرغم من أنها غير ممثلة بدرجة جيدة في المناصب الإدارية.

وقد تحسن الوضع الآن لأن كلاً من شركة الإذاعة القومية (NBC) وشركة العهد الجديد^(٦٥)، لديهما امرأتان في مجلس الإدارة من إجمالي ٦ أعضاء في مجلس NBC و٥ في العهد

^(٦٣) برجي الرجوع إلى الحاشية ٢.

^(٦٤) المرجع نفسه.

^(٦٥) العصر الجديد هي جريدة تدعمها الحكومة.

الجديد. وكل من رئيس تحرير جريدة رئيسية محلية، هي الناميبي، ومجلة ربع سنوية، هي ناميبيا ريفيو، من النساء.

المادة ٨: التمثيل الدولي

٨-١ التمثيل الجنساني في البعثات الخارجية

توجد لناميبيا حالياً ٢١ بعثة خارجية تتولى المرأة رئاسة خمس منها. إلا أن المرأة عادة ما توظف في المستوى الأدنى من الهرم، كما هو مبين في الجداول التالية.

الجدول ٣: التمثيل الجنساني في البعثات الخارجية

اسم البعثة	الجنس	المنصب
أديس أبابا	ذكر	سفير
	أنثى	وزير مفوض
	أنثى	سكرتير أول
	أنثى	سكرتير ثان
	أنثى	سكرتير ثالث
بيجين		
	ذكر	سفير
	ذكر	وزير مفوض
	ذكر	سكرتير أول
	أنثى	سكرتير ثان
	أنثى	سكرتير ثالث
برلين		
	ذكر	سفير
	ذكر	وزير مفوض
	ذكر	سكرتير أول
	أنثى	سكرتير ثان
	أنثى	سكرتير ثالث

		اسم البعثة
		باريس
سفير	ذكر	
مستشار	ذكر	
سكرتير أول	ذكر	
سكرتير ثان	أنثى	
		بروكسل
سفير	ذكر	
سكرتير أول	ذكر	
سكرتير ثان	ذكر	
سكرتير ثالث	أنثى	
		موسكو
سفير	ذكر	
سكرتير أول	ذكر	
سكرتير ثان	ذكر	
سكرتير ثالث	أنثى	
		لندن
مفوض سام	ذكر	
سكرتير أول	أنثى	
سكرتير أول	أنثى	
سكرتير ثان	أنثى	
سكرتير ثالث	أنثى	
		هراري
مفوض سام	ذكر	
مستشار	ذكر	
سكرتير أول	ذكر	
سكرتير ثان	أنثى	
سكرتير ثالث	أنثى	

		اسم البعثة
		لاغوس
مفوض سام	ذكر	
سكرتير أول	ذكر	
سكرتير ثان	أنثى	
سكرتير ثالث	أنثى	
		هافانا
سفير	أنثى	
مستشار	ذكر	
سكرتير ثان	أنثى	
سكرتير ثالث	أنثى	
		لواندا
سفير	ذكر	
سكرتير أول	ذكر	
سكرتير ثان	ذكر	
سكرتير ثالث	أنثى	
		بريتوريا
مفوض سام	ذكر	
وزير مفوض	ذكر	
سكرتير أول	ذكر	
سكرتير أول	أنثى	
سكرتير أول	ذكر	
سكرتير أول	ذكر	
سكرتير ثان	أنثى	
سكرتير ثالث	أنثى	
		نيويورك
ممثل دائم	ذكر	
وزير مفوض	ذكر	
سكرتير أول	ذكر	
سكرتير أول	أنثى	
سكرتير أول	ذكر	
سكرتير ثالث	أنثى	

		اسم البعثة
		واشنطن
سفير	ذكر	
وزير مفوض	ذكر	
سكرتير أول	ذكر	
سكرتير ثان	أنثى	
سكرتير ثالث	أنثى	
		لوساكا
مفوض أعلى	أنثى	
سكرتير أول	ذكر	
سكرتير ثان	ذكر	
سكرتير ثالث	أنثى	
		ستوكهولم
سفير	أنثى	
مستشار	ذكر	
سكرتير أول	ذكر	
سكرتير ثان	أنثى	
سكرتير ثالث	أنثى	
		كينشاسا
سفير	ذكر	
وزير مفوض	ذكر	
سكرتير ثان	ذكر	
سكرتير ثالث	أنثى	
		غابورون
مفوض سام	أنثى	
نائب المفوض السامي	ذكر	
سكرتير أول	ذكر	
سكرتير ثان	أنثى	
سكرتير ثالث	أنثى	

اسم البعثة		
كوالالامبور		
مفوض سام	ذكر	
سكرتير أول	ذكر	
سكرتير أول	ذكر	
سكرتير ثان	أنثى	
سكرتير ثالث	أنثى	
نيودلهي		
مفوض سام	ذكر	
مستشار	أنثى	
سكرتير ثان	أنثى	
سكرتير ثالث	أنثى	
فيينا		
قائم بالأعمال	ذكر	
سكرتير أول	أنثى	
سكرتير ثان	أنثى	
سكرتير ثالث	أنثى	

المصدر: وزارة الشؤون الخارجية ٢٠٠٣.

ومع التطبيق الكفء للسياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين، فإن هناك أملاً في تحسين عدد مناصب المرأة عند المستوى الأعلى للهرم إلى أن تصل تدريجياً إلى مستوى نظيرها من الرجال.

المادة ٩: الجنسية

٩-١ اكتساب الجنسية الناميبية وإسقاطها

كما جاء في أول تقرير للدولة، فإن قواعد ناميبيا بشأن الجنسية حيادية تماماً.

٩-٢ المرأة الباحثة عن حق اللجوء السياسي

إذا طلب أجنبي حق اللجوء فإن عليه التقدم بطلب اللجوء وأن يسجل مع وزارة الداخلية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتجتمع لجنة فرعية وزارية مشتركة بشأن مركز اللاجئين كل ثلاثة أشهر تقريباً لإجراء مقابلات واتخاذ قرارات بشأن الطلبات المقدمة

والاستماع إلى الالتماسات. وتضم هذه اللجنة الفرعية ممثلاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يعمل بصفة استشارية.

المادة ١٠: التعليم

١٠-١ الأحكام الدستورية عن التعليم

المادة ٢٠ من الدستور النامي تنص على ما يلي:

” (١) لكل شخص الحق في التعليم.

(٢) التعليم الابتدائي إلزامي وتقوم الدولة بتوفير مرافق معقولة لإعمال هذا الحق بصورة فعالة لكل مقيم داخل ناميبيا، وذلك بإنشاء وإدارة مدارس حكومية يقدم فيها التعليم الابتدائي مجاناً.

(٣) لا يسمح بترك الطفل للدراسة حتى يكمل تعليمه الابتدائي أو يبلغ ست عشرة سنة، أيهما أسبق“

وتقر السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين بأن ”من المهم ضمان استمرار النساء والفتيات في جميع مراحل التعليم...”

وفي مواجهة التفاوت في الوصول إلى فرص التعليم للأنثى، فقد اتخذت الحكومة سياسات لضمان وصول البنات إلى التعليم ومواصلة الدراسة والحفاظ على معدلات مشاركة الأنثى في التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي، ولدعم الجهود الرامية إلى تحسين تطبيق برامج محو الأمية، الخ.

١٠-٢ تسجيل الطلبة في المدارس

لا توجد اختلافات جوهرية محلية في تسجيل المدارس الابتدائية والثانوية كما يوضح

الجدول ٤: نسبة الطالبات في مراحل التعليم المختلفة في كل منطقة تعليمية عن

عام ٢٠٠١.

غيره	ثانوي	إعدادي	ابتدائي علوي	ابتدائي أولي	المجموع	
%٤٢,٧	%٥١,٤	%٥٣,٦	%٥٠,٧	%٤٩,٥	%٥٠,٨	على المستوى الوطني
						المناطق التعليمية
%٢٢,٢	%٤٦,٨	%٤٨,٩	%٤٩,١	%٤٨,٨	%٤٨,٨	كاتيما موليلو
—	%٣٨,٨	%٤٥,٥	%٤٩,٣	%٤٩,٨	%٤٨,٧	رونندو
%٣٢,٥	%٥٢,١	%٥٥,٦	%٥٢,٤	%٤٩,٥	%٥١,٧	أوندانغوا شرق

غيره	ثانوي	إعدادي	ابتدائي علوي	ابتدائي أولي	المجموع	
٪٤٨,٢	٪٥٤,٥	٪٥٦,٧	٪٥٠,٤	٪٤٩,٠	٪٥١,٤	أوندانغوا غرب
٪٤٠,٢	٪٥١,٧	٪٥٢,٥	٪٥١,٨	٪٤٩,٢	٪٥٠,٧	خوريكساس
٪٤٠,٤	٪٥١,٢	٪٥٢,٤	٪٤٩,٦	٪٥٠,٤	٪٥٠,٦	وندهوك
٪٤٤,٩	٪٥٣,٠	٪٥٢,٨	٪٥٠,٦	٪٤٩,٤	٪٥٠,٦	كيتمانشوب
٪٤٤,٤	—	٪٣٩,٥	٪٤٠,٥	٪٤٢,٤	٪٤٢,٩	المكتب الرئيسي

المصدر: نظام معلومات الإدارة التعليمية.

وقد تم تأكيد هذه الحقيقة عن طريق دراسة قامت بها جامعه ناميبيا في عام ٢٠٠٠. وطبقاً لنتائج الدراسة تبين أن ١٦١ ١ (٥٠,٦ في المائة) من الذين استجابوا أرسلوا أولاداً إلى المدرسة مقارنة بعدد ١٣٥ ١ (٤٩,٤ في المائة) من البنات.^(٦٦)

وفيما يتعلق بالتسجيل في التعليم الجامعي في ناميبيا، فمن إجمالي ٢ ١١١ طالباً تم تسجيلهم كان عدد الإناث ٩٧٢ (٤٦ في المائة) في ١٩٩٩^(٦٧) وفي عام ٢٠٠١، من إجمالي ١٩٨٣، كان عدد الإناث ٩٣٦ (٤٧,٢ في المائة). وتمثل هذه الزيادة واحداً في المائة عن تسجيل عام ١٩٩٩.

وفي مراكز التدريب المهني الحكومية، كان مجموع عدد المتدربين المسجلين في ١٩٩٨ هو ١٠٦٤؛ وكان عدد الإناث منهم ١٩٣ (١٨ في المائة). وفي ١٩٩٩، زاد عدد المتدربين إلى ١ ٦١٠ وزاد عدد الإناث منهم إلى ٣٣٥ ٢ بنسبة ٢١ في المائة من المجموع.^(٦٨) وهذا يعني زيادة قدرها ٣ في المائة بالمقارنة بعام ١٩٩٨ في تسجيل الإناث. وقد استمر هذا النمط في الزيادة حتى عام ٢٠٠١. حيث سجل ٦٣٣ ١ متدرباً منهم ٤٤١ (٢٧ في المائة) من الإناث.^(٦٩) وهذه إشارة إلى أن سياسة الحكومة عن التوازن الجنساني توثق ثمارها.

^(٦٦) دراسة الجنسانية القومية، المجلد (١) ٢٠٠٠، ص ١٥٦.

^(٦٧) وزارة التعليم العالي، التدريب المهني، العلوم والتكنولوجيا، التقرير السنوي، ١٩٩٩، ص ٤١.

^(٦٨) وزارة التعليم العالي والتدريب وخلق فرص العمل (MHEVTST)، التقرير السنوي ١٩٩٩، ص ٤٧.

^(٦٩) وزارة التعليم العالي والتدريب وهيئة فرص العمل، التقرير السنوي، ٢٠٠١.

وجاء في التقرير السنوي لجامعة ناميبيا لعام ٢٠٠٠^(٧٠)، أن التسجيل في كلية الزراعة كان ١٦٤ طالباً للعام الدراسي ٢٠٠٢. ومن إجمالي عدد الطلبة، كان ٦٣ (٣٨ في المائة) منهم من الإناث، مقابل ١٠١ طالباً من الذكور. وفي نفس العام، سجل في كلية الاقتصاد وعلوم الإدارة ٨٨٨ طالباً، منهم ٤١٢ (٤٦ في المائة) إناث، مقابل ٤٧٦ طالباً من الذكور. وفي كلية التربية في عام ٢٠٠٢، كان عدد المسجلين ٦٧٣، منهم ٣٠٩ (٤٦ في المائة) من الإناث. وهذه إشارة أخرى إلى أن عدد الفتيات اللاتي يتخذن مسار التعليم العالي في ازدياد، وأن الاتجاه في أنحاء الدولة هو تزايد عدد الفتيات المتخرجات من الكليات والجامعات.

١٠-٣ البرنامج الوطني نحو الأمية

قامت وزارة التعليم الأساسي والثقافة بعد الاستقلال مباشرة بتأسيس مديريةية التعليم الأساسي للكبار لترعى الاحتياجات التعليمية للكبار وللشباب خارج المدارس. ومنذ ١٩٩١، زاد التسجيل في هذا البرنامج بدرجة كبيرة، وكان غالبية الدارسين من النساء.

الجدول ٥: أرقام المشاركة لعام ٢٠٠١ في البرنامج الوطني نحو الأمية

المنطقة التعليمية	المرحلة ١ عدد الطلاب المتحدين	نسبة الإناث	نسبة النجاح	المرحلة ٢ عدد الطلاب المتحدين	نسبة الإناث	نسبة النجاح	المرحلة ٣ عدد الطلاب المتحدين	نسبة الإناث	نسبة النجاح
المجموع	١٢ ٩٥٢	%٦٣,٢	%٧١,٨	١٠ ٣٣٥	%٦٦,٣		١١ ٤٠٥	%٦٩,٥	%٨٦,٥
كاتيماموليلو	٣٢٨	%٧١	%٧٦	٢١١	%٧٣,٠	%٧٦,٨	٢٠٢	%٦٦	%٧٨,٢
رونندو	٣ ٠٥٤	%٧٩,١	%٧٤,٠	١ ٨٧٠	%٧٢,٩	%٨٤,٩	١٢٢ ٢٦٩	%٥٩,١	%٨٤,٢
أوندانغوا شرق	٤ ٥٦٢	%٥٦,١	%٦٢,٩	٣ ٦٠٩	%٦٩,٧	%٨٢,٩	٤ ٦٣٢	%٧٥,٩	%٨٦,٤
أوندانغوا غرب	٢ ٣٣٨	%٦٨,٨	%٧٤,٩	١ ٩٧٠	%٧٥,٨	%٨٠,٧	٢ ٧٥٢	%٨١,٦	%٨٦,٤
حوريكساس	٥٤٥	%٥٤,٩	%٨٠,٩	٨٨١	%٥٠,٣	%٨٩,٦	٦٣٧	%٤٤,٤	%٨٠,٨
وندهوك	١ ٩٢٥	%٤٩,٤	%٨١,١	١ ٦٦٢	%٥٠,١	%٨٧,٧	١ ٦٤٠	%٥٢,٣	%٩١,٨
كيتمانز هوب	٢٠٠	%٥٧,٥	%٨٣,٥	١٣٢	%٤١,٧	%٨٤,١	٢٧٣	%٥٢,٤	%٨٩,٠

المصدر: نظام معلومات إدارة التعليم.

(٧٠) جامعة ناميبيا، التقرير السنوي، ٢٠٠٢.

١٠-٤ حمل المراهقات ضمن الطالبات

الحمل ضمن الطالبات هو إحدى المشاكل الاجتماعية التي تمنع البنات من الاستمرار في التعليم. وأنشئ في عام ١٩٩٤ فريق لدراسة هذا الموضوع وللتوصية بالتدابير اللازمة، وبعد المشاورات مع المهتمين بالأمر، قام فريق الدراسة بوضع مشروع لسياسة عن الحمل بين الطالبات تم تقديمه إلى مجلس الوزراء لاعتماده.^(٧١)

وفي ١٩٩٧ تم اعتماد السياسة المتعلقة بالحمل بين الطالبات المراهقات. وهذه السياسة تنص ضمن أمور أخرى على ما يلي:

- إن الحمل بين الطالبات يهدد صحتهم ورعايتهن الاجتماعية ويهدد صحة ورعاية الأطفال المولودين لهن. وكثيراً ما يؤدي الحمل بالطالبة إلى إنهاء تعليمها، ويتركهن أمام خيارات قليلة جداً من حيث تأسيس حياة جيدة لأنفسهن ولأطفالهن.
- يجب على المدارس أن تواجه هذا الوضع عن طريق الإرشاد والمساندة وليس عن طريق معاقبة الطالبات اللاتي أصبحن حوامل. تحتاج الطالبات إلى دعم من أجل الاستمرار في الدراسة حتى وقت الولادة وما بعدها، مع توفير الرعاية لصحة الوليد الجديد.
- ويجب على المدرسة أيضاً أن تزود الطالبة الحامل بمعلومات تساعد في الحصول على نفقة للطفل من الذكر المسؤول عن الحمل أو من أسرته.
- وبالتالي يقتضى الأمر اتخاذ التدابير التالية:

١- بالنسبة للفتاة التي أصبحت حاملاً:-

١-١ يجب أن يكون هناك على الأقل أحد الموظفين تستطيع الفتاة مناقشة وضعها معه

٢-١ يجب على الفتاة أن تجر على كشف شخصية الذكر المسؤول.

٣-١ للفتاة أن تستمر في دراستها في المدرسة حتى وقت الولادة أو أي وقت أبكر من ذلك بناء على نصيحة الطبيب الممارس أو الممرضة. وبعد الولادة، يجب أن يكون للفتاة حق العودة إلى نفس المدرسة في خلال ١٢ شهراً من تاريخ تركها للمدرسة بغض النظر عن سنّها.

^(٧١) وزارة التعليم الأساسي والثقافة، سياسة الحمل بين الطالبات، ١٩٩٧.

ويجب أن يكون لها الخيار، في خلال نفس الفترة، بالعودة إلى مدرسة أخرى.

١-٤ للفتاة التي تركت المدرسة بسبب الحمل أن تدخل امتحان آخر العام، بشرط أن تقنع مجلس المدرسة بأن عملها يؤهلها لهذا المستوى.

١-٥ إذا كانت الفتاة مقيمة في دار داخلي لمدرسة حكومية، فلها حق الاستمرار في الداخلية طوال مدة حضورها بالمدرسة تحت نفس الظروف التي تنطبق عليها لو لم تكن حاملاً.

٢- فيما يتعلق بالذكر المسؤول عن الحمل، إذا كان طالباً في المدرسة (سواء في نفس مدرسة الفتاة أو مدرسة أخرى) وبشرط ألا يكون هناك اغتصاب، فإن له نفس الحقوق والالتزامات.

٣- المعلم الذي يتورط في علاقة حب أو جنس مع طالبة يكون قد خرق قواعد السلوك للمعلمين ويجب أن توجه إليه تهمة سوء السلوك وأن يتم إيقافه مؤقتاً عن العمل حتى نتيجة الإجراءات التأديبية. ويجب اتخاذ إجراءات تأديبية بحقه من شأنها أن تؤدي إلى فصل المعلم. وفي جميع حالات العلاقات الجنسية بين المعلمين والطالبات يجب التماس فصل المعلم المعني من العمل. وإذا استقال المعلم، يتم الاستمرار في التحقيق بغض النظر عن ذلك، وإذا ثبت جرم المعلم فيجب أن يحظر عليه العمل في وظيفة تدريس في مدرسة حكومية أو مدرسة تتلقى مساعدة حكومية.

١٠-٥ التعليم عن السكان والحياة الأسرية

تتم وزارة التعليم الأساسي والرياضة والثقافة اهتماماً بالغاً بمشاكل الحمل غير المرغوب فيه وزيادة عدد الطالبات اللاتي يصبن بفيروس نقص المناعة البشرية الناتج عن ممارسة النشاط الجنسي دون وقاية.

وكثيراً ما يقال إن التعليم عن التوالد البشري والجنس يشجع الشباب على النشاط الجنسي، إلا أن البحث الذي قام به البرنامج العالمي لمنظمة الصحة العالمية عن الإيدز في ١٩٩٣ كشف عن أن التعليم عن السكان والحياة الأسرية يؤدي إما إلى التأخير في بداية النشاط الجنسي أو إلى خفض النشاط الجنسي ككل. ويزيد التعليم عن السكان والحياة الأسرية أيضاً من استخدام الممارسات الجنسية الأكثر أماناً لدى الأشخاص النشطين جنسياً.

ويشدد بحث منظمة الصحة العالمية على أن سهولة الوصول إلى المشورة وخدمات منع الحمل لا تشجع على تبكير أو زيادة النشاط الجنسي. وبالتالي فإن من واجب وزارة التعليم الأساسي والرياضة والثقافة ومن واجب المجتمعات تزويد الطالبات بالتعليم عن السكان والحياة الأسرية ومعلومات حول مفاهيم النشاط الجنسي وما يترتب عليه، وذلك لكي تستطيع الطالبات أن يأخذن قرارات عقلانية وصحية فيما يتعلق بالجنس.

وبهذا الصدد توصلت وزارة التعليم الأساسي والرياضة والثقافة إلى أنها سوف تقوم بما يلي:

- التأكيد على الدور الرئيسي للآباء والأمهات في تزويد الأبناء بالتعليم عن السكان والحياة الأسرية.
- قبلت المؤسسة القومية للتعليم الإنمائي حالياً بإدخال التعليم عن السكان والحياة الأسرية، بما في ذلك التعليم الجنسي في المناهج الابتدائية والثانوية. وقد يكون من الضروري إعادة مراجعة المناهج التي تم بالفعل مراجعتها، مثل منهج علوم الحياة، الذي يؤخر دراسة الأحياء البشرية إلى الصف العاشر من منهج الثلاث سنوات. وينبغي أن يشمل التعليم عن السكان والحياة الأسرية فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض الأخرى المعدية تناسلياً ووسائل منع الحمل.
- يجب معالجة مواد عدم الرسوب، مثل التوجيه ومهارات الحياة والدين والتعليم الأخلاقي وعلوم المعلومات الأساسية والرياضة البدنية على أنها جزء متكامل من المنهج الدراسي لا ينبغي إهمالها في المدارس. وتعطي هذه المواد فرصاً للتعامل مع مواضيع التعليم السكاني بأسلوب مسؤول. ويستحق برنامج صحة الشباب الذي أعدته إدارة التعليم الخاص بالوزارة أن يتم تطبيقه بالكامل. وينبغي أن يتيح الهيكل الإداري للمدرسة تغطية هذه المجالات بصورة مناسبة.
- ينبغي تزويد المراهقات بمعلومات كافية عن الجرائم الجنائية المتصلة باستغلال الأطفال وبالتهرش الجنسي والاغتصاب واغتصاب القصر، وتوعيتهن بالعواقب المترتبة على القيام بعمل إجرامي أو التشجيع على القيام به. ويجب تزويدهن بمعلومات عن أماكن وكيفية الإبلاغ عن الجريمة، وعن الأدلة المطلوبة وعن الدعم الموجود.
- ويجب أن تحتوي مكاتب المدارس على معلومات حول التعليم السكاني والحياة الأسرية، وبالتحديد عن المواضيع الجنسية (بما في ذلك موانع الحمل وكيفية وأماكن الحصول عليها).

- وعلى المدارس أن تهيئ الفرص لمناقشة هذه الأمور من قبل الطالبات ومن قبل أولياء أمورهن.

- ويجب تأسيس برامج العمل الإيجابي للفتيات حيثما يكون ذلك ضرورياً في المدارس لضمان ألا ينكر على الفتيات فرص إعداد أنفسهن للمناصب القيادية في حياتهن بعد ذلك. وينبغي اجتذاب الطالبات اللاتي مررن بتجربة الحمل في سن المراهقة أو الأمومة المبكرة حيثما يكون ذلك مناسباً من أجل المساعدة في تقديم المشورة للأخريات.

وطبقاً لتقرير وزارة التعليم الأساسي والرياضة والثقافة^(٧٢)، فإن معدل العدوى الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية ضمن الشباب (من ١٥-٢٤ سنة) يظل عالياً وأن ٢٥ في المائة من الفتيات اللاتي تركزن المدارس في عام ٢٠٠٠ كان انقطاعهن بسبب الحمل. لذلك بدأ منتدى النساء الأفريقيات العاملات في حقل التربة والتعليم في ناميبيا حملة لزيادة وصول الفتيات إلى معلومات حول الصحة الإنجابية والممارسات الجنسية الأكثر أماناً في محاولة لخفض العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والحمل غير المرغوب فيه والعدوى بالأمراض المنقولة جنسياً. وعن طريق تأسيس نوادي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالمدارس، ومناطق الترفيه لبنات سان ومدارس التأهيل، يقوم المنتدى بتنظيم ورش عمل وبتوزيع معلومات لتمكين الفتيات والفتيان من المساهمة في الدعوة لتغيير السلوك.

وتسعى مؤسسة تنظيم الأسرة في ناميبيا، وهي منظمة غير حكومية بالعمل لتحقيق أهدافها التالية:

- زيادة وصول المعلومات إلى الشباب وفهمهم لصحتهم الجنسية والإنجابية، بما في ذلك الممارسات الجنسية الأكثر أماناً عملاً على الوقاية من عدوى الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي/فيروس نقص المناعة البشرية.
- تأسيس قنوات في المجتمع من خلال تستطيع المؤسسة من خلالها أن تنشر وتوصل معلومات من أجل التأثير على تغيير السياسات والسلوكيات والتصرفات فيما يتعلق بالجنس لدى الشباب ووضعهم في المجتمع.

^(٧٢) تأثير فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على التعليم، حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

- تحسين المدى الذي تمارس فيه المرأة والرجل والشباب خيارات حرة ومبنية على معلومات فيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية وبالحقوق دون أي شكل من أشكال الإكراه أو التمييز أو العنف.

١٠-٦ تعليم المعلم قبل أن يمارس التدريس

- إذا كان للمعلم أن يلعب دوراً إيجابياً في تخفيض حالات الحمل بين الطالبات وفي تحسين الصحة الإنجابية والجنسية، فإنه يحتاج إلى الإعداد في أثناء فترة الكلية أو الجامعة:
- ينبغي تدريب المعلمين في فترة الإعداد على كيفية التعامل مع المسائل الجنسية.
- ينبغي أن يكون جميع المعلمين في فترة الإعداد على علم كاف بالتعليم المتعلق بالسكان وحياة الأسرة وطريقة إدماج هذه المعلومات في المنهج الدراسي ويجب تدريبهم على مناقشة هذه الأمور مع الطلاب والطالبات (بغض النظر عن مادة التدريس).
- يجب أن يتعرف المعلمون في فترة الإعداد على الأخلاق المهنية للتدريس، وعلى قواعد السلوك المتوقع منهم، وعلى تداعيات فكرة كون المعلم مكان ولي الأمر، وعلى الأحكام القانونية لتوظيفهم، بما في ذلك ما يعتبر سوء سلوك، وإجراءات التعامل مع سوء السلوك.

١٠-٧ التدريب أثناء الخدمة للمعلمين العاملين

- لم يتم تدريب المعلمين في السابق عن كيفية التعامل مع مواضيع الصحة الإنجابية والجنسية. وبالتالي فإن التدريب أثناء الخدمة حول هذه المواضيع يعد ضرورياً لجميع مديري المدارس والمعلمين.
- عن طريق ورش عمل إقليمية فعلى جميع موجهي التعليم والمديرين أن يتعرفوا على التعليم السكاني وعلى سياسة الوزارة حول الجنس والحمل في إطار المدارس.
- عن طريق ورش عمل المدارس أو الدوائر، حيث يتم تزويد المعلمين بنفس التوجهات.
- عن طريق اجتماعات المعلمين أو ورش العمل، حيث يتم تعريف المعلمين على موقعهم في سلسلة الخدمات الاستشارية/التحويل إلى المستوصف المحلي أو المستشفى أو الخدمات الاجتماعية.

- تحتاج المدارس إلى معلمين مدربين على الإرشاد وعلى تقديم النصيحة من أجل تقديم النصيحة والمشورة للطلاب والطالبات الذين هم في حاجة إليها.

ومع أن الحكومة توفر التعليم الأساسي، فقد تم تأسيس صناديق إنمائية للمدارس من أجل المساهمة في أنشطة ليست في صلب التعليم مثل الرياضات الخارجية، إلا أنه لا توجد آليات لرصد هذه الحقوق الأساسية. وبالتالي فإنه على أولياء الأمور أن يساهموا في الصناديق الإنمائية للمدارس. إلا أنه في حالة عجز أولياء الأمور عن المساهمة في الصناديق الإنمائية للمدارس، فإن لأولياء الأمور حرية التخاطب مع المدرسة وعرض حالتهم على مجلس المدرسة من أجل الإعفاء من المساهمة.

المادة ١١: تنمية العمالة

١-١١ حجم القوة العاملة

طبقاً لاستقصاء العمالة لعام ٢٠٠٠ كان عدد العاملين حوالي ٢٠٣ ٤٠١ نسمة بأغلبية للرجال قدرها ٥٥ في المائة وأغلبية حضرية قدرها ٥٦ في المائة. أما عدد العاطلين عن العمل فيعتمد بقدر كبير على مقياس البطالة المستخدم ("عريض" أو "ضيق"). وطبقاً للمقياس العريض، فإن عدد العاطلين عن العمل يبلغ ٤١٦ ٢١١ عاطلاً قادرين على العمل ولكنهم قد يكونون أو لا يكونون من الباحثين عن العمل. وإذا تم استخدام المعنى الضيق للبطالة، فإن عدد العاطلين ينخفض إلى أقل من النصف، إلى ١٢١ ٩٧ عاطلاً قادرين على العمل ويبحثون بنشاط عن عمل. والفرق بين الإحصاءين، وهو ٢٩٥ ١١٤ يمثل في الواقع العاطلين الذين لا يقومون بشكل نشط بالبحث عن عمل.

وهذا الفرق يمثل أيضاً الفرق بين تقديرات القوى العاملة طبقاً للمعنيين للبطالة.

٢-١١ معدل البطالة لكل إقليم ومنطقة وجنس

البطالة هي مشكلة رئيسية. فمن قوة عاملة قدرها ٦١٦ ٦١٢ نسمة في عام ٢٠٠٠، تتكون من ٤٥٤ ٣٠٧ رجل و١٦٥ ٣٠٥ امرأة، كان حوالي ٣٣ في المائة من العاطلين.^(٧٣)

ويعطي استقصاء ناميبيا معدل البطالة باستخدام طرق مختلفة. فحسب التعريف الواسع للبطالة، كان معدل البطالة في ناميبيا يقدر بحوالي ٣٤,٥ في المائة في عام ٢٠٠٠. وهذا معدل عال جداً، ولكن لا يجب مقارنته مباشرة بالمعدلات المنخفضة عن ذلك كثيراً التي ذكرتها استقصاءات سابقة. والواقع أن المعدل ينخفض بدرجة كبيرة إلى ١٩,٥ في المائة

(٧٣) استقصاء وزارة العمل، ٢٠٠٠.

إذا تم استخدام التعريف الضيق للبطالة، كما في الاستقصاءات السابقة، بمعنى عدم اعتبار الذين لا يبحثون عن عمل عاطلين. ومعدل البطالة أعلى للمرأة عن الرجل، فهو ٤٠ في المائة للنساء و٢٩ في المائة للرجال.

ويمثل الجدول ٦ اتجاهات القوى العاملة، العمالة والبطالة، حسب التعريف الضيق للبطالة والتعريف الواسع لها.

الجدول ٦: اتجاهات القوى العاملة، العمالة والبطالة، ١٩٩٣/١٩٩٤ و ٢٠٠٠
(حسب التعريف الضيق للبطالة والتعريف الواسع لها)

منطقة الاستقصاء	المجموع				إناث				ذكور			
	العمالة	البطالة	القوى العاملة	معدل البطالة %	العمالة	البطالة	القوى العاملة	معدل البطالة %	العمالة	البطالة	القوى العاملة	معدل البطالة %
٩٤/١٩٩٣ NHIES:												
حضري	١٣ ٤٤٧	٦٢ ١٢٤	١٩ ٦٥١	٣١,٦	٥٦ ٠٠١	٣٧ ٠٨٧	٩٣ ٠٨٨	٣٩,٨	٧٨ ٤٠٦	٢٥ ٠٣٧	١٠ ٣٤٣	٢٤,٢
ريفي	٢١ ٥٨٣	١٠ ٩٤٧	٣٢ ٥٢٠	٣٣,٦	١٠ ٧٥٦	٦٨ ٨١٢	١٧ ٦٣٨	٣٩,٠	١٠ ٨٣٧	٤٠ ٦٠٥	١٤ ٨٩٢	٢٧,٣
قومي	٣٥ ٠٢٠	١٧ ١٥١	٥٢ ١٨١	٣٢,٩	١٦ ٣٥٧	١٠ ٥٨٩	٢٦ ٩٤٦	٣٩,٣	١٨ ٦٧٣	٦٥ ٦٤٢	٢٥ ٢٣٥	٢٦,٠
١٩٩٧ NLFS:												
حضري	١٧ ٨٠٣	٨٥ ٤٧٢	٢٦ ٣٥٤	٣٢,٤	٧٢ ٢٠٩	٤٦ ٧٩٢	١١ ٩٠١	٣٩,٣	١٠ ٥٨٤	٣٨ ٦٨٠	١٤ ٤٥٣	٢٦,٨
ريفي	٢٢ ٣١٠	١٣ ٥٩٤	٣٤ ٩١٤	٣٦,١	١٠ ٩٥٦	٧٦ ٦١٨	١٨ ٦١٥	٤١,٢	١١ ٣٦٤	٤٩ ٣٢٦	١٦ ٢٩٠	٣٠,٣
قومي	٤٠ ١٢٣	٢١ ١٤٦	٦١ ٢٦٨	٣٤,٥	١٨ ١٧٥	١٢ ٣٤٠	٣٠ ٥١٥	٤٠,٤	٢١ ٩٤٧	٨٨ ٠٠٦	٣٠ ٧٤٣	٢٨,٦

NHIES استقصاء الأسر والعمالة في ناميبيا.

NLFS استقصاء القوى العاملة في ناميبيا.

المصدر: وزارة العمل وهيئة التخطيط القومي والمكتب المركزي للإحصاء (تموز/يوليه ٢٠٠٠) واستقصاء القوى العاملة في ناميبيا، ١٩٩٧، والجدول ٤-٥ ص ٢٥. ولم يجمع تعداد السكان والمساكن أي معلومات من شأنها أن تستخدم في المعنى الواسع للبطالة.

ويمكن ملاحظة اختلافات مشابهة لذلك بين النساء والرجال في المناطق الريفية والحضرية. فمعدل البطالة في الريف (٣٦ في المائة) أكبر بقليل من المعدل الحضري، ٣٢ في المائة. إلا أن الاختلافات الإقليمية كبيرة. ففي كابريفى وأوموساتى، وهما منطقتان ريفيتان، يوجد أعلى معدل بطالة إذ يبلغ نحو ٥٠ في المائة، في حين أن أوشيكتوتو، وهو إقليم ريفي

أيضاً، لدية أقل معدل بطالة وهو ٢٥ في المائة. ومعدل المنطقتين الحضريتين، إيردنجو وخوماس، أفضل بقليل من المتوسط القومي، إذ يبلغ نحو ٣٠ في المائة لكل منهما.

المادة ١٢: الرعاية الصحية

١٢-١ السياسة والنظم الصحية

الهدف الرئيسي للحكومة في توصيل الرعاية الصحية هو "تحسين صحة سكان ناميبيا عن طريق توفير الخدمات الصحية الوقائية، والخدمات العلاجية والتأهيلية، بتكلفة في متناول جميع النامبيين".^(٧٤) والأسس الإضافية التي توجه تشكيل وتطبيق السياسة الصحية هي الإنصاف ومشاركة المجتمع.

وبهذا الصدد، فقد ألزمت الحكومة نفسها بعدد من الأهداف، مثل التوزيع العادل للموارد وأيضاً الإنصاف فيما يتعلق بالوصول إلى الخدمات الأساسية من قبل المحرومين والفقراء والسكان الذين لم يستفيدوا من التنمية.^(٧٥)

١٢-٢ وجود وتوزيع الخدمات

طبقاً للاستقصاء الديمغرافي والصحي في ناميبيا لعام ٢٠٠٠^(٧٦)، فإن هناك ٢٤٦ مستشفى مستوصفاً و٤٧ مركزاً صحياً و٣٥ مستشفى و٦٧٥ سريراً في المستشفيات في ناميبيا. وفي حين أن عدد المستشفيات قد انخفض منذ الاستقلال (بسبب غلق "المستشفيات العرفية") إلا أن عدد المستوصفات والمراكز الصحية في تزايد (مثلاً من ٢١٥ مستوصفاً في ١٩٩٢ إلى ٢٤٦ في ٢٠٠٠). ويلخص الجدول ٧ الخدمات الصحية الموجودة ودرجة وجودها كنسبة مئوية، في مختلف مناطق البلد.

الجدول ٧: نوع الخدمة ودرجة وجودها في مختلف مناطق البلد

نوع الخدمة	نسبة وجود الخدمة في مختلف المناطق
خدمات الولادة	٥١,١
توعية عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	٨١,٥
تغذية	٥٦,٧
تحصين	٩١,٥

^(٧٤) السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين، وخطة التنمية القومية، ١٩٩٥، ص ٢٣٠ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ١٩٩٥، ص ١٠٣.

^(٧٥) يرجى الرجوع إلى الملاحظة رقم ٢ أعلاه.

^(٧٦) وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية، والاستقصاء الديمغرافي والصحي في ناميبيا، ٢٠٠١.

نوع الخدمة	نسبة وجود الخدمة في مختلف المناطق
رعاية الطفل	٦١,٨
تخطيط الأسرة	٧٧,٩
توزيع العوازل	٨١,٣
رعاية منفصلة في الولادة وما بعدها	٤٠,١
الرضاعة	٥٩,٩
الكشف عن سرطان الرحم	٢٨,٧
الكشف عن سرطان الثدي	٢٩,١
الكشف والرعاية لضحايا العنف	٣٢,٦
الكشف عن الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي وعلاجها	٥٧,٠
انقطاع الحيض	٢٦,٠
خدمات أخرى	٢,٥

المصدر: الاستقصاء الجنساني القومي، المجلد (١)، جامعة ناميبيا، ص ١٦٠.

وطبقاً للاستقصاء، فإن الخدمات الأكثر تواجداً وأعداداً هي: التحصين، والتوعية عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، واستخدام العازل وتخطيط الأسرة ورعاية الطفل. إلا أن الخدمات التي تؤثر مباشرة على المرأة تحتاج إلى تحسين. وهذه الخدمات هي: الكشف عن ضحايا العنف وعلاجهم، والكشف عن سرطان الثدي والكشف عن سرطان الرحم وانقطاع الحيض.

وطبقاً لخطة التنمية القومية فإن ١١,٦٥ في المائة من النساء الحوامل حصلن على رعاية ما قبل الولادة. إلا أن الاستقصاء الديمغرافي والصحي في ناميبيا لعام ٢٠٠٠ أبلغ أنه أكثر من ٩٠ في المائة من الأمهات اللاتي وضعن أطفالاً من عام ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٠ تلقين رعاية ما قبل الولادة على يد طبيب أو ممرضة. من هذا الرقم، حوالي ٨٧ في المائة قابلن

ممرضات أو مولدات و ١٣ في المائة قابلن أطباء للرعاية قبل الولادة. واستنتجت نفس الدراسة أن النساء المتعلّقات في الحضر هن أكثر تلقياً من الريفيات للرعاية قبل الولادة.^(٧٧)

وفيما يتعلق بالمساعدة عند الولادة، فإن ٧٨ في المائة من النساء اللاتي ولدن أطفالاً فيما بين ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٠ تلقين مساعدة بواسطة ممرضات أو مولدات (٦٦ في المائة) أو بواسطة أطباء (١٢ في المائة).^(٧٨)

١٢-٣ مياه الشرب الآمنة

طبقاً للاستقصاء الديمغرافي والصحي في ناميبيا لعام ٢٠٠٠ على المستوى القومي، كان ٧٧ في المائة من السكان لديهم وسيلة وصول إلى مياه الشرب الآمنة أثناء موسم المطر، وتصل إلى ٨٣ في المائة أثناء الموسم الجاف. وهذه الزيادة يمكن تفسيرها بواقع أن عدداً أكبر من الناس يستخدم موارد مياه غير آمنة مثل البرك أثناء موسم الأمطار.

١٢-٤ وسائل الصرف الصحي

طبقاً للاستقصاء الديمغرافي والصحي في ناميبيا لعام ٢٠٠٠، كان ٤١ في المائة من السكان لهم سُبُل وصول إلى وسائل صرف صحي للمخلفات البشرية. إلا أن هذا لا يكشف عن اختلافات كبيرة في سُبُل الوصول عبر القطر. فمثلاً، أقل من ١٠ في المائة من سكان مناطق كابريفي وأوهانغونا لهم سُبُل وصول إلى مراحيض بالمقارنة بأكثر من ٨٠ في المائة من سكان مناطق إيرونغو وكاراس وخماس. وتراوح النسبة في مناطق أخرى ما بين ١٥ في المائة و ٦٨ في المائة، وربما يعكس ذلك وجود بعض المناطق الريفية الأكثر تنمية وبعض المناطق الضعيفة التنمية. وهناك اختلافات مشابهة واضحة بين المناطق الحضرية والريفية حيث معدل سُبُل الوصول يصل إلى ٨٥ في المائة في المناطق الحضرية و ١٩ في المائة في المناطق الريفية.

١٢-٥ الخصوبة

يبين الجدول ٧ معدلات الخصوبة الكلية لناميبيا في المناطق الحضرية والريفية حسب المنطقة. وكان معدل المواليد المتوقع للمرأة في المتوسط، في وقت تعداد السكان والمساكن لعام ٢٠٠١، أربعة أطفال. وكان المعدل المتوقع للمرأة في المناطق الحضرية من ثلاثة إلى أربعة أطفال، في حين كان في المناطق الريفية ما بين أربعة وخمسة أطفال. وكان معدل الخصوبة

^(٧٧) الاستقصاء الديمغرافي والصحي في ناميبيا، ٢٠٠٠، وهيئة تقييم الآثار الاجتماعية وتحليل السياسات، ٢٠٠٠، ص ٣٦.

^(٧٨) المرجع نفسه.

الكلية للمناطق يتراوح ما بين ثلاثة أطفال في منطقة كاراس إلى ما يزيد عن خمسة أطفال في مناطق كافانغو وأوهانغويينا.

الجدول ٧: معدلات الخصوبة الكلية لجميع المناطق

المنطقة	معدلات الخصوبة الكلية	
	٢٠٠١	١٩٩١
ناميبيا	٤,١	٦,١
حضرية	٣,٤	٤,٧
ريفية	٤,٦	٦,٨
كابريفي	٣,٨	٦,٧
إيرونغو	٣,٢	٥,١
هارداب	٣,٦	٤,٩
كاراس	٣,١	٣,٨
كافانغو	٥,٥	٧,١
خوماس	٣,٣	٤,١
كونين	٤,٧	٦,٢
أوهانغويينا	٥,٣	٧,٧
أوماهيك	٤,٧	٦,١
أوموساتي	٤,٠	٥,٧
أوشانا	٣,٧	٥,٦
أوشيكتو	٤,٦	٦,٧
أوتجوزوندجوبا	٤,١	٥,٧
معدلات الخصوبة حسب المنطقة، ناميبيا، تعداد ١٩٩١ و ٢٠٠١		

ويلاحظ من الجدول أن مستوى الخصوبة انخفض بدرجة كبيرة بين عامي ١٩٩١ و ٢٠٠١. ففي ٢٠٠١ كان عدد المواليد للمرأة أقل بطفلين في المتوسط عما كان عليه في ١٩٩١. وهذا الانخفاض ثابت في جميع الأقاليم وأيضاً في المناطق الحضرية والريفية. وحديث بالذكر أن الاتجاه العام لمستوى الخصوبة عبر الأقاليم ظل ثابتاً بين هاتين الفترتين. ويمكن الاستنتاج بأنه، باستثناء كابريفي، فإن الأقاليم التي كانت معدلات الخصوبة فيها أعلى نسبياً

في عام ٢٠٠١ هي نفس الأقاليم ذات الخصوبة العالية نسبياً في عام ١٩٩١. ويصدق نفس القول على الأقاليم التي بها معدلات خصوبة أقل.

١٢-٦ تخطيط الأسرة

ألقى الاستقصاء الديمغرافي والصحي في ناميبيا لعام ٢٠٠٠، بعض الضوء على تخطيط الأسرة، ومنه يتضح أن معظم النساء في ناميبيا لديهم فكرة على الأقل عن وسيلة أو أكثر من وسائل تنظيم الأسرة، إذ أن ٩٧ في المائة قد سمعن على الأقل عن إحدى الوسائل (الجدول ٨). ولا تزيد المعرفة كثيراً بين المتزوجات عن المتوسط العام، كما أن المعرفة بالرفائل الذكورية والأنثوية أقل سواء بالنسبة للذكور أو الإناث.

الجدول ٨: المعرفة بوسائل تخطيط الأسرة بين النساء، واستعمالها من قبل وحالياً

المعرفة بوسيلة ما		استخدام إحدى الوسائل من قبل		استخدام إحدى الوسائل حالياً	
وسيلة منع الحمل	جميع النساء	النساء المتزوجات حالياً	جميع النساء	النساء المتزوجات حالياً	جميع النساء
أي وسيلة	٩٧,٣	٩٧,٨	٦٣,٢	٧٣,٢	٣٧,٨
أي وسيلة حديثة	٩٧,٢	٩٧,٨	٦١,٠	٧١,١	٣٧,١
أقراص	٨٩,٢	٩١,٩	٢٣,٦	٣٣,٤	٥,٧
جهاز مهلي	٥١,٥	٥٦,٠	٣,٣	٥,٢	٠,٧
حقن	٩٢,٠	٩٥,٦	٣٩,٢	٤٧,٨	١٧,٠
عازل	٩٣,٤	٩٢,٠	٢٨,٢	٢١,٦	٨,٩
عازل نسائي	٦٥,٧	٦٤,٩	٠,٩	٠,٥	٠,١
حاجز مطاط/دهان	١٩,٥	٢٠,٦	٠,٣	٠,٥	٠,٠
مانع طارئ	٢٠,٦	٢٠,٤	٠,٩	١,٠	٠,٠
تعقيم الإناث	٥٩,٦	٦٦,٥	٤,٣	٨,٥	٤,٣
تعقيم الذكور	٣٠,٦	٣٥,١	٠,٤	١,٠	٠,٣
أي وسيلة تقليدية	٤٧,٢	٤٩,٥	١٢,١	١٣,٤	٠,٧
تنظيم دوري/امتناع منتظم	٣٤,٠	٣٥,٣	٦,٥	٦,٤	٠,١
انسحاب	٣٣,٨	٣٥,٣	٥,٧	٦,٠	٠,١
وسائل أخرى	٦,١	٧,٨	٢,٨	٤,٢	٠,٥
عدد النساء	٦,٧٥٥	٢,٦١٠	٦,٧٥٥	٢,٦١٠	٦,٧٥٥

المصدر: وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية، والاستقصاء الديمغرافي والصحي في ناميبيا، ٢٠٠٠.

١٢-٧ صحة الأمومة

بالرغم من أن الرعاية المناسبة ضرورية أثناء الحمل والولادة وبعد الولادة لكل من صحة الأم والطفل، إلا أن معدل وفيات الولادة زاد من ٢٥١ لكل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة حية إلى ٢٥٥/١٠٠ ٠٠٠ على مدار السنوات العشر الماضية. إلا أن التقرير يبين أن هامش الخطأ كبير في هذه التقديرات بسبب الحجم الصغير للعينات.

والصحة الإنجابية هي أحد أهم عناصر نظام الصحة في ناميبيا. وتوجد عدة وسائل لمنع وخفض المخاطر التي تواجهها الأمهات الحوامل وأطفالهن. وفيما يلي بعض الإجراءات التي تهدف مباشرة إلى رعاية صحة الحوامل والمواليد:

الرعاية قبل الولادة - يتم توفير خدمات الرعاية قبل الولادة في جميع الوحدات الصحية تقريباً في الدولة. ويستفيد نحو ٩١ في المائة من النساء من هذه الخدمات. ويختلف استخدام خدمات الولادة باختلاف المناطق وخلفية التعليم. وغالباً ما تستخدم هذه الخدمات النساء من المناطق الحضرية والمتعلّقات. وبصفة عامة، تزور المرأة الوحدة الصحية أثناء النصف الثاني من الحمل. ومتوسط عدد الزيارات لمستوصف الرعاية قبل الولادة هو أربع زيارات أثناء الحمل لكل امرأة. وللوقاية من خطر التيتانوس على الأطفال، يتم إعطاء جرعتين من مصل التيتانوس أثناء هذه الزيارات. وطبقاً للاستقصاء الديمغرافي والصحي في ناميبيا لعام ٢٠٠٠ أخذ ٨٥ في المائة من النساء حقناً ضد التيتانوس خلال المرحلة الأولى المبكرة من الحمل. وهذا أعلى مما ورد في تقرير استقصاء عام ١٩٩٢، حيث كانت النسبة ٦١ في المائة فقط.

فحص الهيموغلوبين - يعد فحص الهيموغلوبين أيضاً أحد أهم الاختبارات التي تعطى للنساء الحوامل حتى يتم تحديد ما إذا كانت لديهن أنيميا أم لا. ففي عام ٢٠٠٢ كانت حوالي ١٠ في المائة من النساء على مستوى الدولة يعانين من الأنيميا.

خدمات الولادة - تلد معظم النساء في وحدات صحية في جميع أنحاء البلد. وهذه الخدمة تقدم غالباً في جميع المستشفيات وفي المراكز الصحية. وبرغم أن سياسة الصحة الإنجابية تنادي بتوفير هذه الخدمة في المستوصفات أيضاً، إلا أن المستوصفات لا تقوم حالياً بهذه الخدمة إلا في الحالات الطارئة. وهذا بسبب محدودية العمالة والأماكن، وأيضاً مستلزمات الولادة المطلوبة في المستوصفات. وقد زادت خدمات المساعدة في الولادة (بواسطة أفراد مدربين) من ٦٨ في المائة في ١٩٩٢ إلى ٧٥ في المائة في ٢٠٠٠^(٧٩).

(٧٩) الاستقصاء الديمغرافي والصحي في ناميبيا، ٢٠٠٠.

خدمات ما بعد الولادة - هذه الخدمة تشمل الفحص العام للمرأة من أجل الوقاية من أي تعقيدات يمكن أن تنشأ عن الحمل والولادة. ودهانات حلقة الثدي هي إحدى الخدمات المتوفرة للنساء في مستوصفات ما بعد الولادة. وبالرغم من توفير هذه الخدمة، إلا أنها لا تستخدم بصورة شائعة. ومع ذلك زاد استخدام هذه الخدمة من ٢٩ في المائة في ١٩٩٢ إلى ٥٩ في المائة في ٢٠٠٠ طبقاً لتقرير الاستقصاء الديمغرافي والصحي لعام ٢٠٠٠.

١٢-٨ فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

في ناميبيا تم تشخيص أول أربع حالات عدوى بفيروس نقص المناعة البشرية في عام ١٩٨٦، وقد أصبح الفيروس بعد ذلك بعقد أحد الأسباب الرئيسية المؤدية إلى الوفاة في ناميبيا. ومع أن الإيدز هو السبب الأكبر للوفيات في ناميبيا اليوم، وهو المسئول عن ٢٦ في المائة من جميع حالات الوفيات المبلغ عنها (من الوحدات الصحية) في ١٩٩٩، فإن الإيدز مرتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بحوالي ٦١ في المائة من جميع الوفيات المسجلة في الدولة.^(٨٠)

وتمثل المرأة ٥٣ في المائة من جميع حالات الإصابة الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية ومن الحالات التي يتم تشخيصها في الأعمار الصغيرة: ومتوسط العمر عند التشخيص بفيروس نقص المناعة البشرية هو ٣٠ عاماً للمرأة و٣٤ عاماً للرجل.^(٨١) ويتزايد انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين النساء الحوامل في ناميبيا. وكانت نسبة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في عام ٢٠٠٢ بين النساء ٢٢ في المائة.

الجدول ٩: اتجاه انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى النساء الحوامل في ناميبيا حسب الموقع، ١٩٩٢-٢٠٠٢:

الموقع	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٦	١٩٩٨	٢٠٠٠	٢٠٠٢
كاتيما موليلو	١٤٪	٢٤٪	٢٤٪	٢٩٪	٣٣٪	٤٣٪
أوشاكاتي	٤٪	١٤٪	٢٢٪	٣٤٪	٢٨٪	٣٠٪
جروتونتين		٩٪				٣٠٪
أوناندجو كوي		٨٪	١٧٪	٢١٪	٢٣٪	٢٨٪
وندهوك	٤٪	٧٪	١٦٪	٢٣٪	٣١٪	٢٧٪

^(٨٠) هيئة التخطيط القومية، خطة التنمية القومية-٢ (NDP-2)، ٢٠٠٠.

^(٨١) وزارة التعليم العالي والتدريب وهيئة فرص العمل، تقرير عن انتشار الأوبئة، ١٩٩٨.

الموقع	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٦	١٩٩٨	٢٠٠٠	٢٠٠٢
أوشيكوكو					%٢١	%٢٧
خليج والفيس				%٢٩	%٢٨	%٢٥
تسوميب						%٢٥
أوتجوارونغو	%٢	%٩		%١٦	%١٨	%٢٥
يوتالي						%٢٣
رونندو		%٨	%٨	%١٤	%١٤	%٢٢
نيانغانا		%٦	%٥	%١٠	%١٦	%٢٢
أندارا		%٢	%١١	%١٦	%١٥	%٢١
إنجيلا		%٧	%١١٨	%١٧	%٢٣	%١٩
نانكودو				%١٣	%١٨	%١٦
كيتمانشوب	%٣	%٨		%٧	%١٧	%١٦
سواكومند	%٣	%٧	%١٧	%١٥	%٢٢	%١٦
غوبابيس	%١			%٩	%٩	%١٣
مارينتال					%١٠	%١٢
ريهوبوث		%٣			%٩	%١٠
أوبو	%٣	%١	%٤	%٦	%٧	%٩
المجموع	%٤,٢	%٨,٤	%١٥,٤	%١٧,٤	%١٩,٣	%٢٢,٠

ومن بين العوامل التي تساهم في زيادة العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية في ناميبيا، ما يلي: ممارسات ثقافية تربط بين العار والجنس، ميل للتحكم في الجنس الأنثوي، وعوامل أخرى اجتماعية واقتصادية. وبالنسبة لأول تلك العوامل، فإن المجتمع يقبل الجنس غير الشرعي من الرجل باعتباره جزءا من الرجولة، في حين أنه وصمة عار للمرأة قد تؤدي إلى النفي من المجتمع. ويسهم عدم التساوي الاجتماعي الاقتصادي في تكريس العلاقات غير المتساوية بين الرجل والمرأة، حتى في الزيجات.

ومن العوامل الأخرى التي تسهم في نشر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز: الزواج المبكر، والأمية بين النساء، وعدم تحكم المرأة في خصوبتها، والحمل بين المراهقات، والكحول، وسوء استخدام المخدرات.^(٨٢)

^(٨٢) إدارة شؤون المرأة: تقرير عن التقدم في تنفيذ منهاج عمل بيجين في ناميبيا، ١٩٩٩.

ويتضح من الإحصاءات الأخيرة أن عدوى فيروس نقص المناعة البشرية والوفيات تزداد في مجموعة العمر النشط اقتصادياً، من ١٥ إلى ٤٩ عاماً. وسوف يستمر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في التأثير على كل من نظام التعليم والتنمية البشرية في ناميبيا.

وهناك اعتراف متزايد في أن القطاع التعليمي له دور مهم في الوقاية من عدوى فيروس نقص المناعة البشرية، وفي دعم الأشخاص الحاملين للعدوى والمتأثرين بالمرض، وفي الحفاظ على توصيل الخدمات بالرغم من تأثير الإيدز. وبدأ دور هذا القطاع في التوسع من دوره المبكر كشريك مع منظمات أخرى في أنشطة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية.

فقد قامت كل من وزارة التعليم الأساسي والرياضة والثقافة ووزارة التعليم العالي والتدريب وتهيئة فرص العمل بوضع خطة استراتيجية وتشغيلية رائدة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ٢٠٠١ وبدأ تنفيذها بالفعل. وتضع الخطة طرقاً لتحسين وتطبيق الاستراتيجية وبالتحديد في مجالات التي تتماشى مع الأهداف المطروحة للقطاع في الخطة الاستراتيجية الوطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٤، بل وتتجاوزها. وبالرغم من أن الوقاية هي المحور الرئيسي للخطة، فإنها تشمل أيضاً جوانب الرعاية والدعم وتخفيف الأثر على كل من الموظفين والمتعلمين.

ويمكن الوصول إلى الشباب بسهولة نسبية من خلال إعطائهم معلومات عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوقاية والرعاية وبرامج تحسين الصحة في المؤسسات التعليمية. ومن هذا المنطلق، انتهجت وزارة التعليم الأساسي والرياضة والثقافة ووزارة التعليم العالي والتدريب وتهيئة فرص العمل سياسة قومية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لقطاع التعليم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

وفي هذه السياسة تعترف الوزارات بأهمية المواجهة الفعالة لقضايا العار والتمييز المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإلى الحاجة إلى تعزيز رد الفعل المبني على حقوق الإنسان فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وقد وضعت وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية في ٢٠٠١ برنامجاً قومياً للوقاية من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل في ناميبيا عن طريق استخدام أدوية ارتدادية.

وقد تم تحديد أهداف البرنامج على النحو التالي:

- الشروع في برنامج رائد للوقاية من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل في ناميبيا باستخدام الدواء Nevirapine

- التأكد من إمكانية تطبيق البرنامج والاستمرار فيه على المستوى القومي.
 - العمل على خفض حالات انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل.
 - تحسين نوعية الحياة للآباء عملاً على إطالة أعمارهم.
 - تحسين رعاية الطفل وخفض معدلات اليتيم المبكر.
- وأثناء المرحلة الأولى من مشروع برنامج مكافحة انتقال الإيدز من الأم إلى الطفل تم تطبيقه في مستشفين، في وندهوك وأوشاكاتي، حيث انضم إلى المشروع ٥١١ امرأة؛ وتلقى ٢٠٠ من الأمهات وأطفالهن جرعات Nevirapine، كما أعطي اللقاح إلى ٤١ من الآباء الذين كانت تحاليل ٢١ منهم إيجابية.
- وتتمتع المنظمات غير الحكومية في ناميبيا، كما في العديد من البلدان الأخرى، بميزة نسبية عن المنظمات الحكومية في الاستجابة لبعض احتياجات المجتمع الطارئة. ومع أن هذا المبدأ متفق عليه بشكل جماعي، فإن مجتمعات المنظمات غير الحكومية لديها أيضاً اهتمام كبير بالتنسيق الجيد للمبادرات الإنمائية. ومن هذا المنطلق، تم تأسيس شبكة منظمات خدمات الإيدز في ناميبيا في ١٤ آب/أغسطس ١٩٩١ من قبل مجموعة من المنظمات غير الحكومية التقدمية المهتمة ذات الرؤية، وذلك عملاً على تحقيق الأهداف التالية:
- تسهيل المشاركة في المعلومات والأفكار والخبرات والموارد في الأعمال المتعلقة بالإيدز بين المنظمات غير الحكومية في ناميبيا وحول العالم كله.
 - تعزيز الترابط في أعمال الإيدز بين المنظمات غير الحكومية والبرنامج الوطني لمكافحة الإيدز.
 - تنسيق وتطبيق التكامل بين الأنشطة المشتركة المتعلقة بالإيدز وبين المهام التي تتولاها المنظمات غير الحكومية والوكالات الأخرى في ناميبيا.
 - السعي إلى الوصول إلى موقف مشترك فيما بين المنظمات غير الحكومية إزاء الآثار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لفيروس نقص المناعة البشرية في ناميبيا.

المادة ١٣: الحياة الاقتصادية والاجتماعية

١٣-٠ الاستحقاقات الأسرية

١٣-١ مدفوعات المعاشات لكبار السن

تعد مدفوعات المعاشات لكبار السن المقدمة من الدولة مصدراً مهماً للدخل لدى الأسر الفقيرة. والواقع أن بعض الأسر تعتمد على هذه المعاشات في أكثر من ٥٠ في المائة من دخلها.

وقبل الاستقلال، كان تحديد مستويات المعاشات يتم على أسس نظرية عرقية على غرار أحكام قانون المعاشات الاجتماعية الموروث من جنوب أفريقيا. وقد تراوحت قيم المعاشات القصوى بين ٣٨٢,٠٠ راند في الشهر للجنس الأبيض وقيمة دنيا تبلغ ٥٥,٠٠ راند في الشهر للجنس الأسود في أقاليم أوفامبو (كما كان يسمى وقتها) وكافانغو وكابريفي.^(٣٨) وكانت هناك منذ البداية محاولة لإعادة النظر في عدم التوازن هذا عن طريق تثبيت المعاشات العليا عند معدلات ما قبل الاستقلال وفي نفس الوقت زيادة المعاشات المنخفضة تدريجياً.

إلا أنه تم بعد ذلك مساواة جميع المعاشات عند قيمة تبلغ ١٢٠ دولاراً ناميبياً في الشهر. وقد تم رفع هذه القيمة إلى ٢٥٠ دولاراً ناميبياً في الشهر في العام المالي ٢٠٠١/٢٠٠٢.

١٣-٢ منح الإعالة

تعطى منح الإعالة حالياً بموجب قانون الطفل رقم ٣٣ لعام ١٩٩٦، وكانت أحكام الحصول على منحة الإعالة لا تزال يحكمها نظم موروثة من جنوب أفريقيا تقوم على أسس عنصرية. وكانت قيمة المنحة تختلف باختلاف "الفئات السكانية". إلا أنه تم منذ عام ١٩٩٦ إلغاء التمييز العنصري. وتصل المنح الأسرية الآن إلى ١٠٠ دولار ناميبي للوالد و ١٠٠ دولار ناميبي لكل طفل حتى ثلاثة أطفال في الحالات التي يكون فيها دخل أحد الوالدين أقل من ٥٠٠ دولار ناميبي ويكون ولي الأمر الآخر متوفى أو مسجوناً أو غير ذلك وغير قادر على الإعالة.

١٣-٣ النفقة من الآباء

بعد الاستقلال بقليل أصبح موضوع النفقة مشكلة مهمة لأن العديد من النساء بدأن في الشكوى من صعوبة ضمان الحصول على النفقة من آباء أطفالهن، ومن عدم كفاءة النظام القضائي الموروث عن جنوب أفريقيا.^(٣٩) وقد قام مركز المساعدة القانونية بالاستقصاء عن هذا الموضوع ونشر نتائج البحث، التي شملت اقتراحاً بمشروع قانون، في عام ١٩٩٥. وعرضت هذه النتائج للنظر فيها أمام اللجنة الفرعية للجنة إصلاح القانون والتنمية. وقد قدمت هذه اللجنة الفرعية تقريراً إلى لجنة إصلاح القانون والتنمية بكامل هيئتها في

^(٣٨) انظر الملاحظة رقم ٢، أعلاه، ص ١١٤.

^(٣٩) قانون النفقة رقم ٢٣ لعام ١٩٦٣، في ديان هبارد، الإصلاح الجنساني والقانوني في ناميبيا، أول عشر سنوات، ص ٩.

آب/أغسطس ١٩٩٦. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، نشرت لجنة إصلاح القانون والتنمية تقريراً مبنياً على توصيات اللجنة الفرعية، شمل توصيات بإصلاح القانون، ولكنه لم يشتمل على مشروع قانون.^(٨٥) وبعد ذلك صدق البرلمان على قانون النفقة (القانون رقم ٩ لعام ٢٠٠٣) ووقع عليه رئيس الدولة.

وقد أظهرت دراسة قام بها مركز المساعدات القانونية أن المرأة في كل من المناطق الريفية والحضرية تلجأ إلى المحاكم للحصول على النفقة وتتطلع إلى أسلوب أكفأ لضمان وصول النفقة إليها، وأن العديد من النساء يجدن أن السبل التقليدية للحصول على النفقة في ظل القانون العرفي غير مناسبة.^(٨٦) وطبقاً للاستقصاء القومي عن الدخل والإنفاق المتري، فإن البالغ المحولة من النفقة والمعاشات هي مصادر ضرورية للدخل من أجل الإعاشة في العديد من الأسر. وعنصر النفقة مهم جداً على وجه التحديد في ٣٨ في المائة من الأسر الناميية التي ترأسها نساء، و ٧١ في المائة منهن في مناطق ريفية.^(٨٧)

وطبق للقانون الناميي فإن الأطفال المولودين خارج نطاق الزوجية لا يتمتعون بحق الميراث من آبائهم البيولوجيين دون وصية. إلا أن المحكمة العليا قد غيرت هذا الموقف منذ قضية روبي كالومو. فبالرغم من أن والديه لم يتزوجا أبداً، إلا أن والد روبي كالومو عامله معاملة الابن. فقد قام بالتكفل بدراسته وبجميع مصاريفه خلال حياته. ولسوء الحظ مات أبوه دون أن يترك وصية. وقد حاول مركز المساعدات القانونية، دون جدوى، التفاهم مع مدير الشركة باعتبار روبي الوريث الشرعي للأملاك. ومن ثم تقدم مركز المساعدات القانونية إلى المحكمة العليا التي حكمت لصالح روبي كالومو.

١٣-٤ الائتمان المالي

لا يمكن التأكيد بقدر كاف على ضرورة تمكين المرأة حتى لا تظل عالة على غيرها. وقد قامت الحكومة في هذا الصدد، بالتعاون مع الأطراف المعنية، بتقديم مساعدات فنية ومالية إلى أفراد و/أو جماعات توفر التدريب أو التوظيف أو الإرشاد في مجال العمل، الخ. كما تساعد وتيسر للمرأة سبل الوصول إلى خدمات الائتمان والأسواق المربحة وإلى خدمات من شأنها أن تمكن المرأة من أن تصبح صاحبة عمل.

(٨٥) لجنة إصلاح القانون والتنمية، تقرير عن النفقة، (٥، أيلول/سبتمبر ١٩٩٧).

(٨٦) ديان هبارد، ٢٠٠٠، ص ٩.

(٨٧) استقصاء دخل الأسر المعيشية، ١٩٩٣، ١٩٩٤.

ولا يوجد تمييز ضد المرأة من قبل المؤسسات المالية التجارية، بل يعامل جميع العملاء على قدم المساواة. وقد نشأت بعض المنظمات غير الحكومية التي تهدف بالتحديد إلى تحقيق الاستفادة للمرأة. ويمكن، في هذا الصدد أن نذكر جمعية المرأة في التجارة.

وتسعى جمعية المرأة في التجارة إلى تمكين المرأة من خلال تنمية المشاريع التجارية الصغيرة، وتضم الجمعية في عضويتها نحو ٢٥٠٠ امرأة يسددن اشتراكات العضوية، وهي تقدم التدريب في مجال الإدارة التجارية الأساسية وتعطي قروضا لصغار سيدات الأعمال.

وتدعم وزارة شئون المرأة ورعاية الطفل مشاريع المرأة على نطاق الدولة بمبالغ صغيرة تأسيسية والتدريب على إدارة العمل، وتهدف إلى زيادة اتصال المشاريع التجارية الصغيرة بالأسواق الجديدة وأساليب الإنتاج. وقد قامت الوزارة برعاية حضور النساء معارض تجارية في ناميبيا وفي الخارج.

١٣-٥ الرياضة

تتكون اللجنة القومية للرياضة في ناميبيا لعام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ من عشرة رجال وسيدة واحدة فقط، وغالبية الوظائف الأخرى يشغلها رجال. وما زالت، كما في التقرير السابق، أجهزة رياضية أخرى في ناميبيا - مثل اتحاد الرياضة المدرسية الناميبي ومؤسسة كرة القدم الناميبي و جهات أخرى مهتمة بالرياضة يهيمن عليها الرجال حتى بشكل أكبر، ما عدا مؤسسة كرة الشبكة لجميع الناميبيين التي تسودها النساء.

المادة ١٤ : المرأة الريفية

١٤-١ حالة المرأة الريفية

بالرغم من العدد الكبير للنساء الريفيات في ناميبيا، إلا أنهن محرومات فيما يتعلق بالحصول على الأرض والعمل وخدمات الزراعة والأصول والمصادر الطبيعية والوظيفة. والمرأة الريفية أيضاً مغيبة تقريبا عن هياكل اتخاذ القرار.

وهناك ١٣ مجلساً إقليمياً في ناميبيا، مسئولون عامة عن تخصيص الموارد، والمرأة ممثلة تمثيلاً ضعيفاً في المجالس الإقليمية. فمن بين ١٣ محافظاً إقليمياً لا توجد سوى امرأتين، ومن بين ٢٦ عضواً في المجلس الوطني لا توجد سوى امرأتين.

١٤-٢ سياسة الحكومة في مجال الزراعة والتنمية الريفية

اعتمدت وزارة الزراعة والمياه والتنمية الريفية سياسة قومية زراعية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وتؤكد السياسة على ضرورة ضمان مشاركة المرأة في التنمية الزراعية وتنص على أنه يجب الاعتراف بالمرأة كفلاحة بكل ما لها من حقوق بهذه الصفة.

وطبقاً لهذه السياسة، لا يزال نصيب المرأة في موارد البيت وتحكمها فيها هامشياً. وتنص على أن الحكومة سوف تضمن لهذه المجموعة الضعيفة عدم التهميش عن طريق استراتيجية توفر الاحتياجات الأساسية لجميع الناميبيات.^(٨٨)

وتنص السياسة على أن من الضروري إعادة التركيز على دور المرأة في التنمية الزراعية وعلى ضمان مشاركتها في المنظمات الزراعية. والأهم من ذلك، تنص على ضرورة تغيير الأعراف الاجتماعية الثقافية السائدة المتعلقة بالمرأة، وتركز على ضرورة مساعدة المرأة في التغلب على القيود التي تحد من مشاركتها في جهود التنمية، سواء من حيث ضعف المهارات أو عدم الوصول إلى الخدمات والتمويل.

١٤-٣ برامج للنهوض بحالة المرأة الريفية

بدأت وزارة الزراعة والمياه والتنمية الريفية، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة والمنظمات غير الحكومية، في اتخاذ عدة تدابير تهدف إلى النهوض بقدرة الإرشاد الزراعي ووصوله إلى الفلاحين المحليين. والغرض الرئيسي للبرنامج هو تنمية وتقوية خدمات الإرشاد الزراعي. وتستهدف هذه الخدمات الأسر المعيشية التي ترأسها المرأة لأنها الغالبية في المناطق الريفية. وتأتي هذه الخدمات على شكل معلومات/ اتصالات وخدمات استشارية من أجل تغيير بعض الأفكار الثقافية والسلوك.

وقامت وزارة الزراعة والمياه والتنمية الريفية بعدة ورش عمل للتدريب من أجل توعية موظفي الإرشاد الزراعي حول المساواة الجنسانية عن طريق تزويدهم بمهارات التحليل الجنساني. وعملاً على تحسين كفاءة خدمات الإرشاد الزراعي تم تأسيس ١٢ مركزاً للزراعة والتنمية الريفية على نطاق الدولة.

١٤-٤ قوانين تتصل تحديداً بالمرأة الريفية

كان أكبر تطور بالنسبة للمرأة الريفية هو قانون الإصلاح الزراعي الريفي (القانون رقم ٥ لعام ٢٠٠٢)^(٨٩) بعد مناقشة استمرت لعدة سنوات والمروور عبر عدد لا يحصى من المسودات، ثم إقرار القانون في المجلس الوطني في عام ٢٠٠٢.

^(٨٨) وزارة الزراعة والمياه والتنمية الريفية، سياسة الزراعة القومية، ١٩٩٥.

وفي ظل هذا القانون، فإن للرجل والمرأة حقاً متساوياً في ملكية الأراضي المحلية، ويتم معاملة الأرمل والأرملة على قدم المساواة. وسوف يغير القانون الجديد الممارسات الحالية في بعض المجالات، حيث يمكن إعفاء الأرمل من رسوم الأراضي الريفية. وحديث بالذكر أن القانون يحدد إجراءات للاعتراف الرسمي بالهياكل التقليدية ولكنه يشترط فيها في نفس الوقت "تعزيز العمل الإيجابي بين أعضاء المجتمع"، وبالتحديد "عن طريق التشجيع على وصول المرأة إلى مراكز قيادية". وبالرغم من أن القانون لا يتضمن إجراءات رصد أو تنفيذ معينة، فإنه يوفر الأساس لتشجيع مشاركة أكبر للمرأة في المناصب القيادية التقليدية.

المادة ١٥: الأهلية القانونية ومحل الإقامة

ينص الدستور الناميبي على أن الناس جميعاً سواسية أمام القانون وبموجب صراحة التمييز بسبب الجنس. وفي هذا الإطار صدر قانون المساواة بين الأفراد المتزوجين (القانون رقم ١ لعام ١٩٩٨).

١-١٥ الزواج المدني

يحدد قانون المساواة بين الأفراد المتزوجين سن الثامنة عشرة (١٨) للدخول في زواج مدني لكل من الجنسين، وعلى المساواة بين الرجل والمرأة أمام القانون. وبموجب هذا القانون تم إلغاء السلطة الزوجية للزوج بصفته المسئول عن المنزل. ويعطى القانون سلطة متساوية للزوجين فيما يتصل بالعقارات العائلية وفي التصرف في الأصول المشتركة، وفي التعاقد على الديون بضممان الأملاك المشتركة، وفي إدارة الأملاك المشتركة. وينص القانون أيضاً على أن للمرأة المتزوجة في أسرة لديها أملاك عائلية حقاً مساوياً في الحصول على قروض مصرفية وفي امتلاك عقارات دون موافقة الطرف الآخر.

وفضلاً عن ذلك يجب تسجيل الأملاك غير المنقولة مثل المنزل المحلي باسم كل من الزوجين على أن يكون بيع هذا العقار بموافقة الطرفين. وبالمثل فإن القانون يعطى ولاية متساوية على أطفال هذه الزيجة.^(٩٠) وبالرغم من أن هذا القانون قد أعطى للزوج والزوجة في كل من الزواج المدني والعرفي سلطة متساوية في الولاية على أطفال هذه الزيجة، فإنه لم يتعرض للمساواة بين الجنسين في الزواج العرفي فيما يتعلق بالأملاك. ويتم حالياً البحث في القانون العرفي، وسوف تساعد النتائج في عملية تحسين القانون.

(٨٩) يشار إليه فيما بعد بقانون الإصلاح الزراعي المحلي.

(٩٠) إدارة شؤون المرأة، تقرير ناميبيا عن منهاج عمل بيجين، ١٩٩٩، ص ٥١.

١٥-٢ الزواج العرفي

لا يتطلب القانون الناميبي تسجيل الزواج العرفي. فقد جرى العرف على أن ينظر للزواج العرفي على أنه اتحاد بين أسرة الزوجة وأسرة الزوج. إلا أن وزارة العدل تقوم حالياً باستشارة القيادات التقليدية في الأقاليم من أجل صياغة مشروع قانون حول تسجيل الزيجات العرفية.

الخلاصة

اتخذت ناميبيا خطوات هائلة، بالرغم من أن استقلالها لم يمض عليه سوى ثلاثة عشر عاماً، وبالرغم من مواردها المحدودة، في اتجاه المساواة بين الجنسين. فقد أدخلت تغييرات جذرية سواء فيما يتعلق بإصلاح القوانين، أو على المستوى الهيكلي، عن طريق إنفاذ قانون المساواة بين الجنسين. إلا أن أهم إنجاز، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، لصالح المساواة بين الجنسين هو رفع إدارة شؤون المرأة إلى درجة وزارة كاملة لشؤون المرأة ورعاية الطفولة.

ويعني هذا أن المرأة في ناميبيا أصبح لها ممثل على مستوى مجلس الوزراء ولها صوت، وأيضاً أن هذه الوزارة ستكون منصة انطلاقاً لتحسين الأنشطة الجنسانية.

ويعد إنفاذ قانون المساواة بين الجنسين أحد المعالم الأساسية في الفترة المشمولة بالتقرير. وتضع السياسة خطوطاً إرشادية ومبادئ لتطبيق وتنسيق الأمور الجنسانية. وبالرغم من أن تنفيذ هذه السياسة يواجه الآن بعض المشاكل الصغيرة، إلا أن هناك أملاً مع إنفاذ برنامج إدماج منظور المساواة بين الجنسين، الذي يجري وضعه حالياً، في القضاء على هذه العوائق التي تواجه التطبيق الكامل.

وفيما يتعلق بالإصلاح القانوني، فقد أدى صدور قانون العمل الإيجابي (للتوظيف) إلى تحسين تمثيل المرأة في القوة العاملة الرسمية. فقد تزايد عدد النساء اللاتي يشغلن الآن مناصب إدارية في العديد من المنظمات. ويأتي قانون مكافحة الاغتصاب وقانون العنف المتري ضمن التدابير التي تم إنفاذها من قبل الحكومة من أجل مكافحة العنف ضد المرأة.

وأصبح قانون مكافحة الاغتصاب ساريا اعتباراً من حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وقد لقي هذا القانون ثناءً باعتباره أحد أهم النصوص التشريعية التقدمية عن الاغتصاب في العالم. فهو يحتوي على تعريف حيادي جنسياً عن الاغتصاب، مما يبعده عن مفهوم "القبول" الذي جعل ضحايا الاغتصاب يشعرون على مدى التاريخ بأنهم هم الذين تحت المحاكمة. ويحتوي

القانون أيضاً على حماية كبيرة لخصوصية الضحية، وتضمن الإجراءات أن لضحايا الاغتصاب فرصة لتقديم المعلومات أمام المحكمة في جلسة الكفالة.

وفيما يتعلق بقانون الأسرة، فإن قانون المساواة بين الأفراد المتزوجين يقضى على فكرة القانون التمييزي الروماني الهولندي عن السلطة الزوجية الذي كان يطبق فيما مضى على الزيجات المدنية. وينص القانون أيضاً على المساواة في السلطة بين الزوجين في الأملاك عقارية وفي التصرف في الأملاك المشتركة.

وكان التطور الرئيسي للمرأة الريفية هو قانون الإصلاح الزراعي المحلي. ويساوي هذا القانون بين الرجل والمرأة في الأهلية في حقوق امتلاك وتأجير الأراضي المحلية وفي المعاملة للأرمل والأرملة.

ومع ذلك، لا تزال توجد مجالات تم تحديدها من قبل اللجنة باعتبارها مثار قلق ولم تلق حتى الآن ما تم تحقيقه من اهتمام، ونعني هنا البرنامج المكثف المقترح لعدم تشجيع تعدد الزواج وتسجيل الزواج العرفي. وبالرغم من أنه من المعروف الآن أن تعدد الزواج ينخفض، إلا أنه مازال يمارس، خاصة في المناطق الريفية. وفيما يتعلق بتسجيل الزواج العرفي فإن وزارة العدل بصدد إجراء مشاورات مع القيادات التقليدية في الأقاليم من أجل وضع مشروع حول تسجيل الزواج العرفي.

وبالرغم من دعم القيادات السياسية العليا، فلا يزال يوجد موقف سلبي شائع إزاء المساواة بين الجنسين ولا يزال يوجد تمييز لأموال المساواة بين الجنسين وإبعاد لها عن صلب البرامج.

ويجب استخدام الموارد البشرية والمالية من أجل دعم برامج إدماج المنظور الجنساني على المستويين المحلي والدولي.

وأخيراً ومن أجل دعم أو إكمال أحكام الدستور التي تضمن المساواة بين الجنسين، تم سن قوانين تحظر التمييز على أساس الجنس. وبالرغم من الجهود العديدة المبذولة لتعزيز المساواة بين الجنسين، فإن بعض الحواجز الثقافية والتقليدية تحتاج إلى بعض الوقت للتغلب عليها من أجل تحقيق المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة. وثانياً ومن أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، يجب تكثيف البرامج التعليمية للمرأة عن حقوق الإنسان والقانون واستمرار التعاون بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية في تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أنواع التمييز ضد المرأة.

المراجع

- ١ - قانون العمل الإيجابي (في التوظيف)، القانون رقم ٢٩ لعام ١٩٩٨، وندهوك .
- ٢ - قانون التعاونيات (القانون رقم ٢٣ لعام ١٩٩٦، وندهوك.
- ٣ - إدارة شؤون المرأة، ١٩٩٧، السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين، وندهوك.
- ٤ - إدارة شؤون المرأة، ١٩٩٥، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التقرير القطري الأول، ناميبيا، وندهوك.
- ٥ - هوبارد، ديانا، ٢٠٠٠، القضايا الجنسانية وإصلاح القوانين في ناميبيا، السنوات العشر الأولى، وندهوك.
- ٦ - هوبارد، ديانا، ١٩٩٧، ناميبيا واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وندهوك.
- ٧ - Kalili, Namene. 2000. *Grape Production in Namibia*, NEPRU, Windhoek.
- ٨ - لجنة الإصلاح الزراعي والتنمية، ٢٠٠٠، تقرير عن العنف المتزلي في ناميبيا، وندهوك.
- ٩ - مركز المساعدة القانونية، ٢٠٠١، دليل قانون مكافحة الاغتصاب، ٢٠٠١.
- ١٠ - مركز المساعدة القانونية، ٢٠٠٢، إنه جسدك، الاتجار بالجنس والقانون في ناميبيا، وندهوك.
- ١١ - Moleah, A.T. 1983. *Namibia: The Struggle for Liberation*. Wilmington, Delaware.
- ١٢ - وزارة التعليم الأساسي، التقرير السنوي، ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢، وندهوك.
- ١٣ - وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية، ٢٠٠١، الاستقصاء الديمغرافي في ناميبيا، وندهوك.
- ١٤ - وزارة التعليم العالي وتهيئة فرص العمل والتدريب المهني والعلم والتكنولوجيا، التقرير السنوي، ١٩٩٧ و ١٩٩٨ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، وندهوك.
- ١٥ - وزارة العمل وتنمية الموارد البشرية، ١٩٩٨، استقصاء القوة العاملة في ناميبيا، وندهوك.
- ١٦ - وزارة شؤون المرأة ورعاية الطفولة، ٢٠٠٠، تقرير المقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة، الأسباب والنتائج، وندهوك.

- ١٧ - قانون الرياضة في ناميبيا (القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥، وندهوك.
- ١٨ - الدليل التجاري لناميبيا، ٢٠٠١، وندهوك.
- ١٩ - أمانة هيئة التخطيط القومي، ٢٠٠٢، المكتب المركزي للإحصاء، وندهوك .
- ٢٠ - دستور ناميبيا.
- ٢١ - *Namibia Today*. October 2002. Windhoek.
- ٢٢ - هيئة تقييم الآثار الاجتماعية وتحليل السياسات، ٢٠٠٢، عدم المساواة والرفاه الاجتماعي: رؤية مستقبلية حتى ٢٠٣٠، وندهوك.
- ٢٣ - هيئة تقييم الآثار الاجتماعية وتحليل السياسات، ٢٠٠٢، الصحة والتنمية، رؤية مستقبلية حتى ٢٠٣٠، وندهوك.
- ٢٤ - قانون الضمان الاجتماعي، القانون رقم ٣٤ لعام ١٩٩٤.
- ٢٥ - *The Namibian*, 2001. Windhoek.
- ٢٦ - جامعة ناميبيا، ٢٠٠٠، استقصاء المنظور الجنساني، المجلد الأول، وندهوك.
- ٢٧ - جامعة ناميبيا، التقرير السنوي، ١٩٩٨ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، وندهوك.